أفريقيا تتحول ..
كلام في الديمقراطية

دكتور/ عبد الملك عودة

مركز الأهرام
للنشر والترجمة والتوزيع
الأهرام

أفريقيا تتحول ..

كلام في الديمقراطية

دكتور/ عبد الملك عودة

رقم الإيداع ١٣٦٢٩ / ٢٠١٠
I.S.B.N 978 - 977 - 32 0 - 154 - 3

الطبعة الأولى
١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م

الناشر: مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع
مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة
تليفون: ٢٧٧٠٣٤٤٥ - ٢٥٧٨١١٠٣
البريد الالكترونى: actp@ahram.org.eg

تصميم الغلاف: أحمد سليمان

إهداء

إلى كثيرين أحبوا، فى عبد الملك عودة،

حكمة قارة.

وإلى عبد الملك عودة نفسه،

قبل أى شخص آخر.

نهدى هذا الكتاب الذى جمعنا بين دفتيه مقالات مختارة

لا يمكن فهم إفريقيا الراهنة بدون الرجوع إليها.

— مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع

تـقـديـم

كتب الأستاذ الدكتور عبد الملك عودة المقالات التى ننشرها فى هذا الكتاب فى وقت سابق. ولكن الكتاب يصدر فى وقته. فالجميع فى مصر مشغولون بقضية مياه النيل. وهذه قضية أفريقية من حيث موضوعها وأطرافها.

ولذلك فإذا كنا قد قصَّرنا فى معالجتها لفترة غير قصيرة، فما هذا التقصير إلا جزء من خلل فى سياستنا تجاه القارة التى كنا ذات يوم عمدتها وقبلتها.

يدين كثير من بلاد القارة السمراء لمصر التى ساندت حركات التحرر فيها، ودعمت حكوماتها بعد الاستقلال. ولكن مصر فعلت هذا كله باعتباره جزءا من دورها فى حركة التحرر الوطنى العربية والأفريقية، وليس منة منها أو صدقة. ولذلك فعندما انحسر هذا الدور تدريجيا، وانكفأت مصر على نفسها إقليميا، أصبح الجيران الأقرب إلينا جغرافيا بعيدين عنا سياسيا وثقافيا واستراتيجيا.

وفى ظل هذا البعد، تباعدت المواقف والمصالح، وأعادت دول منابع النيل النظر فى سياساتها تجاه تقسيم مياه النهر فى الوقت الذى كنا قد فقدنا التواصل مع بلاد يربطنا بها المصير نفسه.

ولذلك فمن الطبيعى أن تكثر الاجتهادات سعيا إلى تفسير ما حدث وكيفية تداركه، ليس فقط بشأن مياه النيل ولكن أيضا فيما يتعلق بسياسة مصر الخارجية فى إفريقيا والعلاقات مع دولها.

ومن بين هذه الاجتهادات ما يثير خلافا وتباينا فى التقديرات، مثل الاجتهاد القائل إن سياسة مصر الخارجية أهملت إفريقيا لفترة طويلة ولم تنتبه إلى أخطار الغياب عن منطقة حيوية لبلادنا اقتصاديا واستراتيجيا على كل صعيد. ومنها أيضا الاجتهاد الخاص بغفلة مصر عن الأيدى الإقليمية والدولية التى لعبت فى إفريقيا فغيرت توجهات كانت فيها وبدّلت معادلات.

غير أن ما قد لا يجوز الخلاف عليه فى هذا المجال هو أن معرفتنا بإفريقيا تراجعت كثيرا. فقد قلت الدراسات والأبحاث والتقارير التى تقدم معرفة صحيحة وعميقة بالقارة السمراء، وحدث هذا التراجع فى مؤسساتنا الأكاديمية والإعلامية والسياسية على حد سواء. وتناقص الخبراء المميزون الذين يعد الأستاذ الدكتور عبد الملك عودة أحد الروّاد الكبار بينهم.

ولا يمكن معرفة أفريقيا بدون الإحاطة بالتطورات التى حدثت فيها خلال العقدين الأخيرين. ومن أهم هذه التطورات ما يتعلق بالنظم السياسية فى بعض بلادها وما شهدته من تغيير فى اتجاه ينحو إلى الديمقراطية.

ولذلك فعندما أردنا، فى مؤسسة الأهرام ومركزها للنشر والترجمة والتوزيع، أن نقول لأحد أعلام مصر الكبار فى مرضه «سلامتك»، أثرنا أن يكون ذلك عبر كتاب يتضمن بعض أهم ما كتبه عن التطور الديمقراطى فى القارة التى تشتد حاجتنا إلى معرفتها.

د. وحيد عبد المجيد

الفصل الأول

نـظـــرات

تقييم مسيرة الديمقراطية فى إفريقيا

قرأت دراسة عن تقييم تجربة التحول الديمقراطى فى القارة الإفريقية، وتستند هذه الدراسة على مجموعتين من المعلومات، المجموعة الأولى هى تقارير منشورة فى دول أوروبية وأمريكية حول إجراءات وخطوات الانتخابات الرئاسية والبرلمانية فى عدد من الدول التى شهدت هذه الانتخابات خلال العام ٢٠٠٧، وهى دول من مختلف أقاليم القارة الإفريقية فى الشمال والغرب والشرق والوسط والجنوب، والمجموعة الثانية هى حصيلة ونتائج استطلاعات واستقصاء للرأى تجاه العملية الانتخابية وإيجابياتها وسلبياتها من وجهة نظر قيادات وأعضاء أحزاب المعارضة فى هذه الدول، مضافا إليها عدد من الدول الإفريقية التى سوف تشهد الانتخابات حتى شهر يونية من العام ٢٠٠٧.

توصلت الدراسة إلى خلاصات تمثل مبادئ عامة أو خطوطا عامة تحدد أبعاد التجارب الانتخابية والتنافس الحزبى، مع أمثلة مما جرى فى هذه الانتخابات من انحرافات وتزوير وعنف، ومدى الضعف الذى يصيب أحزاب المعارضة أمام سطوة الأحزاب الحاكمة ورؤساء الدول الذين عاصروا فترات الحزب الواحد سابقا ثم انتقلوا بالرئاسة والسيطرة إلى فترة التحول الديمقراطى وتعديل الدساتير وإعلان التعددية الحزبية ودورية الانتخابات، والمبدأ العام أو الخط الأساسى العام هو أن الحديث عن أشكال وأساليب التحول الديمقراطى أصبح الآن لا يكفى ولا يجب أن يتوقف عنده الدارسون للموضوع، إنما يجب أن ينتقل التحليل والتقييم إلى مستوى صفات ومدى جودة وقيمة هذه الإجراءات والممارسات الديمقراطية. وفى هذا المقام تشير الدراسة إلى أن بعض مبادىء الممارسة الديمقراطية صارت من الثوابت التى لا يمكن الرجوع عنها «بينما قطاعات وممارسات أخرى فى الموضوع ما زالت لا تبعث على التفاؤل» ونعرض هنا عددا من الخلاصات والنتائج العامة وهى:

● على الرغم من العنف والتزوير الواسع الانتشار واستخدام الأحزاب الحاكمة فى أغلب الدول لأساليب وأدوات أمنية ومالية لاستمرار سيطرتها على مؤسسات الدولة، إلا أن التعددية الحزبية والمعارضة العلنية صارت من الثوابت فى الحياة السياسية، وأن أعدادا من الأعضاء البرلمانيين صاروا قادرين على نزع القداسة والرهبة عن القيادات السياسية العليا، وكشف كثير

من أوضاع الفساد فى هذه الدول، بل وصل الأمر، فى بعض الدول، إلى رفض تعديلات دستورية، عمل لإقرارها الحزب الحاكم فى نيجيريا وزامبيا ومالاوى. عندما تقدمت السلطة التنفيذية بطلب امتداد ولاية الرؤساء فى هذه الدول من فترتين متتاليتين إلى ثلاث فترات أو أكثر. فى هذا المقام فشلت المعارضة فى أوغندا فى إيقاف تعديل عدد المرات المتتالية لتولى رئاسة الجمهورية.

● تؤكد الدراسة على أن العلة الأساسية لضعف العملية الديمقراطية موجودة فى تكوين الأحزاب على جانبى الحكومة والمعارضة، فهى، حاليا، أدوات فى أيدى نخب متنوعة، ولا تصل إلى مستوى الأغلبيات أو المستويات الشعبية، وهدف هذه النخب هو السيطرة على جهاز الدولة ومؤسساتها، وفى أغلب الأحيان تصاب بالتفتت والتفكك لأسباب أمنية وجهوية ودينية وشخصية.

● استخدام المال الخاص، والمال العام، صار ظاهرة لا تقتصر فقط على الحزب الحاكم بل دخلت هذا المجال أعداد من أحزاب المعارضة ومجموعات المستقلين. وعلى الرغم من ذلك ففى دول عديدة تجد المعارضة نفسها عاجزة عن كسب المعارك الانتخابية، وتغيير النظام السياسى، فيما عدا حالات قليلة العدد، ومن ثم يظل مبدأ تداول السلطة موضوعا نظريا، حتى فى دولة جنوب إفريقيا التى يتوسع الحديث عن تجربتها الديمقراطية.

● انتقال الخبرات الانتخابية والتنظيمية صار ظاهرة واضحة بين الدول الإفريقية، ومن الأمثلة التى اهتمت بها الدراسة دور اللجنة الانتخابية المستقلة فى دولة جنوب إفريقيا وأنواع المساعدات الفنية والتنظيمية التى قدمتها إلى العمليات الانتخابية فى الكونغو الديمقراطية وبورندى ونيجيريا ودول الجوار بالجنوب الإفريقى، ومع ذلك تشير الدراسة إلى ما انتشر فى هذه الدول الإفريقية من نواقص وتزوير وعنف وانحرافات.

● أشارت الدراسة إلى ظاهرة انتخاب رؤساء مستقلين لا يرأسون أحزابا مسيطرة أو حاكمة. مثلما حدث فى بنين ومالى حيث اعتمد المرشح للرئاسة على تحالف واسع من الأحزاب الصغيرة ومنظمات المجتمع المدنى للفوز فى الانتخابات الرئاسية، ثم جرى حكم البلاد بواسطة هذا التحالف على مستوى السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية. وفى كل من الدولتين فاز الرئيس بولاية ثانية وأخيرة، العام ٢٠٠٧، وهذا يثير تساؤلا عن احتمالات وإمكانيات تكرار التجربة؟

٢٠٠٧/٦/٤

موسم التحول الديمقراطى فى إفريقيا

شهد الربع الأخير من العام ١٩٩٢ تطورا فى معدلات التحول الديمقراطى ويصاحب هذه الزيادة والانتشار الديمقراطى ظاهرتان: الأولى، هى أن عددا من قيادات الحزب الواحد والنظم التسلطية فى الدول الإفريقية ركبوا عربة الديمقراطية بعد فترة تمنع وتلكؤ. والثانية، هى أن القبول ليس معناه التسليم المطلق بالإجراءات والنتائج. فالنخب الحاكمة تقبل الشكل وتقوم أحيانا بالتلاعب وإعادة خلط الأوراق فيما يتعلق بترتيب وتنظيم الإجراءات الإدارية والتنظيمية للعملية الانتخابية، بينما النخب المعارضة تطعن فى النتائج بالأسلوب القانونى وأساليب الاحتجاج والحشد الشعبى والإعلامى وتغطى وسائل الإعلام الدولية المعارك والأخبار.

بدأ الموسم بانتخابات أنجولا فى اليومين الأخيرين من شهر سبتمبر ١٩٩٢، ثم توالت العمليات الانتخابية فى دول فرانكفونية وأنجلوفونية، ففى الكاميرون تنافس الرئيس بول بيا (يحكم منذ ١٩٨٢) ضد مرشح المعارضة، وفاز بالرئاسة الأولى، ولما طعنت المعارضة فى الإجراءات أمام المحكمة العليا، صدر حكمها بتأييد فوز رئيس الجمهورية. وفى غانا تنافس الرئيس رولينجز (يحكم منذ ١٩٨١) ضد مرشح المعارضة وفاز الرئيس فى الانتخابات وأكدت لجنة الانتخابات الفوز. وفى جمهورية إفريقيا الوسطى تنافس الرئيس الجنرال كولينجبا (يحكم منذ ١٩٨١) وحزبه الحاكم ضد المعارضة فى انتخابات الرئاسة والبرلمان. ولما أعلن فوز الرئيس وحزبه طعنت المعارضة أمام المحكمة العليا التى قررت قبول الطعن وإلغاء نتائج الانتخابات بأكملها. وفى توجو طرحت الحكومة والمؤتمر الوطنى مشروع الدستور الديمقراطى التعددى على الاستفتاء الشعبى، فأقره الناخبون بأغلبية تقرب من الإجماع، وسوف يتلو هذا تحديد موعد انتخابات الرئاسة والبرلمان.

أما فى كينيا فقد أعلن الرئيس أراب موى-يحكم منذ ١٩٧٨- تحديد يوم ٧ ديسمبر القادم موعدا لانتخابات الرئاسة والبرلمان، وتقدمت المعارضة إلى المحكمة العليا تطعن فى تحديد الموعد والإجراءات وقبلت المحكمة الطعن، وتقرر تأجيل الموعد وسوف يحدد فيما بعد. وفى جيبوتى أعلن الرئيس حسن جوليد (يحكم منذ ١٩٧٧) تأجيل موعد الانتخابات البرلمانية إلى ١٨ ديسمبر القادم. وفى نفس الوقت نجحت الوساطة الفرنسية بين الحكومة والمعارضة فى عقد محادثات مباشرة بدون شروط مسبقة، وفى رواندا بدأ الرئيس الجنرال هابياريمانا (يحكم منذ ١٩٧٣) فى مفاوضات مع المعارضة بعد توقيع اتفاقية السلام ووقف إطلاق النار. من أجل

مشروع لتشكيل الحكومة الانتقالية وتقاسم السلطة بين الجانبين خلال الفترة الانتقالية التى تسبق الإعداد لانتخابات الرئاسة والبرلمان فى ظل دستور ديمقراطى تعددى. وعلى الجانب الآخر تشير وسائل الإعلام الدولية إلى عقد انتخابات خلال شهر نوفمبر ١٩٩٢ فى غينيا بيساو وليسوتو وجزر القومور، ولم تتوافر بعد أنباء المعركة الانتخابية أو نتائجها فى هذه الدول.

الدول المانحة ليست بعيدة عن المتابعة والرأى بشأن الإصلاحات الديمقراطية التى تجرى تباعا فى القارة الإفريقية فهى لم تكتف بالربط بين استمرار ومستويات الدعم والمعونات وبين التحول الديمقراطى، بل حددت وعرفت المضمون الديمقراطى المطلوب. ففى اجتماع يونيه ١٩٩٠ لقمة الفرانكفونية قال الرئيس ميتران. عندما أقول الديمقراطية، أقصد قيام نظام سياسى يمثل حقا كل القطاعات الشعبية، وإجراء انتخابات حرة، والتعددية الحزبية، وحرية الصحافة، واستقلال السلطة القضائية. وبمناسبة المعركة الانتخابية فى كينيا وقبل أن تقرر المحكمة العليا تأجيل موعدها صرح السفير الأمريكى فى نيروبى بأن الحكومة تحرم أحزاب المعارضة من المشاركة على قدم المساواة فى الانتخابات التعددية الأولى فى البلاد وأن الفرص غير متساوية وأن مناخ الحرية والنزاهة غائب لأن الحكومة تلجأ إلى الحد من تنقلات زعماء المعارضة الراغبين فى القيام بالحملة الانتخابية وتحرمهم من استخدام وسائل الإعلام بحرية وتمنعهم من فتح مقار انتخابية، وتستخدم أساليب الإدارة لعدم إدراج أسماء الناخبين الجدد فى اللوائح الانتخابية وكشوف الناخبين..

ما سبق هو عينة من أساليب النخب الحاكمة وسلطات الإدارة لما نسميه التلاعب وإعادة خلط الأوراق فيما يتعلق بترتيب وتنظيم الإجراءات الواجبة للعملية الانتخابية فى نزاهة وحرية. يضاف إلى هذا ما صدر فى العديد من الدول الإفريقية من قوانين لتنظيم تشكيل الأحزاب وعضويتها، مع احتفاظ المؤسسة الحاكمة بالسيطرة على أدوات الإعلام الوطنية خاصة الراديو والتليفزيون. كما اتجهت بعض هذه الحكومات إلى إعطاء أسبقية لانتخابات رئاسة الجمهورية قبل انتخابات السلطة التشريعية، ويرجع هذا إلى السلطات التنفيذية والقوة السياسية التى تختص بها مؤسسة الرئاسة فى هذه الدول تجاه أجهزة الإدارة والمؤسسة العسكرية..

ولكن على الرغم من كل هذا.. يبقى التحول الديمقراطى هدفا شعبيا يحقق من خلال الممارسة والتجربة..

١٩٩٢/١١/٢٣

نحو إفريقيا قوية ومزدهرة

أعلن رئيس الوزراء البريطانى يوم ١١ مارس ٢٠٠٥ تقرير اللجنة الخاصة لإفريقيا التى سبق إعلان تشكيلها فى فبراير ٢٠٠٤، وعنوان التقرير يتراوح بين نحو إفريقيا قوية ومزدهرة، أو العمل لأجل إفريقيا قوية ومزدهرة.

تم اختيار أعضاء اللجنة التى يرأسها تونى بلير على أساس الكفاءة الشخصية مع اعتبار تمثيل واسع لقارات العالم المعاصر.

والملاحظة هى، أن تمثيل إفريقيا بسبع دول أقتصر فقط على منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، ولا يوجد تمثيل لإقليم الشمال الإفريقى الناطق باللغة العربية «عربى فون»، وأن الأغلبية فى العضوية هى للدول الناطقة باللغة الإنجليزية «أنجلوفون» فى إفريقيا، كما أن تشكيل اللجنة به عضوان يرأسان وكالات ومنظمات تابعة للأمم المتحدة تنشط فى إفريقيا.

الأصل فى تشكيل اللجنة هو اقتراح استعداد بريطانيا لأداء دور فاعل وإسهام إيجابى عندما تتولى رئاسة قمة الدول الثمانى فى اجتماعها فى شهر يوليو ٢٠٠٥، وعند انعقاد قمة الأمم المتحدة فى شهر سبتمبر التالى، على أن ينعقد اجتماع قمة منظمة التجارة العالمية فى هونج كونج فى ديسمبر ٢٠٠٥، وبالتالى فإن الهدف البريطانى هو إنسانى فى ظاهره ولكن جوهره هو إعلاء وتنمية الدور البريطانى خلال العام ٢٠٠٥ فى الاجتماعات العالمية، مع استقطاب الرأى العام الإفريقى خاصة فى منطقة جنوب الصحراء، وكل هذا يصب فى تنمية المصالح البريطانية والنفوذ والدور البريطانى.

يتكون التقرير من ٤٠٠ صفحة تبعها ملاحق مطولة ومتنوعة ثم قائمة التوصيات، وينقسم التقرير إلى عشرة فصول هى الثقافة والحكم الجيد والسلم والأمن والصحة والتعليم والنمو وتخفيض الفقر وإصلاح التجارة الدولية والمعونات والديون.

يستحق التقرير مناقشة عميقة ومطولة من جانب الجماعة العلمية المصرية مادام الحديث مستمرا فى الرأى العام المصرى حول تنشيط وتدعيم النشاط والتجارة المصرية إلى إفريقيا، خاصة أن أغلبية المقترحات، الواردة بالتقرير، ليست أمرا جديدا فى حد ذاته، وإنما سبق أن

تحدثت عنها أو اقترحتها تقارير دولية أو إقليمية، أو طرحتها ندوات ومؤتمرات عالمية، ولكن الجديد هو أن اللجنة ناقشت كل هذه المقترحات وقامت بتجميعها والتنسيق بينها ووضعتها فى منظومة واحدة معروضة على الدول الغنية وعلى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى لوضع استراتيجيات جديدة للتعامل مع الدول الإفريقية وبأسلوب التعاون والتنسيق مع الأمم المتحدة وبرامجها الخاصة بإفريقيا.

ونشير هنا إلى عدد من المقترحات التى تبناها التقرير، مثل مطالبة الدول الغنية بإيقاف فورى للدعم الذى تقدمه لإنتاجها من القطن والسكر، حتى تستطيع الدول الإفريقية المنافسة والنفاذ إلى الأسواق، مع إلغاء الحواجز الجمركية أمام منتجات وصادرات الدول الإفريقية، أيضا الدعوة لعقد معاهدة عالمية لتنظيم تجارة الأسلحة، خاصة تجارة الأسلحة الصغيرة المنتشرة فى القارة الإفريقية، وإلغاء الديون المتراكمة على الدول الإفريقية بنسبة ١٠٠٪ فورا وتخصيص مبالغ الديون الملغاة لتحسين التعليم والصحة، واقتراح زيادة المعونات الدولية الموجهة إلى إفريقيا لتمويل الخدمات التعليمية والتكنولوجية والصحية.. الخ.

يلفت النظر إن التقرير اهتم بموضوع الفساد وصور الرشوة المنتشرة وطالب بضغوط أدبية وقانونية على الشركات الأوروبية والأمريكية وغيرها من دول وقارات العالم للالتزام بالشفافية والمعايير الدولية فى موضوعات الاستثمار والتجارة، كما طالب بمقترح إنشاء لجنة دائمة فى الأمم المتحدة لمتابعة ودراسة موضوع العلاقة بين نهب الثروات الطبيعية فى الدول الإفريقية وتمويل النزاعات المسلحة والحروب الأهلية. وفى هذا إشارة إلى ما سبق للأمم المتحدة إصداره من تقارير حول هذا الموضوع.

ما مستقبل هذا التقرير؟ وهل يلقى مصير ما سبقه؟ وهل تلتزم بريطانيا بتنفيذه فى سياستها تجاه إفريقيا؟ قبل دعوة الدول الأخرى إلى الموافقة على الالتزام به؟ هذه الأسئلة وغيرها تدعو لمتابعة الموضوع.

٢٠٠٥/٣/٢٨

تقاسم السلطة والتحول الديمقراطى

فى عدد من الدول الإفريقية، حيث تتعدد القوميات أو الإثنيات أوالألوان — تتم تجربة التحول الديمقراطى من خلال تطبيق مبدأ تقاسم السلطة بين الحكومة والمعارضة أو بين المنظمات والأحزاب السياسية التى تمثل التنوع فى الدولة ويظهر مبدأ تقاسم السلطة فى بعض الحالات على مستوى أدوات الحكم المركزية فى العاصمة، وفى بعض الحالات على مستوى توزيع السلطة بين العاصمة وحكومات الأقاليم وأحيانا يتم الجمع بين المستويين إذا كانت المساحة الجغرافية أو تاريخ مؤسسات الحكم والتنوع القومى يسمح بذلك وهذا القول ظاهر فى حالات دولة جنوب إفريقيا ودولة إثيوبيا ومطروح فى المفاوضات الدائرة بين الحكومة والمعارضة المسلحة فى السودان — كما يجرى التطبيق فى دولة بوروندى ودولة رواندا عند منابع النيل.

وتظهر الخصوصية من حيث الوضع ومن حيث أساليب التطبيق فى حالة بوروندى ورواندا، فالمساحة الجغرافية لكل منهما صغيرة، إذ لا تزيد كثيرا عن ٢٦ ألف كيلو متر مربع لكل منهما، ويصل تعداد السكان فى كل منهما إلى حوالى ٧ مليون نسمة، ولهذا فإن كثافة السكان مرتفعة جدا، ومن ناحية ثانية، ينقسم السكان فى كل دولة إلى قوميتين هما شعب الهوتو الذى يمثل الأغلبية العددية (٦٥٪) وشعب التوتسى الذى يمثل الأقلية العددية (١٥٪) وبين الشعبين فى داخل الدولة عداء تاريخى يقوم على العنف المسلح المكثف المستمر ولكل من الدولتين نظام حكمها الخاص وليست هناك دعوات جادة أو فاعلة نحو الوحدة السياسية أو التكامل السياسى بين الدولتين أو بين القوميات منذ إعلان الاستقلال وتصفية الاستعمار البلجيكى فى عام ١٩٦٢.

تشهد بوروندى خلال شهر يونية ١٩٩٣، موسم الانتخابات الديمقراطية التعددية والتى بدأت بانتخابات رئاسة الجمهورية وفاز فيها مرشح المعارضة وخسر فيها رئيس الجمهورية الحالى الرئيس بويويا ومنذ إعلان الاستقلال يسيطر على الدولة وأجهزة الحكم شعب التوتسى (الأقلية)، وقد تمكنت أدوات الحكم وأساليب القمع والعنف الحكومى من تحطيم كل محاولات التمرد أو الانقلاب التى قامت بها منظمات شعب الهوتو (الأغلبية)، وتشير الدراسات الموثوق بها إلى المذابح التى تمت فى عام ١٩٦٥ وعام ١٩٧٢، وعام ١٩٨٨، وإنه على الرغم من إلغاء

النظام الملكى فى البلاد والتحول إلى حكم العسكر وإنشاء الحزب الواحد، فإن علاقات الحكم ظلت على أساس العنف المتبادل، ولقد شهدت الدولة ثلاثة انقلابات عسكرية متتالية كان آخرها عام ١٩٨٧، وأدت الضغوط الداخلية والدولية والإقليمية المتنوعة إلى الاتفاق حول إصدار دستور ديمقراطى تعددى عام ١٩٩٢ يقوم على أساس الاعتراف بحقائق الدولة وهى ضرورة تقاسم السلطة والمصالحة الوطنية وتنافس الأحزاب السياسية، ومن ثم جرت أول انتخابات ديمقراطية فى شهر يونية ١٩٩٣، ومع ذلك يظل خطر الانتكاس قائما حيث توجد منظمات وآراء متعصبة على كلا الجانبين.

أما فى رواندا فقد تمكن شعب الهوتو (الأغلبية) من الفوز فى الانتخابات التحضيرية التى أدارها الحكم البلجيكى، تمهيدا لإعلان الاستقلال عام ١٩٦٢، وتم إلغاء النظام الملكى الذى كان يحكم البلاد والذى كان يسيطر فيه شعب التوتسى (الأقلية) ومع ذلك فقد توغل شعب الهوتو فى السيطرة على أدوات الحكم وأقام نظام الحزب الواحد وألغيت الحياة السياسية للأغلبية والمعارضة، وسيطر العسكر بالانقلاب على شئون البلاد، وتحت ضغوط العنف الحكومى وتاريخ العداء والثأر الطويل بين الشعبين، تحولت المعارضة إلى خارج البلاد وقامت منظمات عسكرية فى المنفى فى الدول الإفريقية المجاورة.

ومنذ عام ١٩٨٢ تتدفق موجات عسكرية تمثل شعب الأقلية إلى داخل البلاد وتحولت المواجهة العسكرية إلى حرب أهلية شاملة، وتتهم حكومة رواندا حكومة أوغندا بدعم المعارضة المسلحة وجرت محاولات إقليمية ودولية لضبط الموقف ودعوة الحكومة المعارضة إلى التفاوض السياسى، ومن أبرز هذه المحاولات ما قامت به تنزانيا من ترتيب للمفاوضات بين الجانبين فى أروشا حيث تم التوصل إلى اتفاقية سلام وإيقاف إطلاق النار عام ١٩٩٢ بحضور أطراف إقليمية ودولية ومنظمة الوحدة الإفريقية، وتم تشكيل قوة رقابة عسكرية إفريقية للإشراف على تنفيذ الاتفاقية، ومن ناحية ثانية، استمرت المفاوضات بين الحكومة والمعارضة للتوصل إلى اتفاقيات تنفيذية بشأن تقاسم السلطة فى إطار حكومة انتقالية ووضع الدستور الجديد وحماية حقوق الإنسان، وعودة اللاجئين وتوطينهم وتعويض المشردين، وإنشاء جيش وطنى يضم قوات الطرفين المتحاربين ولكن فى أبريل ١٩٩٣ توقفت المفاوضات واندلع القتال من جديد بين الطرفين وتبادلا الاتهامات حول دور أوغندا فى دعم المعارضة ودور فرنسا فى دعم

الحكومة بإرسال قوات مسلحة إلى العاصمة بدعوى حماية الرعايا الأجانب، وتدخل مجلس الأمن وأصدر قرارا بإنشاء قوة دولية إفريقية لمراقبة وقف إطلاق النار وحماية تدفق الإغاثة الدولية، ومع بداية يونية ١٩٩٣ توصلت الحكومة والمعارضة إلى اتفاق حول ترتيب أساليب ونماذج عودة وتوطين اللاجئين وإعادة المشردين وتعويضهم تحت إشراف منظمة الوحدة الإفريقية وهكذا توقف القتال، ومع ذلك يظل خطر الانتكاس قائما وتظل الحاجة إلى الجهود الإقليمية والدولية لتطويقه.

١٩٩٣/٦/١٤

الدساتير فى دول النيل

تشهد ثلاث دول فى منطقة النيل خلال العام ١٩٩٤، مرحلة صياغة وإصدار الدساتير الدائمة، وهذه الدول هى إثيوبيا وأوغندا وإريتريا، والاهتمامات الدراسية بهذه الموضوعات لا تقتصر فقط على دلالة انتهاء المراحل الانتقالية أو الأوضاع المؤقتة فى هذه الدول والمجتمعات، بل تتناول أساليب وإجراءات إصدار هذه الدساتير الدائمة، والمبادىء والنصوص المستحدثة التى تحتويها هذه الدساتير، ومستويات الرأى المتنوع والنقاش الجاد الواسع حول محتوياتها قبل إصدارها والعمل بها.

لقد نشأت النظم السياسية الحالية فى الدول الثلاث عقب دخول الحركات المسلحة إلى عواصم أوغندا (١٩٨٦) وإثيوبيا(١٩٩١) وإريتريا (١٩٩١)، وتولى رؤساء هذه الحركات رئاسة الدولة فى كل منها ولكن تظهر فوارق وتباينات بين هذه النظم السياسية تجاه قضايا بناء مؤسسات الحكم والإدارة، ونوعيات ومستويات التحالفات السياسية الحاكمة أو المعارضة، وقضايا تشكيل ونشاط الأحزاب السياسية.. الخ، ولكن هذه النظم السياسية تتماثل بالنسبة لقاعدة أساسية وهى الإعلان والالتزام بأن المرحلة الانتقالية أو المؤقتة سوف تنتهى بإصدار دستور دائم وانتخابات برلمانية ورئاسية، وأن الدستور الدائم هو دستور ديمقراطى تعددى، وأن الانتخابات هى عملية تصويت عام حرة ونزيهة، ومع هذا التماثل فإن المسارات الإجرائية والمدة الزمنية لم تكن متماثلة نظرا للتباين والفوارق الموجودة فى داخل البنية السياسية والاجتماعية لكل دولة، ونظرا للظروف والضغوط الدولية والإقليمية وعلى الرغم من كل ما سبق فقد نفذت كل من أوغندا وإثيوبيا خطوات هامة وأساسية، أما إريتريا فقد أعلنت عن بدء الخطوة الأولى فى هذا الاتجاه.

إثيوبيا: ففى شهر يونية ١٩٩٤، تمت عملية انتخاب أعضاء الجمعية التأسيسية التى سوف تناقش مشروع الدستور، ولها حق التعديل وإعادة الصياغة بدون قيود مسبقة، وقد شاركت جماعات وفرق عديدة من أوروبا وأمريكا وإفريقيا فى الإشراف والمراقبة بالنسبة لإجراءات الانتخابات، وصدرت التقارير بأن الانتخابات كانت حرة ونزيهة، وفى بعض الآراء المنشورة حول الانتخابات ورد أنها تمت بنزاهة نادرة فى إفريقيا.

وكانت الحكومة الانتقالية والميثاق الوطنى الانتقالى قد حددا مدة زمنية للفترة الانتقالية قبل إجراء الانتخابات لإصدار الدستور الدائم، ولكن ما حدث هو أنه جرى تمديد المدة الانتقالية، وخلالها تم تشكيل لجنة متعددة الآراء والاتجاهات من ممثلى الشعوب والقوميات، وقامت هذه اللجنة بوضع مشروع الدستور، وشارك فى أعمال اللجنة خبراء ومستشارون من دول إفريقية وآسيوية وأوروبية وأمريكية، وقد استحدث مشروع الدستور تحديدا من المبادئ والقواعد الجديدة فى حياة المجتمع الإثيوبى، مثل النظام الاتحادى الفيدرالى وتوزيع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بين الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم، ومثل موضوع اللغة القومية على المستوى الإتحادى واللغات القومية على مستوى الأقاليم؛ وقد نص المشروع على حق تقرير المصير بالنسبة للقوميات والإثنيات المكونة للدولة الفيدرالية وأحاط هذا النص بإجراءات وضمانات جدية على مستوى الأقاليم والحكومة الفيدرالية.

أوغندا: فى شهر مارس ١٩٩٤، دعى المواطنون الأوغنديون إلى انتخاب جمعية تأسيسية لمناقشة مشروع الدستور، مع النص الصريح على حق الجمعية فى تعديل المشروع وإعادة صياغته فى بحر ستة أشهر كحد أقصى للانتهاء من مهمتها الدستورية ودعت أوغندا فرقا عديدة من المراقبين الدوليين من دول أوروبا وأمريكا وقارات أخرى للإشراف والمراقبة على عمليات الاقتراع وإعلان النتائج، وقد أجمعت التقارير الصادرة عن المراقبين بدون استثناء على أن الانتخابات كانت حرة ونزيهة، بل ذهبت بعض الآراء إلى أنها أول انتخابات حرة فى تاريخ أوغندا، وبعد استقلالها وتوالى الانقلابات العسكرية والحروب الأهلية فيها.

ونصوص المشروع المطروح على الجمعية التأسيسية أعدته لجنة شكلتها الحكومة من أعضاء يمثلون أغلب التيارات والآراء السياسية والقانونية، وشارك فيها ممثلون للمنظمات والمؤسسات الشبابية والنسائية والمهنية والمدنية والعسكرية أيضا، وتشير الدراسات المنشورة حول الموضوع عامة إلى أن قضية التعددية الحزبية هى محور النقاش والاختلاف فى الرأى بين الأطراف السياسية فى أوغندا بوجه عام، فالرئيس موسوفينى ومؤيدوه يرون أن بناء النظام الديمقراطى وترسيخ قواعده فى أوغندا يتطلب فترة من الحكم بواسطة حركة سياسية عريضة وتحالف سياسى واسع من قوى وشخصيات ومؤسسات تمثل الخريطة السياسية والاجتماعية والإقليمية والقومية، وعلى أن تحدد فى الدستور فترة زمنية قادمة يجرى الاستفتاء فى نهايتها حول

استمرار حكم الحركة أو التحول إلى نظام التعدد الحزبى، وعلى الجانب الآخر، فإن قوى سياسية عديدة وذات تأثير فى السياسة الأوغندية ترى الأخذ والإقرار بالنظام الحزبى التعددى فوراً.

إريتريا: بإعلان الاستقلال تحولت الجبهة الشعبية إلى حزب الجبهة الشعبية الديمقراطية والعدل، وشكلت الحكومة ثم عينت أعضاء البرلمان (الجمعية الوطنية) وقام البرلمان بتشكيل لجنة من خمسين عضوا لإعداد مشروع الدستور الدائم، كذلك تم الإعلان عن المبادئ والقواعد التى تحكم إعداد المشروع مثل الديمقراطية التعددية وتكوين الأحزاب السياسية بشروط وضوابط، وفصل السلطات الثلاث واستقلال القضاء وحرية الصحافة... الخ، وتشير الأنباء المتداولة إلى أن هذا المشروع سوف يعرض على الاستفتاء العام، تمهيدا لإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية وسوف تتم العملية فى فترة زمنية تتراوح بين سنتين وأربع سنوات.

١٩٩٤/٦/٢٧

مشاهد انتخابية من إفريقيا

اتصف عام ١٩٩٥ بأنه عام الانتخابات فى إفريقيا، وتبارت الجهات السياسية والأكاديمية المعنية بموضوع التحول الديمقراطى فى إفريقيا- فى رصد وإحصاء الانتخابات المنتظرة طوال العام على مستويات رئاسية وتشريعية ومحلية، وبدأ اهتمام مجلة الأهرام الإقتصادى بالموضوع بمقال منشور فى الصفحة الأخيرة بتاريخ ١٩٩٥/٢/٢٧، ثم استمرت المتابعة والتعليق فى أكثر من مقال بعد ذلك طوال هذا العام.

وفى الاستعراض الختامى لأحداث عام ١٩٩٥ فى إفريقيا، كانت الانتخابات الديمقراطية التعددية فى مقدمة الملامح والمعالم الإفريقية، وتراوحت الآراء والتعليقات حول حرية ونزاهة هذه الانتخابات من دولة لأخرى، وقد اختارت إحدى المجلات المتخصصة فى الأنباء والأحداث الإفريقية هى (نيوأفريكان - يناير ١٩٩٦) عرض نماذج من المعارك الانتخابية فى مناطق الأنجلوفون والفرانكفون واللوزيفون، واتخذتها مؤشرا على سقوط المُثل الديمقراطية فى هذه التجارب، وعلى خيبة الآمال والتطلعات التى ارتبطت بمسيرة التحول الديمقراطى والنتائج المرجوة منذ أوائل عام ١٩٦١ حول تداول السلطة بالأسلوب الديمقراطى.

ففى تنزانيا (انجلوفون) حصل الحزب الحاكم فى الانتخابات التشريعية على ١٨٦ مقعدا من إجمالى مقاعد البرلمان البالغ عددها ٢٣٢ مقعدا، وحصلت أحزاب المعارضة على ٤٦ مقعدا، وسط اتهامات بالتزوير والتجاوزات من جانب أحزاب المعارضة، ومن جانب فرق المراقبين ورجال الإعلام الأوروبى الأمريكى الذين تابعوا أحداث المعركة الانتخابية، وأما بالنسبة لانتخابات الرئاسة على مستوى الاتحاد فقد استمر إحصاء أصوات الناخبين فى الصناديق لمدة ثلاثة أسابيع بعد يوم الاقتراع العام، وأخيرا، أعلنت اللجنة القومية للانتخابات فوز مرشح الحزب الحاكم للرئاسة الأولى بنسبة ٦١,٨٪ من إجمالى الأصوات الصحيحة. ومن ناحية ثانية، فإن إجراءات إعلان النتائج بالنسبة لانتخابات الرئاسة على مستوى زنزبار شابها الكثير من التلاعب، ففى البداية قامت اللجنة القومية للانتخابات بإحصاء الأصوات وإعلان النتائج بفوز مرشح المعارضة وفشل مرشح الحزب الحاكم، ولكن تدخلا عاجلا من أعلى مستويات الحزب الحاكم أدى إلى سحب الإعلان وإعادة إحصاء الأصوات فى صناديق الانتخابات لمدة خمسة أيام، وبعد ذلك أعلن فوز مرشح الحزب الحاكم سالمين عمور بنسبة ٥٠,٢٪ بينما حصل منافسه سيف شريف حمادى على نسبة ٤٩,٨٪ من إجمالى الأصوات الصحيحة.

وفى كوت ديفوار (فرانكفون) فاز الحزب الحاكم فى الانتخابات التشريعية وحصل على ١٤٩ مقعدا فى البرلمان من إجمالى المقاعد وعددها ١٧٢، وحصلت أحزاب المعارضة على ٢٣ مقعدا، وعلى الرغم من ارتفاع الأصوات بالاتهامات حول التزوير والتجاوزات واستعمال العنف المتنوع من جانبى أنصار الحكومة والمعارضة، فإن الانتخابات اعتبرت حرة ونزيهة، وأما بالنسبة لانتخابات رئاسة الجمهورية التى سبقت الانتخابات التشريعية، فقد استعدت لها الحكومة مقدما، إذ أصدرت قانونا يقضى بأن كل متقدم للمنافسة فى انتخابات الرئاسة يجب أن يكون قد أقام خمس سنوات متتالية غير متقطعة فى داخل البلاد قبل اليوم الذى يتقدم فيه بأوراق الترشيح، كما يجب أن يكون من مواليد البلاد وأن يكون هو ووالده من أصل ينتمى إلى شعوب وقبائل الدولة منذ إعلان استقلالها، وينطبق القانون على المتقدمين حيث تقرر استبعاد أبو الحسن وتره من قائمة المتنافسين، إذ ثبت أنه كان يعمل بالخارج فى صندوق النقد الدولى وأن والدته من أصل يعود إلى جولة بوركينا فاسو، ولم يشفع له أنه كان رئيس وزراء كوت ديفوار السابق، وحاليا هو رئيس حزب ديمقراطى تسانده أغلبية فى مناطق شمال البلاد، وقد تسبب هذا الإجراء فى فتح الجراح القبلية والعنف القبلى بين الشمال والجنوب فى الدولة.

فى جمهورية الرأس الأخضر كاب فرد (لوزيفون) فاز الحزب الحاكم برئاسة رئيس الوزراء فى الانتخابات البرلمانية وأعلنت النتائج بفوزه بالأغلبية المطلقة بعد إحصاء أصوات الناخبين فى ثمانى جزر من الجزر التسع التى تتكون منها الدولة، وكانت تعليقات وآراء المراقبين ورجال الإعلام المتابعين للمعركة الانتخابية تقول إن فوز الحزب الحاكم كان متوقعا إلا أن حصوله على هذه الأغلبية الكبرى أثار التعجب والشك.

ومن الأنباء المتداولة أيضا ما حدث فى زيمبابوى، فقد سبق أن فاز الحزب الحاكم فى الانتخابات البرلمانية منذ عام ١٩٩٥ وحصل على ١٤٧ مقعدا من مجموع مقاعد البرلمان البالغ عددها ١٥٠ مقعدا، وبعد انتهاء المعركة الانتخابية قرر مجلس الوزراء رفع المرتبات الشهرية لجميع العاملين بالدولة، وكانت النسبة المئوية لزيادة مرتبات الموظفين هى ٢٠٪، وكانت النسبة المئوية لزيادة مرتبات رئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الوزراء وأعضاء البرلمان هى ١٣٣٪.

١٩٩٦/١/١

انتخابات الرؤساء فى إفريقيا

تجرى انتخابات رئاسية فى ١٣ دولة إفريقية خلال عام ١٩٩٦، تم إجراء خمسة منها،على أن تجرى الانتخابات فى السبع دول الباقية خلال الأشهر المتبقية وإذا صدق إعلان المجلس العسكرى الحاكم فى دولة تتميز بإجراء انتخابات رئاسية قبل نهاية ١٩٩٦ فسوف يرتفع العدد إلى ١٣ دولة. وتتوزع الدول إلى دولة عربية واحدة هى السودان، ودولتين من الفرانكفون هما بنين وجزر القمر، وست دول من الانجلوفون هى سيراليون وزيمبابوى وموريشيوس وزامبيا وغانا وأوغندا، وثلاث من دول اللوزيفون هى كامب فرد، وساوتومى وبرنسيب وغينيا الاستوائية.

ومن المفترض أن هذه الانتخابات تتصف بالديمقراطية والتعددية التنافسية، وأن الرأى العام الإفريقى والدولى ينتظر تماما العملية الانتخابية وإعلان النتائج قبل أن يصدر حكمه بأنها كانت حرة ونزيهة ولكن فى الإطار تظهر الفروق بين هذه الدول على مستوى النظم السياسية والحزبية، وعلى مستوى الإجراءات التنفيذية، وعلى مستوى معتقدات الرأى العام الداخلى تجاه كل حالة على حدة.

وفى مقدمة هذه الدول تحتل موريشيوس مركزا خاصا ومتقدما، فهى مستقلة منذ عام ١٩٦٧، وتتمتع بنظام برلمانى ولم تشهد أى انقلابات عسكرية منذ تاريخ الاستقلال، ويتم انتخاب رئيس الجمهورية بواسطة اقتراع يتم فى البرلمان كل خمس سنوات بعد إتمام الانتخابات التشريعية، وكانت الانتخابات الأخيرة فى ختام عام ١٩٩٥، أما أوغندا فهى حالة حديثة فقد أصدرت دستورها الديمقراطى الحالى عام ١٩٩٥ وقد عرفت حياتها السياسية منذ الاستقلال عددا متنوعا من الانقلابات العسكرية والنظم الحكومية المؤقتة والحرب الأهلية وطبقا للدستور السارى حاليا سوف تجرى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وعلى المستويات الإقليمية والمحلية خلال هذا العام ولكن الوضع الغريب فى هذه الانتخابات أنها تجرى فى مايو ١٩٩٦ بدون تنافس حزبى، إنما يتنافس المرشحون على جميع المستويات بصفتهم الفردية المستقلة، وفى عام ١٩٩٩ سوف تنظم الدولة استفتاءا عاما بشأن السماح بوجود الأحزاب

السياسية وممارستها السياسية فى نظام حزبى متعدد، وطبقا لنص الدستور سوف يسمح بتكوين الأحزاب وتنافسها فى الاستفتاء العام حول قضية الوجود الحزبى.

وإذا استثنينا حال النظام السياسى فى السودان، نجد أن باقى الدول تجمع بينها التحول الديمقراطى منذ بداية أعوام التسعينيات، فقد تمت إجراءات تعديل الدساتير فيها بحيث تتحول من وضع الحزب الواحد إلى وضع النظم الديمقراطية التعددية، ومن النظم العسكرية إلى النظم المدنية، وكانت دولة بنين من أوائل الدول الفرانكفونية التى استجابت للمشروطية الدولية، ولما أتمت تعديل الدستور أجرت أول انتخابات ديمقراطية تنافسية عام ١٩٩١ ولم ينجح رئيس الجمهورية فى نفس الوقت وفاز بالرئاسة زعيم المعارضة، وعلى إثرها استجابت زامبيا، من دول الانجلوفون، وأجرت التعديل الدستورى المطلوب عام ١٩٩١، وهزم الرئيس السابق كاوندا وفاز زعيم المعارضة.

كما نلاحظ أن دساتير هذه الدول أخذت بالنظام الرئاسى فى صورته المعدلة عن النظام الرئاسى الأمريكى، ونصت فى دساتيرها أنه يمكن انتخاب الرئيس لمدتين متتاليتين فقط، وإن كانت مدة تولى الرئاسة تتراوح فى هذه الدساتير بين أربع وسبع سنوات.

وفى التجربة الديمقراطية التى شهدتها هذه الدول عدد من الدروس وعدد من العقبات والمشكلات، ففى جزر القمر حدث انقلاب عسكرى فاشل وتدخلت القوات الفرنسية، وفى إطار التسوية السياسية التى قامت بدور فيها منظمة الوحدة الإفريقية، جرت الانتخابات الرئاسية بدون مشاركة الرئيس السابق ونجح زعيم المعارضة. وفى ساوتومى وبرنسيب حدث انقلاب عسكرى، ولكن التدخل الدولى وإيقاف المعونات الدولية أدى إلى تسوية سياسية عاد بموجبها رئيس الجمهورية لممارسة سلطاته حتى موعد الانتخابات ١٩٩٦، وفى سيراليون تراجع قادة الانقلاب العسكرى عن تصميمهم على البقاء نتيجة لنشوب الحرب الأهلية وللضغوط الدولية وإيقاف المعونات الدولية، ثم حدث بينهم انشقاق داخلى، وتمت الدعوة إلى إجراء انتخابات رئاسية فاز فيها الحاج أحمد تيجان كاباه، ومن المتوقع أن يتولى قريبا السلطة وأن يجرى محادثات سياسية مع زعماء المعارضة والمتمردين المسجلين للتوصل إلى وضع سياسى فيه تسوية واستقرار. وفى زيمبابوى أعلن زعماء الأحزاب المعارضة انسحابهم من التنافس مع

رئيس الجمهورية روبرت موجابى الذى يشغل منصب الرئاسة منذ ١٦ عاما، والذى فاز نتيجة لذلك بولاية جديدة لمدة ست سنوات قادمة. واستطرادا نشير إلى أن عددا من هذه المعارضة الانتخابية تتم تغطية نفقاتها بواسطة منح مالية ومعونات تقدمها الدول المانحة الأوروبية والأمريكية.

تبقى أخيرا الإشارة إلى انتخابات الرئاسة فى السودان، وهى نمط يختلف عن الأنماط الديمقراطية التعددية التى يتحدث عنها هذا المقال، ويتطابق على السودان تعليق كتبه أحد الكتاب ونشرته صحيفة الشرق الأوسط بتاريخ ١٩٩٦/٣/٢١. ونقتبس منه ما يلى:

- هى انتخابات تجرى على يد أنظمة حكم متهمة بأنها تواجه أزمة الشرعية.
- المرشحون فى كل الحالات اختيروا، سلفا، لضمان بقاء أنصار الحكومة وأتباعها وحدهم فى حلبة السياسة.
- أحزاب المعارضة وزعماؤها قاطعوا هذه الانتخابات.

١٩٩٦/٤/١

تحالف ديمقراطى فى أعالى النيل

أعرض هنا قراءة للسياسات والأوضاع الإقليمية بشأن أحداث بوروندى منذ بداية شهر يوليو وحتى نهاية أغسطس ١٩٩٦، وأدعو المهتمين بدراسات السياسة المصرية تجاه منطقة أعالى النيل إلى الإسهام بالتفكير والنقاش حول الموضوع والأهداف المعلنة ومسيرة الأحداث والنتائج المتراكمة فى المستقبل.

فى أوائل شهر يوليو، كانت سياسات دول الجوار منظمة الوحدة الإفريقية هى التى تتدخل لأسباب إنسانية ضد العنف والمذابح وتدفق اللاجئين ومنع تكرار أحداث رواندا، وتبلورت فكرة التدخل فى اقتراح تشكيل قوة إفريقية لحفظ السلام وحماية النظام الديمقراطى فى بوروندى، وأتخذ القرار رؤساء تنزانيا وكينيا وأوغندا وزائير ورواندا وإثيوبيا، وقيل أولا فى تفسير مشاركة إثيوبيا أنها بحكم رئاستها لمنظمة الوحدة الإفريقية، وفى اجتماع القمة الإفريقية فى الكاميرون نوقشت فكرة وخطة التدخل وأخيرا تم إقرارها مع قبول بوروندى، ثم بدأت لجنة فنية من دول الجوار فى إعداد تفاصيل الخطة وتشكيل القوات، وأيدت السياسة الداخلية عملية التدخل الإفريقى وانضمت إليها بعض دول الاتحاد الأوروبى ووعدت بالمعونات المالية واللوجيستية، وتداولت الأنباء أن القوة الإفريقية سوف تشكل من قوات تنزانيا وأوغندا وإثيوبيا مع وعد بالمشاركة من باقى دول الجوار، ولكن حدوث الانقلاب العسكرى فى أخر شهر يوليو، أدى بدول الجوار إلى إيقاف التخطيط العسكرى والتحول إلى موقف سياسى عنيف يدعو إلى عزل النظام الانقلابى وعدم الاعتراف بها، وصدرت تنديدات قوية من المنظمة الإفريقية والأمم المتحدة والسياسات الأوروبية والأمريكية، وأعلنت دول الجوار فرض عقوبات اقتصادية وتجارية وقطع خطوط المواصلات البرية والجوية والبحرية عبر بحيرة فكتوريا، وانضمت إلى دول الجوار كل من الكاميرون بصفتها رئيسا لمنظمة الوحدة الإفريقية، وجنوب إفريقيا وزامبيا، وأوقف الاتحاد الاوروبى المساعدات الاقتصادية والتنموية فيما عدا المعونات الإنسانية، وأعلنت الولايات المتحدة أنها ستعيد النظر فى معوناتها ولكنها لن ترسل قوات أمريكية ضمن أى قوة سلام دولية أو إقليمية.

الملاحظة الأولى، هى تشكيل دول الجوار لتهديدات المجموعة بمفهوم الجوار الجغرافى الذى يضم تنزانيا وكينيا وأوغندا ورواندا وزائير، ثم توسع المفهوم إلى الجوار الإقليمى واستمرار عضوية إثيوبيا بعد انتقال رئاسة المنظمة للكاميرون، وبعد الانقلاب العسكرى أصبحت دول الجوار الإفريقى هى النواة أو المركز للدائرة متزايدة الاتساع بانضمام جنوب إفريقيا والكاميرون وزامبيا.. الخ، كما ساندت دول الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة الموقف الإفريقى حتى الآن.

الملاحظة الثانية، هى التغير فى الأهداف والوسائل، حيث كانت الأهداف الأولى هى الإنسانية وتطورت إلى تشكيل قوات حفظ السلام الإفريقية تحت مظلة منظمة الوحدة الإفريقية وآلية فض المنازعات وكان التفكير فى تشكيل القوات من جيوش تنزانيا وإثيوبيا وأوغندا مع وعد بالمشاركة من باقى دول الجوار، ونلاحظ أن الدول الثلاث الأولى لها تاريخ سابق فى التدخلات العسكرية على مستوى ثنائى أو على مستوى دولى تحت علم الأمم المتحدة، فلما حدث الانقلاب العسكرى طرحت جانبا فكرة وخطة التدخل العسكرى وتحولت الأهداف إلى الدفاع عن الديمقراطية وحماية الشرعية الدستورية وحماية المؤسسات الديمقراطية والتعددية الحزبية وحقوق الإنسان، ولهذا استعملت سياسة المقاطعة الاقتصادية والحصار التجارى الشامل وقطع خطوط المواصلات ومنع انتقال أعضاء الحكومة الأخرى والمساندة من دول أوروبية وأمريكية والأمم المتحدة، وتمسك الجميع بموقف عزل النظام وعدم الاعتراف الدولى به.

الملاحظة الثالثة، هى ترتيب المواقف الدولية: فحتى الآن لم يصدر قرار من مجلس الأمن بالمقاطعة الاقتصادية الدولية، وتتداول الأنباء عن أسباب إنسانية تتعلق بمجموع الشعب وعدم الرغبة فى الإضرار به، وإن كانت الأمم المتحدة ومنظمة الإغاثة الدولية قد طلبت من تنزانيا وكينيا السماح للمعونات الإنسانية بالمرور عبر أراضيهما استثناءً من قرار المقاطعة الشاملة من أجل اللاجئين المكدسين فى المعسكرات داخل بوروندى، وقد حصلت هذه المنظمات على قرار الاستثناء كما تتداول الأنباء عن اتصالات أوروبية وأمريكية وإفريقية مع النظام العسكرى الحاكم بصفة غير رسمية إذ لم يصدر الاعتراف بالوضع الجديد بعد، وتتعلل الدول الكبرى بانتظار المبادأة من إفريقيا.

السؤال المطروح للتفكير والنقاش، حول موقف ورؤية السياسة المصرية تجاه تطور الأحداث الحاضرة ومؤشرات احتمال المستقبل:

- إذا كان الموقف الإفريقى على المستوى الإقليمى أو على المستوى العام هو موقف مرحلى، فليس من المقبول عقلا أن تجرى الأحداث فى منطقة أهالى النيل، ولا يكون للسياسة المصرية رأى أو تحرك معلن!

- وإذا كان الموقف الإفريقى على المستوى الإقليمى والعام هو نواة أو مركز لبناء تصور مستقبلى أو تكوين تحالف ديمقراطى يضم الدول الإفريقية الفاعلة والقادرة للوقوف ضد فكرة الانقلاب العسكرى بوجه عام، وضد محاولات إيقاف موجة التحول الديمقراطى فى القارة الإفريقية، فليس من المقبول عقلاً أن يتم وضع حجر الأساس لبناء التصور وتكوين التحالف بدون حضور السياسة المصرية ومشاركتها الفاعلة.

١٩٩٦/٩/٢

الحكم العسكرى والتحول الديمقراطى

منذ انتهاء الحرب الباردة، استقرت القواعد العامة للمشروطية الدولية التى تمارسها الدول المانحة الأوروبية والأمريكية، فقد صار مستنكرا أو غير مرغوب فيه استخدام الانقلاب العسكرى وسيلة لتغيير نظم الحكم الإفريقية، ولهذا تقوم الدول المانحة بممارسة أساليب متنوعة ومتعددة المستويات من الضغوط السياسية والاقتصادية لمواجهة بعض الحالات الانقلابية التى حدثت فى الدول الإفريقية، ومن متابعة الأحداث وتطوراتها تطلب الدول المانحة تنفيذ خطوة من اثنتين: الأولى، إما عودة الحكم المدنى ورجوع القوات المسلحة إلى ثكناتها، وحدث هذا فى دولة ليسوتو وفى دولة ساوتومى وبرنسيب، وأما الثانية، فهى اتخاذ إجراءات دستورية جديدة لإقامة نظام ديمقراطى مدنى يستمد شرعيته الوحيدة من إجراء انتخابات تنافسية متعددة الأحزاب، وحدث هذا فى تشاد وسيراليون والنيجر وأوغندا، وقد شهدت هذه الدول الانتخابات المطلوبة.

وهذه المجموعة الأخيرة من الدول تمثل حالة خاصة فى داخل الإطار العام للتحول الديمقراطى فى القارة الإفريقية، ومع ذلك فهى محتملة التكرار فى بعض الدول التى ما زال يحكمها العسكريون إن تحولوا للزى المدنى مثل السودان وزائير ورواندا وليبيريا، ولكن الموقف الأوروبى الأمريكى يظل قائما ومستمرا تجاه كل هذه الأمثلة، و تسانده فى ذلك مواقف وسياسات بعض الدول الإفريقية الفاعلة.

ومن الناحية الثانية، يجمع بعض الدول الأربع التى أشرنا إليها إطار عام فيه اختلافات تاريخية وسياسية واقتصادية على المستوى الداخلى وعلى مستوى علاقاتها المتنوعة مع الدول الأوروبية والأمريكية، ولكن تبرز فى داخل هذا الإطار العام عدة معالم من التشابه أو المراحل أو التوجهات هى التالى:

- إن النظام السياسى القائم قبل إجراء الانتخابات جاء نتيجة لنجاح وتحقيق إجراء عسكرى ضد السلطة السياسية السابقة، ففى أوغندا دخل الرئيس موسوفينى على رأس حركة المقاومة الوطنية إلى العاصمة عام ١٩٨٦ بعد حرب أهلية استمرت سنوات عديدة، فى سيراليون نجح انقلاب عسكرى فى الإطاحة بالرئيس السابق عام ١٩٩٢، وفى النيجر أسقط الانقلاب العسكرى الحكم المدنى الديمقراطى فى مطلع عام ١٩٩٦، أما فى تشاد فقد تمت فى

عام ١٩٩٠ أخر جولة فى مسلسل الانقلابات العسكرية واجتياح عاصمة البلاد، وفى الجولة الأخيرة تمكن إدريس ديبى من السيطرة على أدوات الحكم فى الدولة .

● وعلى الرغم من مواقف الدول الأوروبية والأمريكية من التطورات السياسية والعسكرية السابقة على نجاح الانقلاب العسكرى ثم سيطرته القوية على مقاليد الحكم، إلا أن رد الفعل الفورى هو الاستنكار الدولى والتهديد الدولى بإيقاف المعونات والتسهيلات المالية أو إيقافها بهدف فرض نوع من العزلة أو الحصار على النظام الجديد فى بعض الحالات، ويتلو هذه الإعلانات السياسية اتصالات ومفاوضات علنية وسرية بين بعض الدول المانحة ذات الاهتمام والنفوذ وبين النظم الجديدة، وتختلف نتائج الاتصالات والضغوط من حالة إلى أخرى بالنسبة للدول الإفريقية من حيث حالة وأوضاع الاقتصاد والتبادل التجارى الخارجى أو من حيث التسويات الداخلية التى تصاحب حالة الحرب الأهلية فى بعض هذه الدول.. الخ. ولكن النتيجة تكون فى النهاية واحدة وهى القبول بفترة انتقالية تطول أم تقصر، تتم فيها الترتيبات السياسية والدستورية والاستعداد للانتخابات التى يحدد موعدها لاكتساب النظام الجديد شرعيتة الداخلية والدولية.

● وفى كل هذه الحالات يجرى انتخاب الرئاسة الأولى قبل إجراء الانتخابات التشريعية، وترسل الدول المانحة فرقا من المراقبين الدوليين للإطمئنان على سلامة العملية الانتخابية حتى تكون فى النهاية حرة ونزيهة، وأحيانا ترسل الدول الإفريقية ومنظمة الوحدة الإفريقية فرقا من المراقبين للمشاركة فى هذه المناسبة، وأحيانا أخرى تقدم الدول المانحة تسهيلات مالية ومادية للمعاونة فى إنجاح العملية الانتخابية، وبجوار هذا يتم التشديد من جانب الدول المانحة على مطلب الحقوق والمساواة بين المرشحين فى مجالات الحريات السياسية والإعلامية والعمل الحزبى، وإن كان تنفيذ هذا المطلب يتم بصور نسبية متنوعة.

● والنتيجة النهائية، هى القبول بالنتائج على مستوى انتخابات الرئاسة الأولى، والتى تتم بعدها الانتخابات التشريعية وعودة البلاد إلى مسيرة التحول الديمقراطى كما تتصورها وتقبلها الدول المانحة ولكن على الرغم من كل هذه الإجراءات والأوضاع المدنية تظل علاقة خاصة بين نظام الحكم الجديد والقوات المسلحة فى الدول الإفريقية التى تندرج فى إطار هذه الحالة الخاصة.

١٩٩٦/٧/١٥

عام الانتخابات فى إفريقيا

منذ مطلع عام ٢٠٠٧ تهتم الدوريات المتخصصة فى الشئون الإفريقية – بموضوع الانتخابات فى دول القارة الإفريقية – والحديث عن الموضوع مستمر والمتابعة واضحة فيما نشر من دراسات وتعليقات وتقارير.

عدد الدول التى تغطيها هذه الدراسات والتقارير هو ٢٦ دولة تقع فى أقاليم القارة الإفريقية وهذا العدد يوازى عدد أعضاء منظمة الاتحاد الإفريقى وتنوع هذه الانتخابات بين الرئاسية والبرلمانية، كما أنها تشمل استفتاءين فى مصر ومدغشقر، والملاحظة البارزة أن مواعيد هذه المعارك الانتخابية يغطى عشرة شهور من العام ٢٠٠٧، فهى تبدأ فى يناير وتمتد حتى ديسمبر ٢٠٠٧ فيما عدا شهرى أغسطس وأكتوبر وهى تشمل الجولة الأولى للانتخابات وأحيانا الجولة الثانية للإعادة فى بعضها.

الاهتمام الأعظم عند الدوريات المتخصصة هو دراسة المضمون للعملية الانتخابية وعدم الاكتفاء بالشكل الديمقراطى. كما أن آراء وتقارير جهات ومنظمات عديدة تجد مجالا للنشر بين التأييد والمعارضة ونعرض هنا عددا من عناصر العملية الانتخابية.

- الاهتمام واضح فى دراسة خطوات ومراحل العملية الانتخابية ابتداء من تسجيل أسماء الناخبين فى السجلات الانتخابية حتى إحصاء الأصوات فى صناديق الانتخاب وإعلان النتائج، مرورا بحق الأحزاب والمرشحين فى تنظيم المسيرات. وفى هذا الإطار تبرز فى المنشور الشكاوى خاصة من جانب المعارضة بشأن النواقص والانحرافات الموجودة أو المتوقعة فى مجالات قيد الأسماء والتلاعب فى إجراءات الإدلاء بالأصوات وتوزيع البطاقات الانتخابية وقيام الحكومة والمؤسسات التنفيذية خاصة على مستوى الريف بضغوط منوعة أو إغراءات مرحلية للتأثير فى الاتجاهات السياسية للتصويت.

- لا تغفل هذه الدراسات والتقارير الإشارة إلى ما يحدث فى عديد من الدول، من تقدم أو نزاهة فى العملية الانتخابية خاصة بالمقارنة مع الجولات والمعارك الانتخابية السابقة. ومن الأمثلة، قيام الدول باستخدام الصناديق الزجاجية للإدلاء بالأصوات واستعمال الحبر الذى لا يزول من يد الناخب بسرعة، وبعض الدول أصدرت البطاقات الانتخابية بصورة الناخب وبصمة الإصبع تأكيدا للنزاهة والشفافية.

● تلاحظ هذه الدراسات الأهمية القصوى لانتخابات الرئاسة الأولى، وتشير إلى أن عددا من الرؤساء يعيدوا ترشيح أنفسهم فى الانتخابات فيما عدا الدول التى تنص دساتيرها على الاكتفاء بفترتين متتاليتين فقط: مثل نيجيريا وبنين. وفى هذا المجال تحتوى الدراسات المنشورة على تقارير تشير إلى أن الأجهزة الإدارية والمؤسسات الإعلامية تنحاز إلى الرئيس الذى يرشح نفسه للمرة الثانية أو الثالثة وفى المقابل تنشر الدراسات تقارير تنفى هذا الانحياز، وفى هذا المقام تكون تقارير وملاحظات فرق المراقبة الخارجية حاسمة فى هذا الشأن.

● جميع الدول الإفريقية فما عدا قلة ضئيلة منها، تقبل وجود المراقبين من منظمات المجتمع المدنى الوطنية والخارجية الإفريقية والأوروبية والأمريكية، ولا ترى فى هذا إساءة أو افتئات على السيادة والكرامة الوطنية، بل إن عددا من رؤساء الدول يهتم بدور هذه المنظمات لكى تحسن صورة الدولة ونظامها الديمقراطى أمام الدول والهيئات الدولية المانحة.

وتكتمل الصورة الديمقراطية فى الانتخابات الإفريقية بنشر عدد من الإحصاءات والأرقام المتعلقة بهذه الانتخابات:

● يتقدم إقليم الغرب الإفريقى بعدد الدول التى تشهد الانتخابات فهى تجرى فى ١٣ دولة خلال العام ٢٠٠٧ بينما العدد فى إقليم الجنوب ١٣ وفى إقليم الوسط ٤ وفى إقليم الشرق ٢ وفى إقليم الشمال ٤.

● عدد الانتخابات الرئاسية هو ٧ من مجموع هذه الدول وعدد الانتخابات البرلمانية هو ٢٠، بينما الاستفتاء على تعديلات دستورية هو ٢ وينتظر أن تنضم الجزائر إلى هاتين الدولتين ليرتفع العدد إلى ٣.

تقدم الدول المانحة خاصة الأوروبية الأمريكية منحا مالية تغطى نفقات تنظيم قطاعات فى هذه الانتخابات مثل تسجيل أسماء الناخبين أو إهداء صناديق زجاجية للإدلاء بالأصوات أو تدريب المواطنين على أداء المهام الانتخابية، وفى بعض الحالات ينضم إلى الدول المانحة منظمات من الأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة للإنماء.. الخ.

٢٠٠٧/٤/٣٠

انتخابات فى دول فرانكفونية

شهد شهر نوفمبر ٢٠٠٥ معركتين انتخابيتين على مستوى رئاسة الجمهورية فى دولة بوركينا فاسو ودولة الجابون، وكان الموعد المقرر بالتوالى هو ١٣ نوفمبر و ٢٧ نوفمبر٢٠٠٥، وقد رشح رئيس للجمهورية بليزكومباورى نفسه فى الانتخابات للفوز بمدة رئاسة جديدة قدرها خمس سنوات، كما ترشح أيضا رئيس جمهورية الجابون الحاج عمر بونجو للفوز بمدة رئاسة قدرها سبع سنوات، علما بأن الرئيسكومباورى يشغل المنصب منذ ١٨ عاما، وأن الرئيس بونجو قضى ٣٨ عاما سابقة فى منصب رئيس الجمهورية.

ففى بوركينا فاسو تنافس ١١ مرشحا فى انتخابات الرئاسة الأولى وطبقا لنص الدستور فإن الدولة دفعت لكل مرشح مبلغا لتغطية نفقات الحملة الانتخابية ومقداره ٧,٢ مليون فرنك إفريقى، ويساوى هذا المبلغ نحو ١٣ ألف دولار أمريكى، وينطبق هذا النص الدستورى على حزب الرئيس أيضا، وكانت شعارات المعركة الانتخابية متعددة مثل الاستمرار فى الاستقرار، ومكافحة الفساد.. الخ، وكان المركز الانتخابى لرئيس الجمهورية قويا ومتمكنا من الفوز بسبب تشتت أصوات المعارضين بين نحو ١٠٠ حزب ومنظمة إلى هذا فإن رئيس الجمهورية استمال عددا من قيادات الأحزاب والجماعات المعارضة وعينهم فى مناصب الوزراء ورئاسة السلطة التشريعية.

وقد وافقت الحكومة على استقبال فرق للمراقبين الخارجيين من الاتحاد الإفريقى ومنظمة ايكواس والمنظمة الفرانكفونية العالمية، كما حضر وفد فرنسى أيضا، وعلى الرغم من أن المعارضة قالت بغياب الديمقراطية والشفافية وحدوث تزوير على نطاق واسع، إلا أن البيان المشترك الذى صدر عن وفود المراقبين الخارجيين قال إن النتيجة جديدة بشكل عام وأنه يؤيد النتيجة المعلنة كما أصدرت المحكمة العليا قرارا فى الطعون المقدمة يؤكد النتائج المعلنة وأنها تمت فى حرية وشفافية، وأرسل الرئيس شيراك خطابا للرئيس بليزكومباورى بخالص التهانى واستمرار الصداقة القائمة بين البلدين وقد فاز الرئيس كومباورى فى الانتخابات الرئاسية بنسبة ٨٠,٣٪ من أصوات المشاركين فى الانتخابات.

وفى الجابون كان الرئيس قد استبق موعد الانتخابات وأجرى تعديلا فى الدستور وافق عليه البرلمان، ويقضى بحذف المادة التى تحدد فترة الرئاسة بفترتين متتاليتين متصلتين، وحذف المادة التى تحدد نسبة الفوز بمقدار ٥٠٪ من أصوات الناخبين، ولهذا صار الفوز حليف من يحصل على أكبر نسبة من الأصوات المشاركة، وكذلك جرى التعديل فى نظام الانتخابات فتحدد يوم خاص بالاقتراع من جانب أفراد الأمن والجيش مع عدم علنية هذا الاقتراع لاعتبارات الأمن القومى، وتحديد يوم آخر لاقتراع المدنيين المقيدة أسماؤهم فى الجداول الانتخابية.

وقد تنافس ضد الرئيس بونجو أربعة مرشحين ورفعوا شعارات مطلب التغيير، لإنهاء حكم الرئيس الذى حكم الدولة ٣٨ عاما منذ أن تولى المنصب فى عام ١٩٦٧، كما طالبت أحزاب المعارضة بمكافحة الفساد، وخلال الفترة السابقة على يوم الانتخابات بعد فتح الترشيح، قام الرئيس بونجو بإظهار الكرم، فقد أعلن أن التعليم سوف يتحول إلى نظام المجانية من العام المقبل، كما قام بسداد قيمة فاتورة المياه والكهرباء عن شهر نوفمبر٢٠٠٥ لكل المواطنين وكل المساكن، ويضاف إلى هذا موافقة الرئيس على تمثيل المعارضة فى عضوية اللجنة الانتخابة المستقلة، (عدد الأعضاء ١٢٠ وتشغل المعارضة ٤٠ مقعدا فى هذه اللجنة)، ودعا الرئيس بونجو المواطنين إلى تأييده، استمرارا للاستقرار وعدم حدوث انقلابات عسكرية فى البلاد منذ توليه الحكم.

إلا أن الرئيس قد فاز بنسبة ٧٩,٢٪ من أصوات المشاركين فى الانتخابات، وهكذا يستمر فى الحكم، وإذا منحه الله العمر والصحة سوف يكون أقدم رؤساء إفريقيا لأن مدة الرئاسة الحالية سوف تصل إلى ٤٥ عاما، وأصدرت فرق المراقبين القادمين من فرنسا بيانا يقول إن الانتخابات تمت فى حرية وشفافية، وإنه لم يكن هناك عنف خلال المعركة الانتخابية، ولكن المعارضة قالت بالتزوير وقدمت قضية فى المحكمة العليا التى رفضت منطق المعارضة وأيدت النتائج المعلنة.

٢٠٠٥/١٢/١٢

تنافس دولى فى غرب إفريقيا

فى مناسبة أوضاع الحديث عن انقلاب موريتانيا نشرت دوريات متخصصة عددا من التقارير والدراسات عن أوضاع السياسة والاقتصاد فى منطقة غرب إفريقيا، وكان التركيز على الثروات الطبيعية والمعدنية الموجودة فى دول المنطقة والاستثمارات الأجنبية المتنوعة وأسماء الدول الأوروبية والأمريكية التى تستثمر شركاتها فى ثروات المنطقة ودخول الاستثمارات الصينية وبكثافة. وترتيبا على هذه المستويات الاقتصادية توالى الحديث عن ضرورة الاستقرار والأمن بالمعنى السياسى والعسكرى اللازمين لتأمين الاستثمارات الحالية والمستقبلية، ونعرض هنا ملخصا لأهم ما تناولته الدراسات والتقارير المنشورة.

الموضوع الأول، هو الاستثمار فى البترول الطبيعى فى المياه العميقة بالمحيط الأطلسى، وعلى البر الإفريقى، وأتجاه القسم الأعظم من الاستثمارات الجديدة إلى هذا القطاع، ويليه الاستثمار فى الذهب والبوكسيت والطاقة، واتجاه المشروعات الجديدة لا تقتصر على المنظور الوطنى وإنما يساند البنك الدولى والدول المانحة المشروعات التى تنفذ على أساس إقليمى وبهدف دفع التكامل الإقتصادى فى المنطقة من خلال ترتيبات منظمة ايكواس. والأرقام والإحصاءات المنشورة توضح التزايد فى الإنتاج وفى التصدير والتنبؤات حتى عام ٢٠١٠ فالولايات المتحدة تستورد حاليا ١٤٪ من احتياجاتها من غرب إفريقيا والمتوقع أن تصل هذه الواردات إلى ٢٠٪ عام ٢٠١٠. ومثل هذا يقال عن الصادرات الإفريقية إلى الدول الأوروبية والصينية، وتركز المعلومات المنشورة على النشاط الصينى فى دول أنجولا وتشاد وغينيا الاستوائية فى نيجيريا، كما أنها دخلت فى ميدان التنقيب فى موريتانيا، حيث منحت الحكومة السابقة امتيازات التنقيب فى البر الإفريقى الموريتانى إلى شركات أمريكية وفرنسية وصينية وهولندية وأسبانية وبرازيلية وهذا فضلا عن الكونسورتيوم الاسترالى البريطانى الذى ينتج البترول فى المياه العميقة وبداية التصدير المنتظم مطلع عام ٢٠٠٦.

وقد اهتمت التقارير بالمشروعات المشتركة على المستوى الإقليمى ومن الأمثلة خط أنابيب نقل الغاز الطبيعى من نيجيريا إلى غانا مرورا بدولة بنين ودولة توجو وطوله ٦٧٨ كم ويساند البنك

الدولى شركات عالمية عملية الإنشاء والتشغيل، و يبدأ الضخ فى الأنبوب ديسمبر ٢٠٠٦. من ناحية أخرى، تطرقت المعلومات إلى الاستثمارات فى الذهب فى مالى وغانا وسيراليون حيث تقوم بالاستثمار شركات أوروبية وأمريكية انضمت إليها أخيرا شركات من جنوب إفريقيا. أما الاستثمار فى البوكسيت فى غينيا وغانا فتقوم بالقسم الأكبر منه شركات هندية وأمريكية ولبناء معامل تكرير وتجهيز الألومنيوم بجوار المناجم، نظرا لأن كندا والولايات المتحدة تستوردان احتياجاتهما السنوية من هاتين الدولتين.

ونتيجة كل هذا النشاط طرح سؤالا مهما وهو الطاقة الكهربائية اللازمة للتصنيع؟ لما تشهده المنطقة من نهضة وازدهار اقتصادى. وتقول الدراسات إن البنك الدولى وأطرافا أجنبية تدرس حاليا مشروع إنشاء سد جديد على نهر الكونغو لتوليد الطاقة الكهرومائية وبيعها بسعر السوق إلى دول غرب إفريقيا من خلال إنشاء شبكة توزيع إقليمية.

إلا أن كل هذه المقدمات والأوضاع تكشف عن مدى الاهتمام السياسى للتشغيل الأمريكى بالاستقرار والأمن السياسى وضرورة وجود دول مدنية وديمقراطية لها دساتير توضح آليات السلطة وممارستها فى هذه الدول لأن هذا هو الضمان للازدهار الإقتصادى وضمان لرؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، وتتحدث بعض التقارير عن دور منظمة ايكواس التى تقوم بحفظ السلام والاستقرار فى دول عديدة بالمنطقة وترى لها دورا فى التكامل الإقتصادى الكامل بقيادة نيجيريا وغانا، خاصة أن المنطقة بدأت تخرج من أثار الحروب الأهلية والنزاعات المسلحة التى أنتشرت فى العقد الأخير من القرن العشرين فى دول سيراليون وليبيريا والسنغال وغينيا بيساو وكوت ديفوار وغينيا، ويضاف إليها منازعات عنيفة بين الحكومة وسكان مناطق الشرق فى نيجيريا. كما أنه جرى تطويق الانقلابات العسكرية فى بعض هذه الدول والتحول بنظم الحكم إلى نظم ديمقراطية مدنية بأسلوب الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، وإن هذا هو ما ينطبق على موريتانيا.

الحديث عن الأمن الإقليمى والتكامل الإقتصادى سوف يتحقق بفاعلية أكبر مع نتائج الانتخابات التى يجرى الإعداد لها فى كوت ديفوار «٢٠٠٥» وفى ليبيريا «٢٠٠٥» وفى سيراليون «٢٠٠٦» بعد أن جرت الانتخابات الديمقراطية فى غينيا بيساو «٢٠٠٤» أما الانتخابات فى

موريتانيا تجرى فى نهاية الفترة الانتقالية عام٢٠٠٧. ويضاف إلى هذا نتائج التعاون العسكرى والسياسى مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى وحلف الأطلسى على مستويات متعددة ويضم دولا من شمال وغرب إفريقيا فى الحملة العالمية ضد الإرهاب بقيادة أمريكية.

٢٠٠٥/٨/٢٩

الحزب الحاكم مريض فى السنغال

فى الأسبوع الأخير من فبراير ٢٠٠٠ جرت انتخابات الرئاسة الأولى التى تنافس فيها ثمانية مرشحين، فلم يتمكن رئيس الجمهورية عبدو ضيوف من الفوز فى الجولة الأولى وتقرر إعادة الانتخاب فى جولة ثانية.

وكانت النتائج هى حصول الرئيس ضيوف على ٤١,٣٪ من أصوات الناخبين وحصل عبد الله واد على ٣٠,٩٪ وحصل مصطفى نياس على ١٦٪ وحصل جيبوكا على ٧٪ وسوف تكون الإعادة بين ضيوف وعبد الله واد.

وكانت هذه المرة الأولى منذ استقلال السنغال عام ١٩٦٠ التى يعجز فيها الحزب الاشتراكى الحاكم عن الفوز فى الجولة الأولى، فلقد تعود على الفوز من الجولة الأولى والسيطرة على الرئاسة الأولى وعلى الأغلبية البرلمانية لمدة ٤٠ سنة سابقة. والدراسات السياسية المنشورة تقول إن العلامات ظهرت واضحة منذ عام ١٩٩٨، فقد فاز الحزب الحاكم بالأغلبية البرلمانية وحصل على ٩٣ مقعدا من إجمالى المقاعد وعددها ١٤٠ مقعدا ولكن نسبة أصوات الناخبين التى حصل عليها فى تلك الانتخابات كانت ٥٠,١٪ فقط، وفى انتخابات الرئاسة الأولى التى جرت عام ١٩٩٣ حصل عبدو ضيوف على ٥٨٪ من أصوات الناخبين ولهذا تحدثت هذه الدراسات عن الاحتمالات المستقبلية بتشاؤم.

إلا أننا نرى أن حالة الحزب الحاكم الآن هى بين - بين على مستوى العقيدة السياسية وعلى مستوى التنظيم والولاء الحزبى وترجع هذه الحالة من العجز إلى عدد من الأسباب أولها، أن مؤسس الحزب ورئيسه الأول الرئيس السابق ليوبولد سنغور أنشأ قاعدته السياسية العريضة على تحالف مجموعتين من القوى المؤثرة فى الحياة السياسية، المجموعة الأولى، هى الشباب المتخرج من المدارس والجامعات المتفرنسة والمجموعة الثانية، هى قيادات وشيوخ الطرق الصوفية «المريدية والتيجانية والقادرية»، وهاتان المجموعتان رفعتا الحزب الاشتراكى للمقدمة السياسية مقابل الحصول على غنائم الحكم من وظائف وعقارات وأراض زراعية والجاه الاجتماعى والإقتصادى. ثم ورث عبدو ضيوف الحزب وقاعدته السياسية عام ١٩٨٠ ولكن مرور ٤٠ عاما من التغير فى الخريطة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية فى المجتمع

السنغالى أدى إلى تآكل مستمر فى القاعدة السياسية وفى ولاء وانتماء الطبقة السياسية الحاكمة، ويضاف إلى هذا أن الحزب شهد مجموعة من الانقسامات والاستقالات والشللية والتشرذم أدت إلى خروج عدد من القيادات وأنصارها وتكوين أحزاب أخرى وقفت على جانب المعارضة ومن أبرز هذه القيادات حاليا جيبوكا وزير الداخلية وتشكيله لحزب جديد، ومصطفى نياس وزير الداخلية وتشكيله لحزب معارض، وهذان الحزبان لهما أيضا قواعد شعبية بالمعنى الإثنى والطائفى والاقتصادى الاجتماعى، فضلا عن هذا فمازال عبد الله واد يتزعم حزبا معارضا كان يتصف بالراديكالية أيام الحرب الباردة أصبح محسوباعلى المناخ العام الجديد فى السنغال وفى فرنسا بالمعنى السياسى.

كما إن التغيير العام الذى ظهر فى إفريقيا ظهر أيضا وتفاعل فى السنغال فالأسباب الاقتصادية من تضخم وبطالة وأزمة الفرنك الإفريقى وتوجهات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى أدت إلى تآكل وتراجع دور السنغال القائد والرائد فى الفرانكفون الإفريقى وإلى تغير فى توجهات السنغال السياسية إلى درجة محاولتها الانضمام إلى اتحاد المغرب العربى فلم تتمكن ، وأخيرا انضمت السنغال إلى تجمع دول الساحل والصحراء «كوميسا» وهدفها هو محاولة الاستفادة من نتائج التأثيرات والتغييرات الجديدة فى مناخ المجتمع السنغالى وغرب إفريقيا ومن ناحية ثانية فإن الحكم الحالى فى فرنسا بدأ يتراجع عن مبدأ التدخل المكشوف فى الشئون الداخلية للدول الإفريقية وأحيانا يرى مصلحته فى التخلص من الزعامات والقيادات التى عاصرت سياسات الحرب الباردة ولا تريد أن تقبل التغيير السياسى العام. ومن الأمثلة على هذا ما حدث فى دولة كوت ديفوار أخيرا، وكذلك الإصرار الأوروبى الأمريكى على شفافية ونزاهة العملية الانتخابية وليس التزوير كما حدث فى انتخابات سابقة.

على أن تجرى الجولة الثانية فى الانتخابات الرئاسية خلال شهر مارس ٢٠٠٠ وقد بدأت المساومات السياسية بين الحزب الحاكم من جانب ومصطفى نياس وجيبوكا من جانب آخر، إذ أن حزبيهما وأنصارهما من الناخبين هم الذين سوف يرجحون كفة الفائز فى انتخابات الجولة الثانية، فقد حصل الحزبان على ما يقرب من ربع إجمالى. والأنباء المتداولة فى وسائل الإعلام تشير إلى أن الزعيمين لن يعطيا أصوات مؤيديهما إلى عبدو ضيوف بينما يتحدث الحزب الحاكم عن التغيير المطلوب بقيادة الرئيس الحالى، وسوف نرى إلى أين تستقر نتائج الاتصالات السرية والعلنية والمساومات الخاصة بتوزيع مغانم الحكم فى الفترة المقبلة.

انتخابات الرئيس فى تنزانيا

قبل نهاية عام ١٩٩٤، انفتحت أبواب معركة رئاسة الجمهورية المقررة خلال عام ١٩٩٥، فقد عقد الرئيس السابق نيريرى مؤتمرا صحفيا بمناسبة إصدار كتابه الأخير بعنوان القيادة والمصير فى تنزانيا، وهاجم بقسوة شديدة عددا من القيادات العليا فى الدولة، ونقلا عن وسائل الإعلام العالمية (إنهم شلة من الرعاع، يتصفون بضعف الشخصية وانعدام الكفاءة وعدم الإخلاص، وعليهم الاستقالة من مناصبهم القيادية التى لا يستحقونها). وقد تزامن هذا الهجوم العلنى مع تفاعلات عدد من القضايا الكبرى فى الدولة وهى:

- القضية الأولى: الصراع الممتد بين كل من رئيس الوزراء والأمين العام للحزب الحاكم بشكل هدد وحدة الحزب بالتشرذم، فقد خطط رئيس الوزراء لترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية فى المعركة القادمة وأجرى اتصالات لتنظيم تكتل يسانده فى داخل الحزب وفى البرلمان، كما ثارت شائعات بأنه يسعى للحصول على تمويل لمعركته الانتخابية من دولة غير إفريقية، ويعارض الأمين العام للحزب هذا المسعى، ولكى يقطع عليه الطريق، فقد سعى لاقتراح تعديل الدستور، بحيث يتمكن رئيس الجمهورية الحالى من الترشيح لفترة ولاية ثالثة بدلا من فترتين متتاليتين فقط طبقا للنص الدستورى، وترتب على هذا انقسام فى داخل الطبقة الحاكمة.

- القضية الثانية: انتشار الحديث عن الفساد واستغلال النفوذ فى مرحلة التحول إلى اقتصاديات السوق الحالية بالدولة، ولكن انكشاف فضيحة التهرب من دفع الضرائب بمبالغ تقدر بحوالى ربع الدخل الحكومى السنوى - دفع اثنتين من الدول المانحة وهما السويد والنرويج إلى تجميد معونات قيمتها ٢٨,٥ مليون دولار، وتلاها ضغوط من المؤسسات المالية العالمية للتحقيق مع عدد من كبار رجال الدولة ولإقالة وزير المالية.

- القضية الثالثة: موقف نيريرى الرافض لمحاولة مجموعة من أعضاء البرلمان (٥٥ عضوا) تقديم تعديل دستورى يجعل تنزانيا دولة فيدرالية تتكون من إقليمين هما تنجانيقا وزنزبار، وبالتالى يعاد تشكيل السلطات إلى ثلاث سلطات على كل من المستوى التنفيذى والتشريعى

والمالى، وقد يؤدى هذا الإجراء إلى احتمالات انفصال زنزبار لتكوين دولة مستقلة.

- القضية الرابعة: الاستياء من تأرجح سياسة تنزانيا تجاه المذابح والإبادة فى رواندا، على الرغم من أنها كانت الوسيط المقبول لدى طرفى النزاع المسلح حتى تم عقد اتفاقية أروشا لتقاسم السلطة عام ١٩٩٢، ولكن نيريرى فى المؤتمر الصحفى يرى أن الحكومة بعد ذلك ساندت سياسة الجنرال هابيا ريمانا رئيس الجمهورية رواندا السابق ضد جبهة المعارضة الرواندية، وبهذا تكون تنزانيا – فى رأيه – قد وقفت مع القتلة المتهمين بإبادة البشر فى رواندا.

- القضية الخامسة: إجراء تعديلات فى قيادة القوات المسلحة بالإحالة إلى الاستيداع أو بالنقل إلى وزارة الخارجية وهناك تفسيران: يقول الأول، إن بعض هذه القيادات كانت تنتقد سياسة الحكومة بشأن موضوعات الفساد والعلاقات مع إيران ومع بعض الدول «عربية خليجية». ويقول التفسير الثانى، إن التعديلات ترتبط بالاعتبارات الإثنية والتوازنات اللازمة لمعركة رئاسة الجمهورية القادمة.

وفى الأسبوع الأول من ديسمبر، قدم رئيس الوزراء استقالة الوزارة وأكد رئيس الجمهورية (٧١ سنة) التزامه بنص الدستور وعدم تأييده لمقترحات تعديله، ويوم ٧ ديسمبر ١٩٩٤ تشكلت وزارة جديدة يرأسها رئيس وزراء سبق أن عمل رئيسا للوزراء فى الثمانينيات فى عهد الرئيس السابق نيريرى، وتم إجراء تعديلات فى المناصب الوزارية وتعيين وزير جديد للمالية. كما تشير الأنباء إلى استحداث تعديلات فى قانون الانتخابات ليتواءم مع مقتضيات التحول الديمقراطى والتعددية الحزبية التى أدخلت على الدستور منذ عام ١٩٩٢. يبدأ عام ١٩٩٥ والدولة تعيش فى أجواء الانتخابات ويسعى الحزب الحاكم إلى اختيار شخصية سياسية جديدة وقوية للترشيح لرئاسة الجمهورية، وفى هذا المقال تتداول أسماء كثيرة من بينها اسم سالم أحمد سالم الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية، علما بأن نيريرى أكد بصورة قاطعة عدم الرغبة أو السعى أو القبول بالترشيح لمنصب الرئاسة فى المعركة القادمة. وهذه أول انتخابات على المستوى القومى بالدولة تتنافس فيها الأحزاب التى يبلغ عددها ١٢ حزبا، ولكن المؤشرات

المنشورة فى الدوريات المتخصصة تكشف عن أن الأحزاب المعارضة ليس لديها موقف موحد وليس لديها مرشح واحد متفق عليه لخوض المعركة القادمة، وهذا يجعل موقفها بوجه عام فى حالة ضعف شديد أمام مشرح الحزب الحاكم فى الانتخابات القادمة، ومن ناحية أخرى يقال أن نيريرى يجرى اتصالات غير معلنة مع قيادات بعض الأحزاب المعارضة، خاصة حزب الجبهة المدنية المتحدة الذى يرأسه سيف شريف حمادى المعارض البارز فى زنزبار، ويقال أن الهدف العام للاتصالات هو التنسيق بين المواقف فى معركة رئاسة الجمهورية وما سوف يليها من انتخابات أعضاء السلطة التشريعية عام ١٩٩٦.

١٩٩٥/١/٩

التحول الديمقراطى فى تشاد

فى أواخر شهر مارس ١٩٩٦، طرحت حكومة تشاد على المواطنين مشروع الدستور الجديد للاستفتاء العام واشارت الانباء إلى الموافقة الواسعة على الدستور الذى يرسى لأول مرة فى تاريخ البلاد قاعدة الحكم الديمقراطى القائم على التنافس الانتخابى والحريات العامة وحقوق الإنسان، وبهذه القاعدة تضم تشاد إلى أخواتها من دول الفرانكفون الإفريقى فى السير على طريق التحول الديمقراطى، وهذا المعنى يفصح عن موقف السياسة الفرنسية التى تساند عملية إصدار الدستور بعد الاستفتاء وتأسيس الشرعية الدستورية لنظام الحكم.

ويلاحظ أن جراءات طرح الدستور للاستفتاء العام قد تأخرت ويرجع ذلك إلى الأوضاع الداخلية والاجتماعية للبلاد، خاصة بعد انتهاء النزاع بين تشاد وليبيا حول تعبئة شريط أوزو الحدودى، وقد تم ذلك بدستور حكم محكمة العدل الدولية الصادر عام ١٩٩٤بان الشريط الحدودى هو ارض تشاديه وانه علي ليبيا الالتزام بالانسحاب منه، وقد تم تنفيذ حكم المحكمه قبل نهايه عام ١٩٩٤ وعقدت الدولتان مجموعة من الاتفاقيات فى ميادين التعاون وحسن الجوار، ولكن هذه النخبة العامة فى تاريخ البلاد الداخلى والخارجى، لم تمنع استمرار المنازعات السياسية والعسكرية بين الفصائل المعارضة لنظام حكم الرئيس إدريس ديبى الذى سيطر على مقاليد الحكم منذ مطلع عام ١٩٩١ فقد أجرت المحكمة اتصالات عديدة ومتنوعة مع قيادات المجتمع لتشكيل مؤتمر وطنى يضم جميع الشخصيات العامة والقيادات المهنية والنقابية والعامة وممثلى الفصائل السياسية على جانبى الحكومة والمعارضة وذلك على غرار النمط والأسلوب الذى سبق أن عرفته وما زالت دول الفرانكفون فى عملية التحول الديمقراطى، وقد انعقد المؤتمر الوطنى عام ١٩٩٣، ثم أصدر ميثاقا وطنيا يمثل الدستور الانتقالى للبلاد ويلتزم بإقامة حكومة انتقالية وإجراء انتخابات حرة ونزيهة على مستوى الرئاسة ومستوى السلطة التشريعية بأسلوب التنافس الحزبى ولكن موضوع توزيع السلطات بين العاصمة والأقاليم ظل مثار خلاف بين الحكومة وعدد من فصائل المعارضة وبعض القبائل والمناطق التى تطلب نوعا اومستوى من التوزيع الفيدرالى للسلطة أو الحكم الذاتى ، وقد أدى هذا الخلاف إلى تنوع الانشقاقات وإلى

حدوث منازعات مسلحة مع بعض الفصائل، كما أدى إلى امتداد الفترة الانتقالية حتى أبريل ١٩٩٦، وأخيرا تحت ضغوط داخلية وخارجية تم طرح مشروع الدستور على الاستفتاء العام.

ويلاحظ إن تأسيس الشرعية فى تشاد على أساس الديمقراطية التعددية سوف تترتب عليه مجموعة متشابكة من النتائج فى الحاضر وفى المستقبل، وسوف تظهر هذه النتائج وتتوسع أثارها على المستوى الداخلى وعلى مستوى العلاقات الخارجية خاصة مع دول الجوار الإفريقى وهذه الدول الست هى ليبيا والسودان والنيجر ونيجيريا والكاميرون وجمهورية إفريقيا الوسطى، وهى دول كانت لها تدخلات أو سياسات نقل النزاعات المسلحة والحروب الأهلية التى عرفتها تشاد منذ الانقلاب العسكرى الأول عام ١٩٧٥ وما تلاه من انقلابات حتى وصول الرئيس أبو عيسى ديبى إلى الحكم فى أواخر عام ١٩٩٠ وسيطرته على البلاد اعتبارا من مطلع عام ١٩٩١.

ومن الأسئلة على ما نقول توقع التهدئة التدريجية فى مستويات الصراع مع ما تبقى من الفصائل المسلحة التى لم تشارك حتى الآن فى عملية التحول الديمقراطى ، نظرا لأن العملية الديمقراطية تساندها السياسة الفرنسية، كما أن قيادات المعارضة التشادية عامة تعرف مواقف وسياسات الدول الأوروبية والأمريكية بشأن رفض مبدأ التغيير بأسلوب الانقلاب العسكرى فى دول الجوار الإفريقى. ومن ناحية ثانية ، فإن السياسات الأوروبية والأمريكية سوف تدعم العملية الديمقراطية فى تشاد كبير معرضو أمام الدول والحكومات التى تتمسك بنظم حكم غير ديمقراطية وفى أوضاع موجودة فى عدد من دول الجوار الجغرافى. ومن وهي اوضاع موجوده في عدد من دول الجوار الجغرافي ، ومن ناحيه ثالثه ، فإن منظمه الوحدة الإفريقية سوف تشعر بارتياح نتيجة النهضة السياسية والمصالحة الوطنية فى تشاد، اذ أن المنظمة قد سبق لها التدخل والوساطة بين الفصائل المتحاربة، وسبق أن رتبت مصالحة ووقف اطلاق النار بينهم فارسلت قوات إفريقية لحفظ السلام تحت قيادة نيجيريه وقد جعلت هذا الإجراء قبل إنشاء آلية مع المنازعات وحفظ السلام الإفريقية.

وبالاضافه الي ما سبق اعتقد أن التهدئة السياسية والمصالحة الوطنية والاستقرار السياسى فى تشاد سوف ينعكس إيجابيا على مجمل العلاقات العربية الإفريقيه ، لقد كانت قضية تشاد هى

إحدى القضايا التى حاول الكثيرين استغلالها بدعوى أنها صراع عربى إفريقى أو صراع إسلامى مسيحي ، وقد حدث هذا فى فترة النزاع الليبى التشادى وتكوين الميثاق الإسلامى العربى الذى استعملته ليبيا فى عمليات أحكام سيطرتها على الشريط الحدودى، ولكن اعتقد الآن أن محاولات الاستغلال قد انتهت بطرح القضية على محكمة العدل الدولية وصدور حكمها في الموضوع.

وأخيرا تجدر الإشارة إلى أهم الأنباء وهى اكتشاف احتياطى بترولى هام فى جنوب تشاد، وأن كونسورتيوم من ثلاث شركات أمريكية وفرنسية وبريطانية سوف يتولى الإنتاج والنقل بواسطة أنابيب عبر الكاميرون للتصدير، بدلا من نقله بالأنابيب عبر ليبيا وموانئ البحر المتوسط.

فى زيمبابوى هل الانتخابات حرة ونزيهة؟

تستمر فى زيمبابوى حكومة الرئيس موجابى فى ممارسة الحكم والسلطة لمدة خمس سنوات، بعد فوز الحزب الحاكم بقيادة الرئيس بالأغلبية الساحقة فى الانتخابات المتعددة الأحزاب التى جرت فى أوائل أبريل ١٩٩٥، وهذه المرة هى الرابعة لفوزه بالأغلبية البرلمانية منذ استقلال عام ١٩٨٠.

خلال عام ١٩٩٤ بدأت الأحزاب السياسية الاستعداد والترتيب لخوض المعركة الانتخابية، ونظرا لأن أحزاب المعارضة (٢٠ حزبا) كانت تخشى نتائج التشرذم وضعف قوة أنصارها خاصة فى الريف وخارج المدن فقد جرت اتصالات لتكوين اتحاد أو تحالف حزبى، ولكن المحاولات والمشروعات فشلت بسبب الحزازات الشخصية والإثنية، ولهذا قررت بعض هذه الأحزاب مقاطعة الانتخابات بدعوى أن أنصار الحزب الحاكم يستخدمون أساليب غير مشروعة للتأثير على نتائج التصويت، مثلما حدث ضد أنصار ومرشحى المعارضة فى انتخابات عام ١٩٩٠، كما انتشرت شائعات وشكوك فى الرأى العام المعارض إثر مصرع أربعة من القيادات السياسية فى حوادث تصادم بالسيارات على الطرق العامة آخرها مقتل سيدنى مالونجا فى أغسطس ١٩٩٤، ومن ناحية ثانية طالبت بعض الأحزاب المعارضة بإجراء تعديلات فى قانون الانتخاب، وطالبت أيضا بتعديلات فى قانون تمويل نفقات الحملة الانتخابية، إذ يشترط أن تدفع الحكومة هذه النفقات لأى حزب بشرط أن يمثله فى البرلمان عدد معين من الأعضاء، ونظرا لأن هذا الشرط لم يتحقق لأى من أحزاب المعارضة فى انتخابات ١٩٩٠ وانتخابات ١٩٩٥، فقد حصل الحزب الحاكم على هذه الميزة التمويلية وتقدر بحوالى ٣٢ مليون دولار زيمبابوى (٦, ٤ مليون دولار أمريكى).

أما الحزب الحاكم فكان على وعى وتقدير كاملين لمصاعب ومشكلات الوضع الداخلى العام، ففى كل الانتخابات السابقة كان لدى الحكومة سجل إنجازات واضحة فى مجال الخدمات والأجور والتوظيف والإسكان.. الخ، أما فى المعركة الحالية فالوضع الإقتصادى يتصف بالعجز فى الميزانية، وبارتفاع الأسعار وقضايا التضخم، وبازدياد البطالة وعدم التوصل إلى حل جذرى لمشكلة تملك الأرض الزراعية. لذلك بدأ الاستعداد مبكرا واتخذ أولى خطواته بعقد

مؤتمره العام فى سبتمبر ١٩٩٤، وتحدث الرئيس أمام الأعضاء فأكد أن الاشتراكية ما زالت هى الأيديولوجية الرسمية للحزب، وهاجم استمرار الأوضاع الاقتصادية الموروثة عن عهد الاستعمار، التى ينتج عنها تهميش دور الأغلبية الإفريقية فى الدولة، وأعلن العزم على حل مشكلات تمليك الأرض الزراعية للأفارقة، ومحاربة البطالة، ونفى الشائعات المغرضة التى تتهم قيادات الحزب ومؤسسات الدولة بالفساد أو الإثراء غير المشروع، وفى إجراء تنظيمى انضباطى لاستيعاب الأجنحة والشللية المتنافسة فى داخل الحزب وافق المؤتمر على زيادة عدد أعضاء المكتب السياسى واللجنة المركزية، وبعد إعادة انتخاب الرئيس ونائبيه بدون منافسة جرت الانتخابات فى مؤتمر الحزب لاختيار الأعضاء فى كل منهما.

وعلى الجانب التطبيقى لسياسات الحكومة يجرى تطبيق برنامج التكيف الهيكلى منذ أربع سنوات بعد اتفاق بين الحكومة والبنك الدولى وصندوق النقد والدول المانحة، وقد أصدرت الحكومة قوانين الانفتاح الإقتصادى مثل إلغاء القيود على التجارة الخارجية وحرية التصدير والسماح بفتح حسابات حرة بالعملة الصعبة لدى البنوك، وتخفيض الرسوم والضرائب الجمركية، إلا أن الاستثمارات والتدفقات المالية الخارجية بين الأفارقة فقد تزايدت من ٣٧,٢٪ عام ١٩٩٠ إلى ٤٤٪ عام ١٩٩٣، نتيجة للأزمة الاقتصادية الداخلية، ونتيجة لقيام بعض دول الجوار الإفريقى بطرد العمالة الوافدة غير المشروعة، وترتب على هذا عودة عشرة آلاف من جنوب إفريقيا وثلاثة عشر ألفا من بوتسوانا إلى زيمبابوى.

ولكن المعضلة العظمى هى ملكية الأرض الزراعية بأسلوب إعادة التوزيع وإشباع التطلعات الإفريقية، فالأقلية البيضاء لا يزيد تعدادها عن مائة ألف نسمة ويمثلون واحدا فى المائة من إجمالى السكان (١٠,٥ مليون) ويمتلكون ٣٠٪ من إجمالى مساحة الدولة، وهى الأرض الزراعية الممتازة، ولكنهم فى الوقت نفسه يستغلونها فى الزراعة التجارية للتصدير ويسيطرون على قطاع الأعمال والتجارة الخارجية وتدفقات العملة الصعبة إلى البلاد، وطبقا للتسوية الدستورية وإعلان الاستقلال عام ١٩٨٠ لهم ضمانات دستورية صريحة واردة فى نص الدستور السارى، ولهذا سبق أن قامت الحكومة بتوزيع مساحات من الأرض الزراعية غير المستغلة على الأفارقة، ولكن الرأى العام فى الريف ما زال يطلب المزيد، خاصة أن الشائعات تشير إلى أن التوزيع تم على القيادات الحزبية وأفراد النخب المؤيدة وكبار العاملين فى أجهزة الحكم المدنية والعسكرية.

ولمواجهة العجز فى ميزانية الدولة قدم البنك الدولى فى شهر مارس ١٩٩٥ مساعدة اقتصادية عاجلة مقدارها (١٧٥) مليون دولار إضافة للدعم السنوى المقرر لعام ١٩٩٥ وقدره ٦,٧ مليون دولار.

وبانتهاء هذه المعركة الانتخابية تتجه الأنظار نحو انتخابات رئاسة الجمهورية فى العام القادم ١٩٩٦.

الانتخابات فى غانا وتنزانيا

جرت الانتخابات التعددية فى تنزانيا فى أواخر أكتوبر ١٩٩٩، وتستعد غانا لإجراء انتخاباتها التعددية فى شهر ديسمبر ٢٠٠٠، وفى كل من الدولتين تتنافس أحزاب المعارضة مع الحزب الحاكم، وموضوعات المعركة الانتخابية متعددة، ولكن تأخذ الأولوية فى كل من المعركتين موضوعات تردى الاقتصاد وانتشار الفساد وتزوير الانتخابات.

ففى تنزانيا جرى الاقتراع لاختيار رئيس الجمهورية وأعضاء السلطة التشريعية والمجالس المحلية، وكان فى مقدمة المتنافسين مرشحو الحزب الحاكم كاما كاما بيندوزى وحزب الجبهة المدنية المتحدة والحزب الديمقراطى وحزب العمال، وبلغ مجموع أصوات الناخبين حوالى ١٠ ملايين ناخب، واشتكت المعارضة من سيطرة الحكومة على وسائل الإعلام واستخدامها لصالح الحزب الحاكم، ولكن تفتت المعارضة وعدم التنسيق فيما بينها أدى إلى فوز الرئيس مكابا بدورة ثانية فى الرئاسة الأولى، وحصل الحزب الحاكم على أغلبية المقاعد فى البرلمان والمجالس المحلية فى البر الإفريقى، أما فى جزيرة زنزبار فقد ثار مؤيدو المعارضة ضد عمليات الترهيب والترغيب التى تمارسها الحكومة، وحدثت مصادمات عنيفة تدخلت فيها الشرطة بإطلاق النار على المتظاهرين، وأعقب هذا حالة واسعة من إشعال الحرائق ونهب المحلات والأماكن العامة فى عاصمة الجزيرة وفى مدن جزيرة بمبا، وقد أعلنت لجنة الانتخابات إلغاء نتائج الاقتراع فى ١٦ دائرة من إجمالى ٥٠ دائرة جرى فيها الاقتراع فى زنزبار، ولكن المعارضة التى يقودها حزب الجبهة المدنية المتحدة تطالب بإلغاء جميع النتائج فى جميع الدوائر الانتخابية وإعادة عملية الانتخاب بأكملها مع تعيين لجنة لانتخابات جديدة، ويساند موقف حزب الجبهة المدنية التقرير الذى أعدته لجنة المراقبين من الكومنولث، ويقول إن انتخابات زنزبار شابتها فوضى عارمة وتعتبر صفعة كبيرة للديمقراطية، وإن إعلان النتائج بهذا الشكل هو احتقار تام لآراء المواطنين فى زنزبار، ومن ناحية ثانية، فإن رأى مراقبى الاتحاد الأوروبى يتفق مع رأى مراقبى الكومنولث، علما بأن الاتحاد الأوروبى سبق أن جمد جميع المعونات إلى زنزبار عام ١٩٩٥ عقب التزوير الواسع والفضائح للانتخابات وقتذاك. وقد أصرت الحكومة على موقفها الحالى مما دعا المعارضة إلى إعلان مقاطعة انتخابات الإعادة.

أما فى غانا فقد اكتشفت اللجنة القومية للانتخابات أن سجلات قيد الناخبين تحتوى على ١٠,٧ مليون اسم، بينما أرقام التعداد العام للدولة الذى أجرى فى مطلع العام٢٠٠٠ تقول إن الشرائح العمرية للمواطنين تؤكد أن إجمالى أعداد المواطنين المؤهلين للقيد فى سجلات الناخبين لا تزيد على ٩,٢ مليون نسمة، ومن ثم فإنه يوجد مليون ونصف المليون اسم أضيفت بشكل غير قانونى إلى سجلات قيد الناخبين. وقال رئيس لجنة الانتخابات إن الأسماء مكررة فى الدائرة الواحدة وبين عدد من الدوائر، وإن أسماء الموتى والمغتربين فى الخارج ما زالت موجودة بكثرة على الرغم من إعلان تنقية السجلات والدفاتر الانتخابية وحذف ١٩٠ ألف اسم سابقا، وقال إنه سوف يقوم بنشر الأسماء المشتبه فيها بكل وسائل الإعلام ودعوة أصحابها للتقدم إلى اللجنة لإثبات شخصياتهم وإلا فسوف تلغى، كما أنه وعد الأحزاب المتنافسة بتسلم نسخة كاملة من هذه السجلات للمعاونة فى التحقق من صحة الأسماء وتمكينا لها من مراقبة عملية الإدلاء بالأصوات فى لجان الانتخابات.

والمعركة الانتخابية فى غانا تدور على مستوى رئاسة الجمهورية، حيث إن الرئيس الحالى شغل المنصب لدورتين متتاليتين ولا يستطيع ترشيح نفسه فى الانتخابات القادمة بحكم الدستور، ولذلك رشح الحزب الحاكم وهو الحزب الوطنى الديمقراطى نائب الرئيس بروفسور اتاميلز للرئاسة الأولى فى الانتخابات، ورشح الحزب الوطنى الجديد رئيسه جون كيفور وهو المنافس القوى فى المعركة المقبلة، ورشحت بعض الأحزاب منافسين يمثلونها مثل حزب مؤتمر الشعب وحزب حركة غانا المتحدة وحزب الإصلاح، والرأى المتداول بين المتابعين للمعركة الانتخابية إن عدم اتفاق المعارضة على مرشح واحد سوف يفتت أصوات الناخبين، ومن ثم سوف يمنح مرشح الحزب الحاكم فرصة للفوز. وتستند أحزاب المعارضة فى المنافسة إلى تدهور أوضاع الاقتصاد منذ تطبيق وصايا البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، الأمر الذى أدى إلى تدهور الوضع الإقتصادى وتخفيض قيمة العملة الوطنية وتخفيض الإنفاق الحكومى، والتدخل لتحديد أنواع الواردات ورقابة أسعار الصرف للنقد الأجنبى.. الخ، أما فضائح الفساد فهى منتشرة وفى مقدمتها فضيحة مناجم الذهب وصناعته. وسوف تراقب لجان المراقبين المقبلين من دول أوروبا وأمريكا الشمالية والأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية المعركة الانتخابية طبقا للمعلن حتى الآن.

٢٠٠٠/١١/١٣

الحصانة من المحاكمة الدولية

فى عام ٢٠٠٢ دخل النظام الأساسى واتفاقية إنشاء المحكمة الجنائية الدولية حيز التنفيذ. وفى عام ٢٠٠٣ جرى انتخاب قضاة المحكمة الذين أدوا اليمين القانونية تمهيدا لمباشرة مهامهم.

إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لم توقع ولم تصادق على الاتفاقية والنظام الأساسى بدعوى أنها لا تريد لمواطنيها الخضوع لأحكام المحكمة الدولية. وأكثر من ذلك بدأت تمارس ضغوطا متنوعة على الدول وخاصة الدول الإفريقية حتى يكون لمواطنيها حصانة وإعفاءات من الملاحقة القانونية والخضوع لأحكام المحكمة الجنائية الدولية، التى تختص بالنظر فى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة البشرية. وأعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أنها سوف توقف المعونات العسكرية الأمريكية المقررة للدول التى تصادق على المعاهدة أو الدول التى تمتنع عن توقيع اتفاق ثنائى مع الولايات المتحدة الأمريكية لضمان حصانة مواطنيها عامة والعسكريين خاصة. وسرى تنفيذ هذا القرار ضد الدول الإفريقية التى صادقت أو امتنعت عن التوصل للاتفاق الثنائى، وفى خطوة إعلامية لمزيد من الضغوط على الدول الإفريقية ارتفعت أصوات فى الكونجرس الأمريكى تدعو إلى قطع المعونات الاقتصادية بالإضافة إلى المعونات العسكرية.

ومنذ عام ٢٠٠٣ أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أن المعونات العسكرية الأمريكية قد توقفت عن ٣٥ دولة إفريقية قامت بالمصادقة على اتفاقية إنشاء المحكمة ونظامها الأساسى، ومن الأمثلة على هذه الدول بنين وبوروندى وليسوتو ومالى وناميبيا وجنوب إفريقيا والنيجر وتنزانيا، وأمام الإجراء الأمريكى تم تصنيف رد فعل الدول إلى ثلاث مجموعات كالتالى:

- دول إفريقية أصرت على موقفها فى التوقيع والمصادقة وعدم خضوعها لمبدأ الاستثناء فى حالة الجرائم الجنائية الدولية مثل جنوب إفريقيا وتنزانيا، وقبلت بالإجراء الأمريكى لإيقاف المعونات العسكرية على الرغم من أنها جزء لا يتجزأ من الحملة العالمية لمكافحة الإرهاب أو أنها ذات أهمية خاصة فى الاستراتيجية العسكرية الأمريكية فى القارة الإفريقية.

- دول إفريقية وجدت من صالحها أن تعقد اتفاقا ثنائيا مع الولايات المتحدة الأمريكية مع استمرار موقفها الخاص بالتوقيع والمصادقة على إنشاء المحكمة الدولية، مثل بوتسوانا وغانا ومالاوى ونيجيريا والسنغال وإريتريا ورواندا والكونغو كينشاسا، ولهذا قامت الولايات المتحدة بتوقيع اتفاقيات ثنائية مع كل دولة أعقبها قرار رفع إيقاف المعونات العسكرية لهذه الدول.

- دول إفريقية لم تصادق أصلا على اتفاقية إنشاء المحكمة ونظامها الأساسى مثل مصر، ولذلك كان من الأمور السهلة أن تحسب مصالحها وتدخل فى تفاوض مع الولايات المتحدة الأمريكية للتوصل إلى اتفاق خاص بعدم تسلم مواطنى البلدين إلى المحكمة الجنائية الدولية وهذا ما نشرته الصحافة بتاريخ ٩-٧-٢٠٠٣.

«أوضح مصدر مسئول فى وزارة الخارجية المصرية تعقيبا على المذكرة التى وقعتها القاهرة وواشنطن فى شأن عدم تسليم أى من مواطنى البلدين للمحكمة الجنائية الدولية إن الولايات المتحدة الأمريكية عقب دخول النظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية حيز التنفيذ فى يوليو ٢٠٠٣، أعلنت رغبتها فى إبرام اتفاقيات ثنائية مع جميع دول العالم، وبدأت اتصالاتها مع مصر اعتبارا من أواخر شهر يوليو ٢٠٠٢، وأن التفاوض مع الجانب الأمريكى تم استنادا لموقف مصر الثابت، ومن منطلق عدم وجود أية التزامات قانونية مصرية بتسليم مواطن مصرى أو غير مصرى إلى المحكمة الجنائية الدولية، نظرا لعدم انضمام مصر إلى النظام الأساسى للمحكمة، وتم تبادل المذكرتين بين الدولتين فى فبراير ومارس ٢٠٠٢، وتسرى هاتان المذكرتان لمدة سنتين من تاريخ تبادلهما وتجددان باتفاق الجانبين من خلال تبادل جديد للمذكرات».

ففى الفترة الزمنية المعاصرة يزداد النشاط والضغط الأمريكى على دول القارة الإفريقية؛ نظرا لزيادة وتوسع النشاط الأمريكى السياسى والعسكرى فى إطار السياسة الأمريكية الخاصة بالحملة الأمريكية لمكافحة الإرهاب العالمى، وهذا النشاط موجود فى دول متنوعة بالأقاليم الإفريقية الخمسة، وهى الشمال والجنوب والغرب والشرق الأوسط.

٢٠٠٥/١/١٧

المسار الديمقراطى والفرانكفون الإفريقى

منذ مطلع الألفية الجديدة تحاول السياسة الفرنسية، بأدواتها المتنوعة تحسين الصورة الديمقراطية لدول الفرانكفون الإفريقى، لأن هذا القطاع هو جزء من ميادين التنافس الفرنسى الأمريكى فى القارة، وهو فى نفس الوقت أحد مجالات التدخل الأمريكى، نظرا لأن عديدا من هذه الدول مهتمة بانتهاك حقوق الإنسان وتزوير الانتخابات والتلاعب فى نتائجها. وذلك على الرغم من أن الفرانكفون الإفريقى لديه نماذج من الممارسات الديمقراطية السليمة مثل ما حدث فى مالى على مستوى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية عام ١٩٩٣ ثم فى عام ١٩٩٧، وفى السنغال على مستوى الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٠ وعلى مستوى الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠١.

وفى هذا الإطار دعت المنظمة الفرانكفونية العالمية لعقد ندوة فى نوفمبر ٢٠٠٠ فى عاصمة جمهورية مالى، وشارك فى الندوة ممثلو الحكومات الإفريقية ومنظمات حقوق الإنسان وخبراء فى القانون الدستورى والدولى. وكانت الأغلبية واضحة فى القادمين من فرنسا وبلجيكا وكندا، وكان موضوع الندوة هو الفرانكفونية والديمقراطية، وفى ختام المناقشات صدر إعلان باماكو الذى نشرته كاملا باللغة العربية مجلة الديمقراطية الصادرة عن مركز الدراسات السياسة والاستراتيجية بالأهرام فى عددها الثانى، وإجمال الخط العام للبيان هو الاهتمام والتركيز على الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولكن مبدأ التدخل من جانب الدول والمنظمات لتصحيح المسار الإفريقى لقى معارضة شديدة باسم السيادة وحقوق الدول فى عدم التدخل فى شئونها الداخلية. وإن كان المشاركون قد وافقوا على أن يقوم الأمين العام للمنظمة الفرانكفونية بنشر تقرير سنوى عن حالة وأوضاع الديمقراطية فى القضاء الفرانكفونى وتقديمه إلى رؤساء الدول والحكومات وإلى الأمين العام للأمم المتحدة.

وبهذه المناسبة نعرض أوضاع الممارسات الديمقراطية فى عدد من دول الفرانكفون الإفريقية، التى شهدت انتخابات فى عام ٢٠٠١ أو تستعد للسير نحو هذه الانتخابات، ونختار ثلاث دول هى بنين وتشاد والكونغو برازافيل. كما تجدر الإشارة إلى أن النيجر تستعد لإجراء انتخابات البلديات وفقا لقانون جديد خاص باللامركزية قبل نهاية العام الحالى.

- بنين: فى النصف الأول من شهر مارس ٢٠٠٠ شهدت البلاد انتخابات الرئاسة الأولى التى تنافس فيها أكثر من مرشح، وكان فى مقدمة المرشحين الرئيس كيريكو الذى يشغل المنصب منذ عام ١٩٩٦ وتنافس أيضا سوجلو وهو رئيس سابق للجمهورية، هزم فى انتخابات الرئاسة عام ١٩٩٦، وقد أرسلت المنظمة الفرانكفونية وعديد من جمعيات المجتمع المدنى والدول الأوروبية بعثات لمراقبة الانتخابات، وفى الجولة الأولى للانتخابات فاز الرئيس كيريكو بنسبة ٤٧٪ من إجمالى الأصوات وتلاه سوجلو بنسبة ٢٩٪، وطعن سوجلو فى النتائج أمام المحكمة الدستورية، ولكن المحكمة رفضت الطعن وقررت إجراء دورة ثانية للانتخابات يخوضها كيريكو وسوجلو، فلما أعلن سوجلو انسحابه من جولة الإعادة طلبت المحكمة من المرشح الثالث أن يخوض دورة الإعادة، فقرر هذا المرشح انسحابه ومقاطعة الانتخابات، وترتيبا على هذا أعلنت المحكمة فوز الرئيس كيريكو.

- وفى تشاد: جرت انتخابات الرئاسة الأولى فى مايو ٢٠٠٠، وتنافس فيها سبعة مرشحين من بينهم الرئيس ديبى رئيس الجمهورية، الذى يرغب فى ولاية ثانية للرئاسة، وقد حضر المراقبون الدوليون، ولكن مرشحى المعارضة الستة اتهموا الحكومة بالتزوير وتخويف المواطنين، واتفقوا فيما بينهم على مساندة المرشح المنافس الذى يدخل دورة الإعادة ضد الرئيس ديبى، ولكن الرئيس ديبى أعلن أنه مطمئن لنتائج الانتخابات وفوزه فى الدورة الأولى، وقد فاز رئيس الجمهورية بأغلبية ٦٧٪.

- أما فى الكونغو برازافيل: يحكم الرئيس نيجيو منذ عام ١٩٩٧ بعد أن استخدم قوة الميليشيا التابعة له فى إخراج الرئيس ليسوبا من المنصب ومن البلاد، ولكنه منذ عام ٢٠٠٨، يشعر بضغوط الموقف الأوروبى الذى أوقف المعونات ويطلب التحول الديمقراطى والاستناد إلى الشرعية الدستورية، لذلك لجأ إلى وساطة من الرئيس عمر بونجو رئيس الجابون وزوج ابنة الرئيس نيجيو، وقام الرئيس بونجو باتصالات مع زعماء المعارضة فى الداخل وفى الخارج حتى توصل فى عام ١٩٩٩ إلى إقرار هدنة وإيقاف إطلاق النار بين الميليشيات المتقاتلة فى البلاد. وبعد ذلك انتقلت الوساطة إلى مرحلة اتصالات غير رسمية بين هذه الأطراف حتى توصل الجميع إلى قبول جدول زمنى لعودة الشرعية والديمقراطية، وفى مارس ٢٠٠١ عقدت جميع الأطراف الحكومية والمعارضة مؤتمرا وطنيا حضره ٥٥٠٠ مشارك للحوار حول قضايا السلام والتعمير.

وقبل نهاية الشهر توصل المجتمعون إلى الاتفاق حول صياغة دستور جديد يطرح للاستفتاء قبل نهاية عام ٢٠٠٠، وتشكيل حكومة انتقالية من أعضاء يتم اختيارهم من بين المشاركين فى المؤتمر الوطنى، وتكون هذه الحكومة الانتقالية مسئولة عن إجراء انتخابات برلمانية حرة ونزيهة.

وبهذا الاتفاق العام يمكن القول إن الكونغو برازافيل تتأهب لمرحلة جديدة فى نظام الحكم، ويستحق الوضع المتابعة.

٢٠٠١/٦/٤

انتخابات الرئاسة فى مدغشقر

أعلن الرئيس ديدييه راتسيراكا عن ترشيح نفسه لخوض معركة انتخابات الرئاسة الأولى فى شهر نوفمبر ٢٠٠١، وهو يتولى الرئاسة منذ فوزه فى انتخابات عام ١٩٩٦، وشعار الرئيس فى الانتخابات القادمة هو الإنجاز والكفاءة. وكان دستور البلاد قد تم تعديله عام ١٩٩٦ فصار يسمح بشغل المنصب لمدد متتالية بدلا من النص السابق على مدتين متتاليتين فقط، كما أجازت التعديلات الدستورية نقل السلطة وانسيابها من العاصمة إلى أقاليم الدولة، وصار فى كل إقليم مجلس تشريعى وحاكم منتخب مباشرة من شعب الإقليم، كما تشكل مجلس شيوخ من ٩٠ عضوا ينتخب منهم ٦٠ عضوا، ويعين الرئيس ٣٠ عضوا، وبذلك صارت السلطة التشريعية من مجلسين.

ويتمتع الرئيس بتأييد حزبه والأحزاب الأخرى المؤتلفة معه فى مجلس الوزراء، كما يحظى بتأييد قوى من الدول المانحة والمؤسسات المالية والاقتصادية العالمية، فقد ازدادت قيمة استثمارات الدول الأجنبية وفى مقدمتها فرنسا والولايات المتحدة وهونج كونج والصين وسنغافورة والملايو.. الخ، وتقول إحصاءات البنك الدولى إن البلاد تتمتع بوجود طبقة من العمالة الماهرة والأجور المنخفضة، مما أدى إلى ازدهار الاستثمارات الأجنبية فى قطاعات الصناعة، خاصة النسيج والملابس، وتقول الإحصاءات إن الاستثمارات تصل إلى نحو ٨٥ مليون دولار حاليا بينما كانت الأرقام لا تذكر فى أعوام الثمانينيات من القرن الماضى، وقد أعلن الاتحاد الأوروبى وفرنسا عن تمويل مشروعات جديدة فى خطة الحكومة فى الأعوام من ٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٦، كما انضمت مدغشقر إلى مجموعة الدول الإفريقية المستفيدة من قانون النمو والفرص الأمريكى لعام ٢٠٠٠ واستفادت من مزاياه الجمركية، وقام البنك والصندوق بإدراج مدغشقر فى قائمة أسماء الدول الأكثر فقرا والأكثر مديونية وانطبق عليها مشروع تخفيض الديون، كما تسير الحكومة فى طريق الخصخصة بسرعة ملحوظة، ومع ذلك فما زالت البلاد تعانى من مشكلات الفقر وانخفاض مستويات المعيشة، وخاصة فى قطاعات الزراعة وإنتاج الطعام، وفى مجالات المواصلات والطاقة والتشغيل وتعانى من ارتفاع معدلات البطالة.

ولكن تاريخ البلاد السابق، بعد استقلالها، يسجل تطورات وأحداثا جساما، فقد قاد الأدميرال ديدييه راتسيراكا انقلابا عسكريا عام ١٩٧٥ واستولى على السلطة وحكم البلاد لمدة ١٨ عاما حتى عام ١٩٩٣، واشتهر الأدميرال وقتذاك بأفكاره وخطابه السياسى، فقد تحدثت عنه وسائل الإعلام الأوروبية والأمريكية بأنه الأدميرال الأحمر، وكان مضمون خطابه السياسى وقتذاك هو مهاجمة الاستعمار الجديد واتهام البنك الدولى وصندوق النقد الدولى بأنهما أدوات الإمبريالية منذ توقيع اتفاقيات بريتون وودز، ولكن فى مطلع التسعينيات من القرن العشرين انضم الرئيس راتسيراكا إلى موجة التحول الديمقراطى التى قادتها فرنسا والولايات المتحدة، وقام بتعديل الدستور لتسمح نصوصه بالتعددية الحزبية والتنافس الديمقراطى فى الانتخابات، وتأكيد حقوق الإنسان وحرية الصحافة، وفى عام ١٩٩٣ جرت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية فلم يفز الرئيس راتسيراكا وحزبه، وفاز حزب الحركة الديمقراطية برئاسة البرت زيفى الذى تولى رئاسة الجمهورية، ولكن فى يوليو ١٩٩٦ قام البرلمان بمحاكمة الرئيس زيفى بتهم الفساد وسوء الإدارة واستغلال السلطة، وفى ختام المحاكمة قرر البرلمان عزل الرئيس زيفى والدعوة إلى انتخابات جديدة عام ١٩٩٦.

وكان راتسيراكا يقيم فى باريس منذ عام ١٩٩٣، ولكنه قرر العودة إلى مدغشقر ورشح نفسه فى انتخابات ١٩٩٦ وفاز فيها بالرئاسة الأولى، لكن الملاحظة السياسية التى تتحدث عنها الدراسات المتخصصة، هى أن الرئيس راتسيراكا غير من خطابه وأفكاره السياسية منذ تلك المعركة الانتخابية، وأصبح الحديث عن الديمقراطية السياسية والليبرالية الاقتصادية والتعددية الحزبية وحكم القانون.

الإضافة الأخيرة هنا، هى بشأن الاهتمام الأمريكى بأحوال وأوضاع مدغشقر، وتقول الدراسات السياسية إن عقد الإيجار الأمريكى لجزيرة ديجو جارسيا من بريطانيا سوف ينتهى عام ٢٠١٦، وإن السياسة البريطانية لا تتجه حاليا نحو تجديد عقد الإيجار بعد صدور حكم المحكمة العليا فى بريطانيا ببطلان قرار الحكومة البريطانية بإخلاء الجزيرة وترحيل سكانها بعد اقتطاع أرخبيل شاجوس من دولة موريشيوس عند إعلان استقلالها، وإن حكم المحكمة يقضى بحق السكان فى العودة إلى منازلهم ومقار إقامتهم فى الجزيرة، وأن تدفع لهم الحكومة البريطانية تعويضات مالية، وفى نفس الوقت قررت الحكومة البريطانية قبول الحكم وعدم

الاستئناف، ولذلك يقال إن السياسة الأمريكية قد اختارت مدغشقر بديلا لما يحتمل أن يحدث عام ٢٠١٦، خاصة أن الحكومة الأمريكية تقدم لمدغشقر معونات عسكرية فى ميادين السلاح والتدريب وترى أن موقعها الجغرافى مناسب لسياستها العسكرية فى المنطقة.

٢٠٠١/١١/١٢

أزمة سياسية فى مالاوى

لا تريد الطبقة السياسية الحاكمة فى مالاوى أن تتعلم أو أن تستفيد من نتائج التجارب السياسية السابقة فى دول إفريقيا جنوب الصحراء، إذ هى تواجه، منذ عام ٢٠٠٢، وضعا يشابه ما سبق أن شهدته زامبيا وكينيا، وتتلخص فى حالة مالاوى فى وضعين ومستويين متشابكين، أولهما فشل جميع المحاولات والمشروعات لتغيير نص الدستور الخامس بمدد وفترات انتخاب وولاية رئيس الجمهورية، وثانيهما التدهور المتوالى للأوضاع الاقتصادية فى البلاد التى تشهد وباء الإيدز والمجاعة والفساد وسوء الإدارة الاقتصادية، الأمر الذى دفع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومجموعة الدول المانحة إلى التوقف عن ضخ المعونات المتنوعة لدعم ميزانية الدولة منذ عام ١٩٩٩، ومع مطالب محددة خاصة بخطوات الإصلاح الإقتصادى ومكافحة الفساد والفقر وهذا ما لم تطبقه مالاوى.

ويعد سقوط نظام الحزب الواحد وإنهاء حلم الرئيس السابق باندا وتمكن حزب الجبهة الديمقراطية المتحدة من الفوز بمنصب رئاسة الجمهورية الذى يشغله الرئيس باكيلى مولوزى فى دورتين متتاليتين تنتهيان فى مايو ٢٠٠٤، ولكن أنصار الرئيس يرغبون فى تغيير النص الدستورى إلى نص جديد يجيز انتخاب رئيس الجمهورية لمدد تاليه ومتصلة بدون تحديد أو سقف زمنى؛ ولذلك أرسلت الحكومة فى مارس ٢٠٠٢، مشروع قانون لتعديل الدستور للنص على تكرار انتخاب رئيس الجمهورية للمنصب بدلا من النص الحالى الذى يقول بفترتين وولايتين اثنتين متواليتين فقط، وقوبل اقتراح التعديل بمعارضة شديدة فى داخل الحزب الحاكم وبين أحزاب المعارضة بالبرلمان، وتجمعت منظمات المجتمع المدنى والكنائس فى جبهة عريضة اسمها منتدى الدفاع عن الدستور وقامت الجبهة بحشد الرأى العام وقوى الشارع فى مدن وريف مالاوى، وشهدت الفترة الزمنية التالية لتقديم الاقتراح قيام الرئيس بفصل عدد من الوزراء من مناصبهم وعدد من النواب من عضوية الحزب لمعارضتهم فكرة تعديل الدستور، ومن جانب آخر تقول الدراسات المتخصصة إن رئيس الجمهورية قام بعمليات مساومة مالية وتقديم عروض مناصب على أعضاء المعارضة فى البرلمان، ومع كل هذا فإن الاقتراح نوقش بالبرلمان وعرض على التصويت فى شهر يوليو ٢٠٠٢ ورفضته الأغلبية البرلمانية.

ولم تقتنع الحكومة بما حدث، بل أعدت مشروعا جديدا يقضى بتعديل النص الدستورى إلى جواز ترشيح وانتخاب رئيس الجمهورية لثلاث فترات رئاسية متتالية وهذا فى حالة الموافقة عليه سوف يتيح للرئيس مولوزى الترشيح فى انتخابات الرئاسة القادمة فى مايو ٢٠٠٤، ولكن المعارضة تحركت مبكرا فى أوساط الرأى العام ومنظمات المجتمع المدنى وجرى تكثيف نشاط منتدى الدفاع عن الدستور، وساندت هذا النشاط منظمات وحكومات أوروبية وأمريكية وإفريقية، الأمر الذى دعا الحكومة إلى سحب الاقتراح قبل التصويت عليه فى شهر فبراير ٢٠٠٣، وقوبل هذا الإجراء بارتياح شديد فى الشارع والرأى العام ولدى قيادات منتدى الدفاع عن الدستور، ولكن الرئيس مولوزى انتظر قليلا حتى هدأت النفوس ثم فاجأ البلاد بخطوة جديدة.

وفى شهر مارس ٢٠٠٣ أعلن الرئيس مولوزى أنه عين نفسه رئيسا للحزب الحاكم وهو منصب ليس موجودا فى قانون تنظيم الحزب، كما أعلن أنه من سلطات رئيس الحزب أن يرشح مرشحا للحزب فى انتخابات الرئاسة فى عام ٢٠٠٤، وبمقتضى هذا الإعلان قال الرئيس إن مرشح الحزب هو بنجو ماثاريكا نائب محافظ البنك المركزى فى مالاوى، وأن نائب الرئيس هو قاسم شيلوميا، فى الانتخابات القادمة، على أساس أن المرشح للرئاسة ينتمى إلى قبائل جنوب البلاد وأن المرشح لمنصب نائب الرئيس ينتمى إلى قبائل وسط البلاد، وأنهما ينتميان إلى الديانتين السماويتين المنتشرتين فى البلاد، وهما المسيحية والإسلام. وترتب على هذا الإعلان انفجار الضجة والمعارضة من جديد فى الحزب الحاكم والبرلمان والشارع، وطالب منتدى الدفاع عن الدستور أن يدعو رئيس الجمهورية إلى عقد المؤتمر العام للحزب وأن يصدر عن المؤتمر العام للحزب قرارا باختيار اسم المرشح للرئاسة واسم المرشح لمنصب نائب الرئيس، وهذا ما رفضه الرئيس حتى الآن.

وتشير الأنباء المتداولة أن إصرار رئيس الجمهورية وقيادة الحزب الحاكم على التعديل أو على اختيار اسم معين سببه المخاوف من تكرار تجربة زامبيا التى جرى تزوير الانتخابات فيها لضمان نجاح مرشح الحزب الحاكم بعد فشل الرئيس السابق شيلوبا لتعديل الدستور، ولكن ما حدث بعد فوز الرئيس موانا واسا أن قام البرلمان برفع الحصانة الدستورية عن الرئيس السابق وتقديمه للمحاكمة بتهم الفساد والتى بلغت ٦٦ تهمة فى قائمة الاتهامات المعروضة فى المحكمة.

٢٠٠٣/٥/١٢

الاعتراف باللغة الأمازيغية

فى النصف الأول من شهر فبراير ٢٠٠٣أصدر ملك المغرب مرسوما ملكيا بترسيم اللغة الأمازيغية لغة وطنية بالمملكة وتكتب بأبجدية «تيفيناغ» بدلا من كتابتها بالأبجدية العربية أو الأبجدية اللاتينية. وقد سبق هذا، فى عام ٢٠٠٢، قرار السلطة التشريعية الجزائرية بالموافقة على تعديل الدستور للنص على ترسيم اللغة الأمازيغية لغة وطنية بالجزائر بجوار اللغة العربية.

ويشتمل موضوع اللغة الأمازيغية على جوانب دراسية متنوعة فى ميادين علم اللغة والألسنية واللهجات والتاريخ..الخ، وفيه مؤلفات منشورة باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية يظهر فيها التنوع الواسع بين آراء الكتاب، ولذلك فإن الموضوع أصلا من اختصاص الدارسين والأساتذة فى علوم اللغة، وهذه ميادين ليست من اختصاصى الدراسى والأكاديمى ولا يتناولها المقال الحالى، إنما يقتصر الحديث حول عدد من الملاحظات السياسية المترتبة على إصدار القرارين التشريعيين فى الجزائر والمملكة المغربية.

يكشف القراران عن واقع لغوى وثقافى مزدوج فى حياة المجتمع فى كل من الدولتين، وهذا الواقع ليس حدثا طارئا إنما هو قديم ومستمر حتى الوقت الحاضر، وأن النقاش والجدل فى ميدان اللغة والثقافة قد انتقل إلى دائرة السياسة، وعلى مستوى العمل السياسى الحزبى والانتخابى والحكومى والإعلامى، وأن الانتقال إلى الدائرة السياسية أدى إلى طرح موضوعات جديدة مثل الهوية والقومية والعروبة والإسلامية..الخ، وأن هذا الطرح والنقاش يدور بمستويات متنوعة فى دول أخرى فى الجوار بالشمال والغرب الإفريقى مثل تونس وليبيا وتشاد ومالى والنيجر وموريتانيا التى بها جماعات أمازيغية.

وليست هذه هى المرة الأولى التى تدعو فيها مجلة «الأهرام الإقتصادى» الجماعة العلمية المصرية والجماعة العلمية العربية إلى متابعة ودراسة النتائج السياسية الحالية والمستقبلية لهذا الموضوع وتراكمات النقاش حوله، فمنذ عام ١٩٩٧ نشرت المجلة عددا من المقالات فى مناسبات أحدث ووقائع سياسية أثارت الحديث وفتحت النقاش حول موضوع الأمازيغية، ومن

الأمثلة على ما سبق من مقالات انعقاد المؤتمر العالمى الأول للأمازيغية ودعوته للاعتراف بالهوية الأمازيغية وتشكيل أحزاب فى بلدان الشمال والغرب الإفريقى مع تحديد جغرافى للوطن الأمازيغى والأمة الأمازيغية، وفى عام ١٩٩٨ دعت الجماهيرية الليبية جميع المنظمات السياسية والثقافية المغاربية لإنشاء إطار سياسى مشترك يجمع هذه المنظمات والتيارات، وثار الخلاف فى الاجتماع حول مصطلح تسمية المنطقة وهل هو المغرب العربى الأمازيغى أو المغرب الإسلامى أو الشمال الإفريقى بدلا من المغرب العربى فقط؟ ويقتضى المقام الإشارة إلى خطاب للملك محمد السادس بعد توليه العرش، ذكر فيه أن الهوية بالمملكة المغربية تتكون من روافد أربعة مجتمعة هى الأمازيغية والعربية والصحراوية والإفريقية.

إن الدعوة للنقاش حول الموضوع تقترح طرح قضية الانتماء القومى، هل دول إقليم الشمال الإفريقى دول ثنائية القومية الأمازيغية والعربية؟ وليست دولا تتكون من قومية عربية واحدة فى ضوء ما صدر من تشريعات وإجراءات.

ويستند هذا النقاش إلى أقوال ونظريات مفكرين عرب لهم إسهام تاريخى فى موضوع الفكر القومى العربى منذ منتصف القرن العشرين، وفى مقدمتهم الأستاذ ساطع الحصرى، خاصة بعد انتقاله للقاهرة عام ١٩٤٧ للمشاركة فى النشاط الثقافى للجامعة العربية ثم توليه منصب أول مدير لمعهد البحوث والدراسات العربية اعتبارا من عام ١٩٥٣، ويقوم فكره القومى على أساس اعتبار اللغة منفردة هى أساس القومية، ومن أقواله المقتطفات التالية:

«إن قوى الروابط بين الجماعات السياسية هى النزعة القومية المتولدة عن وحدة اللغة والتاريخ.. وإن أهم العوامل التى تكون الأمم وتشعر الناس بأنهم أبناء أمة واحدة هى اللغة والتاريخ.. وإن حياة الأمة تقوم قبل كل شىء على لغتها.. وإن عوامل الدين والدولة والحياة الاقتصادية لا تدخل فى مقومات الأمة الأساسية».

إن وجود شعوب أو أقليات أو جماعات غير عربية فى الوطن العربى الممتد من الخليج إلى المحيط، يتطلب الدراسة العلمية للنتائج السياسية التى تترتب على الاعتراف بلغاتهم وهوياتهم القومية، ومن ثم مشاركتهم ودورهم فى بناء النظم السياسية ومدى الحقوق السياسية التى يمارسونها حاليا أو يطالبون بها فى المستقبل، خاصة فى الأمم المتحدة أصدرت مواثيق

ومعاهدات حول هذه الحقوق بالنسبة للأفراد وللجماعات فى الدول المعاصرة.

وأعتقد أن الموضوع يستحق أن يعطى الوقت اللازم للحوار على المستوى الفكرى وعلى المستوى التطبيقى فى الظروف الصعبة التى تعيشها الدول والشعوب العربية خلال هذه الفترة.

٢٠٠٣/٢/٢٤

انتخابات البرلمان فى زيمبابوى

دعى الناخبون للإدلاء بأصواتهم فى انتخابات أعضاء البرلمان يوم ٣١ مارس ٢٠٠٥، وتجمع الدراسات المتخصصة فى الشئون الإفريقية على أن الانتخابات المقبلة هى علامة حاسمة فى تاريخ التطور السياسى المتوقع فى زيمبابوى ونجمل هنا أهم الأسباب فى النقاط التالية:

● تأتى هذه الانتخابات قبل انتخابات رئاسة الجمهورية فى عام ٢٠٠٨، وكان الرئيس موجابى قد أعلن فى منتصف عام ٢٠٠٤ أنه سوف يعتزل المنصب ولا يرشح نفسه للرئاسة الأولى فى الانتخابات عام ٢٠٠٨ وأن كل ما يهتم به هو ضمان أغلبية لحزبه فى انتخابات البرلمان حتى يضمن المسيرة وخط التطور السياسى القادم. وقد انتشرت شائعات وتكهنات عن أن الرئيس موجابى سوف يستقيل ويتولى نائبه المنصب لمدة ٩٠ يوما، طبقا لنص الدستور، لإجراء الانتخابات الجديدة، وقالت تكهنات أخرى أن ضمان الأغلبية فى البرلمان هو مقدمة لتغيير الدستور حتى يشغل المنصب نائب الرئيس حتى انتهاء المدة القانونية للرئاسة.

● كان منصب الرئيس موجابى قد شغر بوفاة شاغله، ودعا الرئيس فى عام ٢٠٠٤ المؤتمر العام للحزب الحاكم لترشيح اسم من يشغل هذا المنصب بالتعيين طبقا لنص الدستور، وتنافس فى داخل الحزب الحاكم عضوان مهمان من قيادات الحزب من الحرس القديم الذى خاض الكفاح المسلح ضد العنصرية والاستعمار فى السبعينيات من القرن الماضى حتى حصلت الدولة على استقلالها عام ١٩٨٠، وهما رئيس البرلمان «مانا نجوا» ووزيرة الموارد المائية «جويس موجورو»، وقد تداولت الأنباء عن أن الرئيس موجابى ورجاله دعموا حملة الوزيرة للفوز بالمنصب حتى هزمت رئيس البرلمان. واعتبر المراقبون هذه النتيجة هزيمة للجناح أو للفريق الذى أيد ترشيح رئيس البرلمان وأغلبية المؤيدين كانوا من شباب وقيادات الحزب الراديكالية التى صعدت إلى المستويات العليا من الحزب بعد حملة الاستيلاء على الأراضى الزراعية المخصصة للبيض وتمليكها للأفارقة، وبعد نجاح الحملة شغلوا مناصب وزراء ونواب وزراء ورؤساء فروع الحزب فى الأقاليم والدوائر الانتخابية، وقالت التكهنات أن هذا التيار سوف يمثل أغلبية المرشحين فى الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٥ ومن ثم سوف يتراجع دور وتأثير قيادات الحرس القديم.

- تلا نجاح السيدة جويس موجورو بمنصب نائب الرئيس أن انقلبت قيادة الحزب الحاكم على الجناح الراديكالى الذى أيد منافسها، فقد قام الرئيس موجابى بحركة تطهير واسعة فى الحزب وفى الحكومة وفروعها الإقليمية واتهم أفراد الجناح بأنهم يشكلون مؤامرة لشق الصف الحزبى المتماسك، وإضعاف قاعدته السياسية والانتخابية فى انتخاب البرلمان، وترتب على هذا إقالة عدد من الوزراء ونواب الوزراء من مناصبهم، وكذلك أقيل عدد من القيادات الحزبية من مسئولياتهم، وعادت التكهنات من جديد بأن رجال الحرس القديم الموالين للرئيس موجابى وغير المتطلعين لوراثة منصبه سوف يشكلون أغلبية الأسماء التى يرشحها الحزب لخوض الانتخابات البرلمانية القادمة، خاصة أن الحزب الحاكم وحزب المعارضة لم يعلنا بعد أسماء مرشحيهما فى الدوائر الانتخابية.

- يرفع الحزب الحاكم فى حملته الانتخابية خلال مارس ٢٠٠٥ شعار مكافحة الفساد وشعار الأمن القومى ضد الاختراقات الأجنبية لأمن الدولة، وأنه لن يرفع شعار تمليك الأرض الزراعية للأفارقة بدلا من البيض، لأن هذا الشعار كان فى المعركة الانتخابية عام ٢٠٠٠، وإن قانون تأميم الأرض الزراعية قد صدر فى ٢٠٠٤ واعتبرت غير قابلة للملكية الفردية الخالصة «ملكية الرقبة» وإنما هى قابلة للإيجار وملكية الانتفاع بحد أقصى ٩٩ عاما. وهذا يعنى سحب السجادة من تحت أقدام جناح الشباب الراديكالى فى الحزب الذين صعدوا إلى قمة التنظيم الحزبى بسبب قضية تمليك الأراضى للأفارقة.

- شكلت الدولة مكتبا خاصا للتحقيقات فى الفساد ومكافحة التجسس والاختراق الأمنى ومن أشهر القضايا خلال عام ٢٠٠٤، قضية ضابط من جنوب إفريقيا قبض عليه فى زيمبابوى فاعترف بوجود شبكة من كبار المسئولين فى الحزب والحكومة الذين يتقاضون مرتبات شهرية من مخابرات جنوب إفريقيا، لقاء تقديم معلومات سياسية واقتصادية عن زيمبابوى – وجرى اعتقال هؤلاء المسئولين ومحاكمتهم وإصدار أحكام قاسية فى حقهم، تقول الشائعات إنهم جميعا من أنصار رئيس البرلمان الذى نافس الوزيرة على منصب نائب الرئيس، وإن القضية هى تصفية للحسابات بعد الانتخابات الحزبية.

- حتى الآن لم تقرر حركة التغيير الديمقراطى المعارضة المشاركة فى الانتخابات أو مقاطعتها وإن اتصالات جرت مع رئيسها من جانب حكومات فى منظمة سادك وحكومات فى منظمة ايكواس وهى دول انجلوفون لتشجيع الحركة المعارضة على دخول الانتخابات والسبب هو أن هاتين المنظمتين لهما قائمة مبادئ وأحكام خاصة بحرية ونزاهة الانتخابات، وأن مشاركة المعارضة تعطى الانجلوفون الإفريقى الحق فى إرسال مراقبين ومتابعة حرية ونزاهة الانتخابات بدون معارضة حكومية من زيمبابوى.. وما زال أمام المراقبين وقت للمتابعة ومعرفة سير الأحداث.

٢٠٠٥/٣/٧

التغيير السياسى فى موزمبيق

خلال شهر يونيه ٢٠٠٢ اجتمع المؤتمر العام لحزب فريليمو لانتخاب السكرتير العام للحزب، الذى سيكون مرشحه لخوض انتخابات رئاسة الجمهورية عام ٢٠٠٤. وقد فاز بالمنصب أرماندو بعد أن هزم المنافسين الآخرين، وكان أحدهم يحظى بمساندة رئيس الجمهورية.

والسبب المعلن للاجتماع والانتخابات هو رغبة الرئيس يواكيم شيسانو عدم ترشيح نفسه للرئاسة الأولى فى الانتخابات القادمة، وقد سبق للحزب الحاكم الموافقة على رغبة الرئيس بالنسبة لرئاسة الجمهورية، ولم يوافق على رغبته فى البقاء سكرتيرا عاما للحزب، إذ أن هذا يتطلب تعديل قانون الحزب. واستطرادا تجدر الإشارة إلى أن الرئيس شيسانو يشغل المنصبين منذ عام ١٩٨٦، عقب حادث اغتيال الرئيس الأول للدولة المستقلة وقائد حركة التحرر من الاستعمار البرتغالى، وهو الحادث الذى دبرته الأجهزة السرية للنظام العنصرى الحاكم فى جنوب إفريقيا وقتذاك، وقد شارك الرئيس شيسانو فى عملية التحول الديمقراطى لموزمبيق فى عام ١٩٩٢ من نظام الحزب الواحد الماركسى إلى النظام التعددى الحزبى. ورشحه الحزب فى انتخابات الرئاسة الأولى فى عام ١٩٩٤ وفاز فيها، ثم رشحه مرة ثانية فى الانتخابات عام ١٩٩٩ وفاز بالرئاسة الأولى.

لكن الأسباب الحقيقية وراء أهمية الاجتماع وقراراته ترجع إلى صراعات متنوعة بين قيادات الحزب الحاكم وظهور أجنحة فى داخل صفوفه، خاصة بين الجيل القديم الذى أسس حركة التحرير وقاد البلاد إلى الاستقلال ثم حكمها منذ عام ١٩٧٥. ويجمل المقال الصراعات والاختلافات فيما يلى:

- تراجع مستمر فى أصوات المؤيدين فى انتخابات رئاسة الجمهورية وفى انتخابات السلطة التشريعية مع التنبؤ باحتمالات عدم الفوز فى الانتخابات القادمة عام ٢٠٠٤، لقد حصل الرئيس شيسانو فى انتخابات عام ١٩٩٤ على ٥٣٪ من إجمالى أصوات المقترعين، وحصل فى عام ١٩٩٩ على ٥٢٪ من الأصوات. وهذا يعنى أن حزب المعارضة الرئيسى رينامو فى حالة صعود بالنسبة لاكتساب أصوات الناخبين.

ومثل هذا القول ينطبق أيضا على نتائج الانتخابات التشريعية، حيث تراجع بشكل ملحوظ تأييد الحزب الحاكم فى المناطق الشمالية من الدولة، وهى مناطق تقيم فيها إثنيات تختلف عن مناطق الجنوب على مستوى اللغة والدين والثقافة، ويتهم الحزب الحاكم بأنه يخضع لسيطرة أبناء جنوب الدولة وأن أحزاب المعارضة تمثل أبناء شمال الدولة.

- انتشار الفساد بكل أنواعه ومستوياته فى أدوات ومؤسسات السلطة، وأن الموظفين فى الحكومة والقيادات فى الحزب لها دور أساسى فى قضايا الفساد بالدولة، وتتداول وسائل الإعلام أسماء القيادات وأفراد أسرهم فى موضوعات الفساد، خاصة أنه لا يوجد بالدولة قانون يمنع الجمع بين المنصب الحكومى أو الحزبى والقيام بنشاط تجارى ومالى بعد أن تحولت الدولة إلى اقتصاديات السوق، وفى هذا المقام تشير وسائل الإعلام إلى حادثتى اغتيال: الأولى قتل فيها رئيس تحرير صحيفة معارضة، والثانية قتل فيها رئيس لجنة الإشراف على البنوك. وتقول الشائعات إن كلا من الرجلين كان يبحث بأسلوبه المنفرد فى واقعة نهب وسرقة (٤٠٠) مليون دولار من حسابات الدولة وأن أصابع الاتهام أشارت إلى عدد من كبار قيادات الحكومة.

- تكتل مجموعة من قيادات الحزب ضد ممارسات الرئيس شيسانو وأنصاره الموجودين فى قيادة الحزب والحكومة، وأن أغلب هذه القيادات هى أن من الحرس القديم الذين عملوا مع سامورافضل رئيس الجمهورية الأول قبل اغتياله، وأن الرئيس الحالى اختلف معهم فى فترات متنوعة وأخرجهم من مناصبهم الحكومية، ومن بينهم السكرتير العام الجديد للحزب فهو من الأعضاء المؤسسين لحركة التحرير، وشغل منصب وزير الداخلية ومنصب وزير المواصلات ثم القوميسار السياسى للقوات المسلحة، وأخيرا ترك المناصب الحكومية وانتقل إلى بيئة رجال الأعمال، ولذلك تقول وسائل الإعلام إنه يمثل الموجة الجديدة من القيادات السياسية فى موزمبيق الذين اعتنقوا الماركسية من قبل ثم تحولوا عنها لاعتناق الليبرالية وممارسة النشاط الرأسمالى. ولهذا أكد فى خطبته لترشيح نفسه فى المؤتمر العام التزامه بموضوعين أساسيين هما محاربة الفساد وضمان حرية الصحافة فى البلاد، كما أكد ضرورة الاهتمام بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتحسينها فى أقاليم شمال الدولة.

٢٠٠٢/٧/٨

الانتخابات الرئاسية فى جامبيا

تستعد جامبيا لإجراء انتخابات تنافسية حول منصب رئيس الجمهورية فى شهر أكتوبر ٢٠٠١. ومن المعروف أن الرئيس يحيى جامع سوف يرشح نفسه فى هذه الانتخابات ، حيث سبق له الفوز بالمنصب فى انتخابات ١٩٩٦، وفى شهر أكتوبر ٢٠٠١ سوف تنعقد قمة الكومنولث فى أستراليا، وبين الحدثين ارتباط سياسى فقد قاد الضابط يحيى جامع انقلابا عسكريا عام ١٩٩٤ وأوقف الحياة السياسية الديمقراطية فى البلاد وأصدر مرسوما يحظر فيه على الأحزاب السياسية السابقة أن تزاول أى نشاط سياسى، كما حظر على جميع القيادات والزعامات الحزبية السابقة ممارسة أى نشاط فى الحياة العامة بالبلاد ويعرف هذا المرسوم برقم (٨٩).

وكان رد الفعل الانجلوفونى عنيفا فقد أوقفت المملكة المتحدة والولايات المتحدة والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى كل أنواع المعونات والتدفقات المالية والتزمت مؤسسات الاتحاد الأوروبى بالموقف الدولى ضد جامبيا، وتحرك الكومنولث مطالبا بالعودة إلى الحياة السياسية المدنية وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، ووضع جامبيا فى مرحلة تسمى فترة التدقيق والفحص لمراقبة ومتابعة تصرفات القيادة العسكرية الجديدة، وهذا أدى بالرئيس جامع إلى التراجع بالنسبة لتحديد الفترة الانتقالية، فبعد أن كان الإعلان عن أنها أربع سنوات، قبل أن تنتهى بعد سنتين فى عام ١٩٩٦ وأصدر دستورا وشكل حزبا يرأسه ورشح نفسه للانتخابات التنافسية التى فاز فيها بالرئاسة الأولى، وكان من الترتيبات التنظيمية التى أدخلها الدستور الجديد هو السماح بتشكيل أحزاب جديدة ترأسها قيادات جديدة، لهذا ظهرت فى الدولة أحزاب للمعارضة مثل الحزب الديمقراطى المتحد وحزب المصالحة الوطنية، وإن ظل الحظر ساريا بموجب المرسوم رقم ٨٩ على غيرها من الأحزاب.

ولهذا طلبت أحزاب المعارضة من لجنة الكومنولث المختصة بالتدقيق والفحص أن تضغط لإلغاء المرسوم رقم ٨٩ وقد استجاب الرئيس أخيرا ،لإصدار قرار بإلغاء هذا المرسوم ومن ثم بدأت الأحزاب السابقة على الانقلاب تعود للنشاط وفى مقدمتها حزب الشعب التقدمى

الذى كان يرأسه السير داود جاوارا الذى حكم البلاد بالأغلبية البرلمانية منذ الاستقلال عام ١٩٦٥ حتى أطاح به الانقلاب العسكرى فى عام ١٩٩٤، وهكذا تهيأت الدولة للمشاركة فى قمة الكومنولث القادمة مشاركة كاملة فى أكتوبر ٢٠٠١، مع عودة العلاقات الطيبة مع الكومنولث وسوف نرى مدى استجابة الكومنولث لطلب جامبيا بإرسال فريق من المراقبين لمراقبة العملية الانتخابية للعام ٢٠٠١، علما بأن الكومنولث رفض فى عام ١٩٩٦ أن يرسل هذا الفريق من المراقبين.

وتواجه البلاد أزمات سياسية وفضائح فساد، وآخرها فضيحة البترول النيجيرى، إذ سبق أن ساندت جامبيا حكومة نيجيريا العسكرية فى عهد سانى أباتشا، فقرر أن يهديها عشرين ألف برميل بترول يوميا منذ عام ١٩٩٦ حتى عام ١٩٩٨ وقامت جامبيا بالتعاقد مع شركة أوروبية لتسلم البترول وتسويقه مقابل ٥٥ مليون دولار سنويا، ولا أحد يعرف على وجه الدقة من الذى أبرم الاتفاق مع الشركة الأوروبية لأنها بموجب الاتفاق كانت تضع المبلغ فى حساب سرى فى البنك المتحد لما وراء البحار فى سويسرا، وظلت الصفقة سرية حتى انكشف الحساب السرى نتيجة نزاع قضائى بين حكومة جامبيا والشركة بشأن هذا الحساب السرى وبشأن رغبة الحكومة فى التعاقد مع شركة أخرى سوف تدفع سعرا أعلى.

ومن ناحية ثانية، فإن خلافا نشب بين الرئيس جامع ورئيس اللجنة الانتخابية المستقلة العاملة فى جامبيا طبقا للدستور الحالى، فقد طلبت الحكومة تأجيل الانتخابات البلدية المقررة فى نوفمبر ٢٠٠٠، ولكن رئيس اللجنة أصر على الموعد المحدد وطالب الحكومة بالالتزام بالدستور فلما رفضت الحكومة رفع رئيس اللجنة دعوى قضائية أمام المحكمة العليا طالبا إجبار الحكومة على تنفيذ وتطبيق إجراءات الانتخابات البلدية فى موعدها.

وقد أصدرت المحكمة قرارا ضد الحكومة، فلما صدر قرار المحكمة العليا قام رئيس الجمهورية بعزل رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة.

وقد شهد عام ٢٠٠٠ قيام اللجنة المالية فى البرلمان بإصدار تقرير عن الفساد الحكومى الذى انتشر واستشرى فى البلاد، واعتمدت اللجنة على تقارير ديوان المحاسبة ومكتب التراجع العام للدولة، وكان الحديث فى تقرير الفساد الحكومى على جميع المستويات الحكومية فى داخل

البلاد، وفى السفارات خارج البلاد، مما دعا الرئيس جامع إلى دعوة مؤتمر عاجل لحزبه وطلبت منه العمل الجاد ضد الفساد، فقرر الحزب تشكيل لجنة فى غاية الأهمية ، فالأصل أن الانقلاب العسكرى عام ١٩٩٤ كان ضد الفساد المنتشر فى جميع مؤسسات الدولة، فكيف يقبل الرئيس جامع هذا الوضع الفاسد فى عهده بعد أن حكم البلاد من عام ١٩٩٤؟ ومن جانب آخر، فقد أعلن أنه سيطبق قوانين الشريعة الإسلامية فى الدولة لاستئصال الفساد، ولم تصدر بعد الإجراءات المنظمة للتطبيق.

٢٠٠١/٩/١٧

التحول الديمقراطى فى دول لوزيفون

دول لوزيفون فى إفريقيا هى الدول الناطقة باللغة البرتغالية وعددها خمس دول مستقلة. وإذا أضفنا إليها دولة ناطقة بالأسبانية، وصل إجمالى عدد السكان إلى ٢٧ مليون نسمة، وهذه الدول تتعرض حاليا للجفاف والقحط على نطاق واسع. وهى فى حاجة ماسة لمعونات الدول المانحة، ولهذا فإن التحول الديمقراطى هو شرط أساسى للعلاقات الطيبة بين الجانبين. وقد بدأت عملية التحول الديمقراطى منذ أوائل عام ١٩٩١. ففى فبراير ١٩٩١ تمت الانتخابات التعددية التنافسية فى دولة الرأس الأخضر، وفشل رئيس الجمهورية فى إعادة انتخابه ونجح زعيم الحزب المعارض، وفى دولة ساوتومى وبرنسيب تمت الانتخابات التعددية فى مايو ١٩٩١ وفشل رئيس الجمهورية فى إعادة انتخابه ونجح منافسه فى الانتخابات، أما فى دولة غينيا بيساو فقد تمت الموافقة فى أكتوبر ١٩٩١ على إلغاء نظام الحزب الواحد والسماح بنظام تعدد الأحزاب. وإن لم تجر الانتخابات التنافسية حتى اليوم، ومثل هذا حدث فى دولة غينيا الاستوائية التى أقرت التحول إلى نظام ديمقراطى تعددى فى نوفمبر ١٩٩١. ولم يعقب هذا أى إجراء.

وبعد ثلاث سنوات من المفاوضات المتقطعة – توصلوا إلى اتفاق سلام مع جبهة رينامو المعارضة لإنهاء الحرب الأهلية التى استمرت ١٦ عاما وتم توقيع الاتفاق فى روما بوساطة من جانب إيطاليا والكنيسة الكاثوليكية وزيمبابوى وليسوتو وساهم أيضا فى التسوية السلمية تاينى زولاند رئيس شركة لونر صاحبة المصالح الكبرى فى إفريقيا. وقد سبق التمهيد لهذا الاتفاق بتغيير فى سياسة جنوب إفريقيا المؤيدة لجبهة رينامو المعارضة وقد زار دوكليرك موزمبيق فى يوليه ١٩٩٢ تأكيدا للعلاقات الجديدة ودعما للتوجه نحو التسوية وينص اتفاق السلام على وقف إطلاق النار وإلغاء السلاح اعتبارا من أول أكتوبر ١٩٩٢. ومشاركة المعارضة فى الحياة السياسية فى ظل دستور ديمقراطى تعددى ونظم أحزاب تنافسية، وانتخابات حرة فى فترة زمنية قادمة لا تزيد على عام، وأن يشرف عليها مراقبون من الأمم المتحدة والجماعات الأوروبية مع ضمانات دستورية وقانونية لعدم ملاحقة أو محاكمة المتمردين عن أعمالهم طوال فترة التمرد، ووضع ترتيبات لدمج قوات المتمردين فى جيش الدولة، وعلما بأن

حكومة موزمبيق كانت قد أصدرت تعديلات للدستور وللنظام السياسى فى البلاد بمقتضاها تحولت الأوضاع من الاشتراكية الماركسية والحزب الواحد إلى اقتصاديات السوق والنظام السياسى الليبرالى.

أما فى أنجولا فتستعد البلاد لإجراء أول انتخابات برلمانية ورئاسية فى ظل نظام ديمقراطى تعددى يوم ٣ سبتمبر ١٩٩٢، وكانت الحكومة قد سبق أن توصلت إلى اتفاق سلام ومصالحة مع حركة يونيتا المعارضة لإنهاء الحرب الأهلية فى ٣٠ مايو ١٩٩١ والتى استمرت لمدة ١٦ عاما. وقد توسط وأشرف على التوصل للاتفاق الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتى (سابقا) والبرتغال والأمم المتحدة والصليب الأحمر – وعلما بأن المفاوضات قد جرت فى فترة الحرب الباردة – وينص الاتفاق على إيقاف إطلاق النار وإقرار دستور ديمقراطى تعددى وإلغاء نظام الحزب الواحد والتحول إلى اقتصاد السوق، بدلا من النظام الماركسى. وتم وضع ترتيبات لاندماج قوات المتمردين فى جيش الدولة. مع النص على إجراء انتخابات حرة تنافسية قبل نهاية عام ١٩٩٢، ويشرف على تطبيق الاتفاقية لجنة مكونة من ممثلى الأطراف الدولية التى أسهمت بالوساطة بين الجانبين. كما أن حكومة جنوب إفريقيا كانت قد غيرت من سياستها وأوقفت معوناتها المنوعة لحركة يونيتا تمهيدا لعقد اتفاق المصالحة الوطنية. وأخيرا ، تبادلت حكومة جنوب إفريقيا وأنجولا العلاقات الدبلوماسية هذا الشهر. وفى إطار الاستعداد لإجراء الانتخابات أقر مجلس الأمن إرسال... مراقب للإشراف على العملية الانتخابات أقر شكاوى بالتزوير فى قيد أسماء الناخبين. وسوف ينضم المراقبون الجدد إلى ٣٥٠ مراقبا موجودين فى أنجولا للإشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار وتنفيذ اتفاق المصالحة الوطنية.

ومن جانب آخر، تعانى أنجولا من مشكلة إقليم كابندا – وهو سياسيا جزء من الدولة وإن كان جغرافيا منفصلا عنها، إذ يقع فى منطقة مصب نهر الكونغو وتحيط به أراضى زائير وينتج هذا الإقليم منفردا ٢:٣ إنتاج أنجولا من البترول وبه حركة سياسية مسلحة تطالب بالانفصال عن أنجولا وإقامة دولة مستقلة وخلال العام ١٩٩٢ انشق قائدان كبيران من قيادات يونيتا وانضما إلى الحركة الاستقلالية فى كابيندا ، وعلى الرغم من وجود أسباب اقتصادية وسياسية محلية لمطلب الانفصال إلا أن الصراع حول استثمار البترول له دور هام فى تصعيد المشكلة فالذى يستثمر البترول حاليا هو شركة جلف أويل الأمريكية ولها علاقات طيبة مع

حكومة أنجولا وقد استمر عملها طوال مدة الحرب الأهلية ولم يؤثر فى نشاطها قيام النظام الماركسى والحزب الواحد فى أنجولا من قبل. ولكن تشير الأنباء العالمية أن المصالح البترولية الفرنسية والبرتغالية لا ترضى عن هذا الوضع وأنها تدعم الحركة الانفصالية وذلك للرد على النشاط البترولى الأمريكى تجاه بترول الكونغو والكاميرون الذى يقع فى دائرة الاستثمار الفرنسى والأوروبى ولكن اعتقد أن هذه المنافسة المستترة وإن كانت مستمرة إلا أنها لن تتحول إلى تنافس وصراع علنى أو ما يسمى بلغة الاقتصاد «قطع رقبة».

١٩٩٢/٨/٢٤

بوتسوانا: ٤٠ سنة ديمقراطية

تحتفل بوتسوانا فى عام ٢٠٠٦ بالعيد الأربعينى لإعلان الاستقلال وبناء النظام الديمقراطى، واختارت الحكومة أسلوبا خاصا للاحتفالات، فهى تبدأ عام ٢٠٠٥ وتستمر لمدة عام، وتتنوع أساليب وفعاليات الاحتفالات طبقا لشعار المزيد من جذب الاستثمارات ومزيد من الإنتاج وتنوع مصادره، والمزيد من الصادرات وتراكم نتائج التنمية، وترتيبا على هذا تتعدد الأساليب من محاضرات وندوات فى المؤسسات العلمية فى دول أوروبية وأمريكية ودعوة وفود من المستثمرين ومؤسسات الاستثمار العالمية لزيارة مواقع الإنتاج والخدمات وتسهيلات التصدير والاستثمار الأجنبى، وإعادة نشر تقارير المؤسسات الدولية عن بوتسوانا مثل منظمة الشفافية العالمية ومؤتمر مكافحة الفساد والجرائم الاقتصادية والبنك الدولى والتنمية البشرية واللجنة الاقتصادية لإفريقيا بالأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية ومكافحة مرض الإيدز.. الخ، مع معارض ولوحات إحصائية تسجل التقدم والتغير فى أوضاع الدولة منذ عام ١٩٦٦.

ونعرض فى هذا المقال عددا من الحقائق التى وردت فى محاضرة رئيس الجمهورية ونشرتها المجلات المتخصصة:

- يقوم النظام الديمقراطى على أساس التعددية الإثنية والحزبية والتنافس الانتخابى فى مواعيد دورية محددة، ويقر الحريات الكاملة فى مجالات الرأى والتجمع والأديان، ويقر بوجود المعارضة ومشاركتها فى الانتخابات، وأنه لم يحدث توقف أو انقطاع فى تطبيق النظام الديمقراطى ولم تعرف البلاد محاولات الانقلاب أو التمرد لمدة ٤٠ سنة، وتنطبق على الانتخابات معايير الحرية والنزاهة والشفافية، وتشرف عليها لجنة انتخابية مستقلة تتولى المسئولية من تسجيل الأسماء وحتى إعلان النتائج، ويراقب الانتخابات وفود من المراقبين الأجانب والأفارقة.

- تولى رئاسة الدولة سيرتيسى خاما منذ عام ١٩٦٦ حتى عام ١٩٨٠، وبعد وفاته تولى الرئاسة كيتوميل ماسير حتى عام ١٩٩٨ واعتزل لأسباب صحية، وخلفه الرئيس الثالث «موجاو»، وخلال عمليات انتقال السلطة جرت تعديلات دستورية مثل النص الحالى، على

عدم جواز تولى الرئاسة الأولى أكثر من مدتين متتاليتين فقط وكل مدة ٥ سنوات، تخفيض سن الناخب إلى ١٨ عاما، منح النساء حقوق متساوية مع الرجال والنص على مسئولية اللجنة الانتخابية المستقلة فى الدستور.

- وتقول المحاضرة إن تجربة بوتسوانا فى مجال الاقتصاد تكشف عن أن الموارد والثروات الطبيعية مهما يكن عائدها المالى كبيرا فإنها لا تستطيع تنمية الدولة بدون استقرار سياسى حقيقى، وإدارة اقتصادية رشيدة وسياسة مالية سليمة، وإن خطوات التقدم والنهضة أساسها قيادة سياسية ملتزمة، وتوافق عام حول خطة التنمية كل خمس سنوات، وتدريب مستمر وكفء للموارد البشرية، وبنية تحتية متقدمة بالمعايير العالمية، وبالإضافة لهذا أورد الرئيس جداول وأمثلة إحصائية عن نمو الدخل القومى العام ومتوسط الدخل الفردى، وأرقام الصادرات، وأعداد الطلاب فى التعليم، وأطوال الطرق المرصوفة وأعداد التليفون المحمول.. الخ، وإن كان هذا يتم فى إطار الاقتصاد الحر وإنشاء وتفعيل مؤسسات المحاسبة والمراجعة والشفافية ومحاربة الفساد وتأكيد استقلال القضاء والصحافة الحرة. وأشار الرئيس إلى ما تقوم به الدولة فى مجالات مرض الإيدز على مستوى المستشفيات المتخصصة والعلاج والدواء وقيام المنظمات العالمية الصحية والإنسانية بمتابعة نشاط الدولة.

- ووجهت المحاضرة دعوة مفتوحة إلى مزيد من الاستثمارات والتعامل مع مزيد من المستثمرين الأجانب والأفارقة، على أساس مجموعة من المبادئ تلتزم بها الدولة من عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠١٦ وهى الاقتصاد الحر والإدارة الاقتصادية الرشيدة واحترام كامل للملكية الخاصة وقدسية التعاقدات التى توقعها الدولة مع المستثمرين من المواطنين ومن الأجانب.

من حق بوتسوانا أن تتباهى وتزهو بتجربتها الخاصة فى ضوء المبادئ والقواعد العالمية المعاصرة، لأنها إحدى التجارب الناجحة فى إفريقيا.

٢٠٠٥/٤/١١

انتخابات الرئيس فى غينيا بيساو

دعى الناخبون للإدلاء بأصواتهم يوم ١٩ يونيه ٢٠٠٥، لانتخابات رئيس الجمهورية وهذه هى الخطوة الأخيرة فى انتهاء النظام الانتقالى، تمهيدا لقيام النظام السياسى الدائم. وقد سبقت انتخابات رئاسة الجمهورية انتخابات أعضاء البرلمان فى مارس ٢٠٠٤ وفاز بأغلبية المقاعد فى المجلس الحزب الإفريقى لتحرير غينيا بيساو وكاب فيرد.

لقد بدأت الفترة الانتقالية فى عام ٢٠٠٣ عقب حدوث انقلاب عسكرى ضد رئيس الجمهورية المنتخب وقتذاك كومبا يالا، بدعوى سوء الإدارة وحله للبرلمان وإقالته للوزارات بدون سبب. مع عدم قيام الحكومة بدفع المرتبات للموظفين المدنيين والعسكريين وقد سارع رئيس الجمهورية بتوقيع استقالته وإعلانها عبر وسائل الإعلام. وتدخلت منظمة الدول الناطقة باللغة البرتغالية (لوزوفون) ومنظمة ايكواس والاتحاد الإفريقى والاتحاد الأوروبى، ولكن استقالة رئيس الجمهورية وضعت حدا للإجراءات وتم ترتيب الوضع على أساس عودة العسكر إلى المعسكرات وتعيين رئيس دولة انتقالى وتعيين حكومة انتقالية ثم إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية.

تنافس فى انتخابات رئاسة الجمهورية ١٣ مرشحا وكان فى مقدمتهم ثلاثة مرشحين هم، بكاى سانها (ويلقب بالمعلم لأنه درس فى مدارس إسلامية ثم قام بالتدريس لطلابها) وهو مرشح الحزب الإفريقى لتحرير غينيا بيساو وكاب فيرد، والرئيس السابق كومبا يالا مرشحا عن حزب الإصلاح والتجديد الاجتماعى، والجنرال السابق برناردو فييرا مرشحا مستقلا وهذا الجنرال سبق أن قاد انقلابا عسكريا ضد الحكومة عام ١٩٨٠ وحكم البلاد حتى عام ١٩٩٩ ثم جرى انقلاب ضده أدى إلى عودة الحكم المدنى وعاش الجنرال فى المنفى فى البرتغال حتى عاد لترشيح نفسه فى انتخابات رئاسة الجمهورية.

الملاحظة الأولى، فى هذه الانتخابات هى الاهتمام الدولى والإفريقى، ففى مناسبة الانتخابات أصدر مجلس الأمن الدولى بيانا، وكذلك صدر بيان عن الأمين العام للأمم المتحدة وبيان عن المفوض العام للاتحاد الإفريقى ألفا عمر كونارى، وكلها تهنئ الشعب والدولة بعودة الديمقراطية والدعوة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة. وأرسلت هذه الجهات الدولية

وغيرها فرقا من المراقبين الدوليين وعين الأمين العام للأمم المتحدة رئيس الموزمبيق السابق يواكيم شيسانو ممثلا له، وأرسل الاتحاد الأوروبى فريقا من ٩٠ مراقبا، وأرسلت منظمة دول اللوزوفون فريقا من ٣٠ مراقبا، وشارك مراقبون من ايكواس والاتحاد الإفريقى ومجلس الأمن والسلم الإفريقى، وبلغ إجمالى عدد المراقبين ٢٤٠ مراقبا وفى التقارير النهائية اجمعوا على أن الانتخابات جرت فى حرية ونزاهة وشفافية.

وطبقا لنص الدستور يجب أن يحصل الفائز بالرئاسة على ٥٠٪ على الأقل من أصوات المشاركين فى الاقتراع.

كان عدد المقيدين فى سجلات أسماء الناخبين حوالى نصف مليون مواطن وشارك منهم ٨٠٪ فى الانتخابات وأعلنت النتائج كالتالى:

المعلم باكاى سانها، حصل على ١٥٨ ألف صوت، والجنرال فييرا حصل على ١٢٩ ألف صوت، وكومبا يالا، حصل على ١١١ ألف صوت.

وترتب على هذا إعلان إعادة الانتخابات بين باكاى سانها والجنرال فييرا، ورفض كومبا يالا النتائج وطعن فيها بالتزوير ووجود مؤامرة دولية ضده، ولكن بعد التدخلات الإفريقية انتقل إلى السنغال وأعلن من هناك يوم ٢٠٠٥/٦/٢٨ أنه يقبل النتائج الانتخابية المعلنة من أجل مصلحة السلام والديمقراطية فى غينيا بيساو، واستطرادا نقول إن كومبا يالا سبق أن حاول فى مايو ٢٠٠٥، قبل إجراء الانتخابات الاستيلاء على قصر الرئاسة والإذاعة مع عدد من أنصاره بدعوى أنه ما زال الرئيس الشرعى المنتخب وأنه أجبر على توقيع استقالته كما أعلن أنه سحب الاستقالة ولكن الحكومة الانتقالية اتهمته بالكذب وطلبت من وزيرى الداخلية والدفاع اتخاذ الإجراءات اللازمة ضده، وسارع الرئيس عبد الله واد باقتراح تأجيل الانتخابات لتهدئة النفوس، ورفضت الحكومة الانتقالية الاقتراح واتهمت السنغال بالتدخل فى الشئون الداخلية لغينيا بيساو ولهذا تمت التسوية بإرسال طائرة سنغالية نقلت يالا إلى داكار وظل هناك حتى عاد للمنافسة فى الانتخابات.

تحدد يوم ٢٤ يوليو من العام ٢٠٠٥ موعدا لجولة الإعادة فى انتخابات رئاسة الجمهورية.

٢٠٠٥/٧/١١

الفصل الثانى

قضـــــايا

التحول الديمقراطى على خط الجنوب

الأنباء من تشاد والنيجر تثير الاهتمام، لقد توصلت الأطراف المدنية والعسكرية المتنازعة فى كل منهما إلى اتفاق لإيقاف النزاع المسلح، وانتهاج أسلوب الحوار السياسى من خلال إقرار دستور ديمقراطى تعددى وانتخابات برلمانية ورئاسية واحترام حقوق الإنسان، وهذه خطوة هامة نحو التحول الديمقراطى الذى يهدف إلى تهدئة وتطويق النزاعات الإثنية والقومية واللغوية والاقتصادية المتنوعة والمتشابكة فى كل من البلدين، والتوصل إلى حل سلمى بديلا من الاقتتال.

فى تشاد رضخت الحكومة للضغوط الخارجية والداخلية، وقبلت الأسلوب المعروف فى دول الفرانكفون الإفريقية، وتم فى يناير ١٩٩٣، عقد مؤتمر وطنى موسع تشارك فيه القيادات المدنية والعسكرية والاجتماعية والقبلية، وفى أوائل أبريل ١٩٩٣ اختتم المؤتمر أعماله بوضع ميثاق وطنى هو دستور انتقالى لمدة عام، تتم فيه انتخابات برلمانية ورئاسية، وتحكم البلاد حكومة انتقالية تمارس السلطة الكاملة، ويتحول رئيس الدولة إلى رئيس رمزى للبلاد، ويتحول المؤتمر الوطنى إلى برلمان مؤقت ينتخب رئيس الحكومة. أما فى النيجر فقد توصلت الأطراف السياسية فى الحكومة والمعارضة المدنية إلى مشروع دستور ديمقراطى تعددى طرح للاستفتاء فى ديسمبر ١٩٩٢ ووافقت عليه الأغلبية شبه الكاملة من المواطنين، وفى مارس من العام ١٩٩٣ جرت الانتخابات البرلمانية والرئاسية وتم انتخاب رئيس مدنى للجمهورية، وتدخلت السياسة الفرنسية بالوساطة، ونجحت فى توقيع اتفاقية إيقاف إطلاق النار بين الحكومة والمعارضة المسلحة التى تمثل شعب الأزواد، وبدأت مباحثات السلام بهدف تنظيم توزيع السلطات الإقليمية بين العاصمة وبين إقليم شعب الطوارق. وهذا الإجراء يهتدى بالتجربة الناجحة بالاتفاق بين حكومة مالى والمتمردين فى شمال البلاد من الطوارق والعرب، ويعرفون بشعب الأزواد فى مالى.

هذا الاتجاه العام وهذه الترتيبات الوطنية تشير إلى ملاحظة هامة، وهى أن جميع الدول الإفريقية الواقعة على خط الجنوب للدول العربية الإفريقية، يشهد هذا التحول الديمقراطى

من منطقة جنوب البحر الأحمر حتى سواحل المحيط الأطلسى، وهى دول الجوار الواقعة على خط التماس العربى الإفريقى، وهى السنغال والنيجر ومالى وتشاد وإثيوبيا وإريتريا. فإذا أضفنا إليها دولتين عضوين فى الجامعة العربية وهما جيبوتى وموريتانيا. أمكن القول إن خط الجنوب على المستوى الأفقى يتصف بالتحول الديمقراطى باستثناء السودان، وإن كانت الأنباء تشير إلى الرغبة فى إعادة تنظيم أدوات الحكم فى السودان عقب الانتهاء من الجولة الحالية من المفاوضات مع قيادة وفصائل الجيش الشعبى لتحرير السودان، وهى التى تجرى أبريل ١٩٩٣ فى عاصمة نيجيريا، وتظل هذه الرغبة معلقة على اتفاق السلام مع الجنوبيين.

والملاحظة التالية، هى أن أغلبية الدول الواقعة على الخط الجنوبى للحدود السياسية للدول العربية الإفريقية هى دول فرانكفونية، ومن الأمور المعروفة فإن السياسة الفرنسية لها دور سياسى فى التوجه والاتفاق، ولها دور اقتصادى فى دعم ومساندة النظم الديمقراطية الجديدة، أما فى إريتريا وإثيوبيا فيظهر دور السياسة الأمريكية فى دعم التوجه الديمقراطى، ومساندة نظم الحكم فى مواجهة عقبات وإشكاليات التحول فى الميادين السياسية والاقتصادية، وتشمل هذه المساندة إجراءات وخطوات مالية ومعونات متنوعة. ولا يقتصر الدعم بوجه عام على هاتين الدولتين بل تقف معهما باقى الدول المانحة.

والملاحظة الأخيرة، تتعلق باتجاه التغيير العام فى إفريقيا، وهو الفارق بين الثورة الأولى والثورة الثانية فى إفريقيا، كانت الثورة الأولى هى ثورة التحرر الوطنى وتصفية الحكم الاستعمارى فى القارة الإفريقية، وبدأت منذ منتصف الخمسينيات وأوائل الستينيات من هذا القرن، وكان الاتجاه من الشمال إلى الجنوب عبر الصحراء الإفريقية، فقد استقلت عام ١٩٥٦ ثلاث دول عربية هى السودان وتونس والمغرب، ثم استقلت غانا عام ١٩٥٧، واستقلت غينيا عام ١٩٥٨. وفى ١٩٦٠ عام الاستقلال الإفريقى استقلت ١٧ دولة إفريقية من بينها دول الجوار الواقعة على خط التماس العربى الإفريقى. بينما الثورة الثانية هى ثورة التحول إلى النظم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، والاختفاء التدريجى للنظم التسلطية والعسكرية وحكم الحزب الواحد، وقد بدأت هذه الثورة بالانتشار فى إفريقيا على الساحل الغربى للقارة ثم إلى مناطق الوسط والجنوب، وتلكأت موجات التغيير فى الدول الإفريقية الواقعة على امتداد الصحراء الإفريقية حتى أوائل التسعينيات. و يكتمل التحول الديمقراطى فى عام ١٩٩٣.

وترتيبا على هذا، فإن قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان أصبحت تحتل مكانا متقدما فى الفكر الإفريقى المعاصر، وتشهد على هذا المؤتمرات والبيانات الصادرة عن اجتماعات النخب الإفريقية المتنوعة مثل اجتماع كمبالا فى مايو ١٩٩١، وداكار فى مايو ١٩٩٢، وزنزبار فى فبراير ١٩٩٣، ونيروبى فى مارس ١٩٩٣. كما نوقشت القضية على مستوى المنظمات غير الحكومية والتجمعات الأكاديمية مثل اجتماع الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية فى يناير ١٩٩٣، واجتماع داكار بشأن الديمقراطية والمجتمع المدنى فى مارس ١٩٩٣، ومن المتوقع أن تشهد القمة الإفريقية القادمة فى القاهرة الحديث من جانب المشاركين فيها عن قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان.

١٩٩٣/٤/١٩

معادلة الأمن والديمقراطية جنوب خط الاستواء

ظهرت خلال النصف الثانى من شهر سبتمبر ١٩٩٨ تغييرات أو تعديلات فى عدد من المواقف والسياسات المتفاعلة فى المنطقة الإفريقية جنوب خط الاستواء، وتم هذا فى إطار التحركات العالمية والإقليمية التى تقوم بها الدول ذات الاهتمام والمصالح فى المنطقة وتفسير هذا القول يظهر فى قراءة سياسية لمؤشرات الأحداث والاجتماعات والاتصالات والتى تجمع على التالى:

- الربط بين أوضاع الأمن والديمقراطية فى دولتى ليسوتو والكونغو الديمقراطية.
- الأسلوب الأوحد هو الحل السياسى التفاوضى بين أطراف النزاعات.
- عدم التنديد أو الرفض الصريح للتدخل العسكرى فى هاتين الحالتين، إنما المطلب هو انسحاب القوات الأجنبية بدون تسمية الدول المتدخلة، مع ترتيبات إقليمية لحفظ السلام ومباشرة الحوار السياسى بين الأطراف المتنازعة.

عقدت منظمة سادك («سادك»: منظمة تضم ما يُعرف بمجموعة التنمية لدول الجنوب الإفريقى) قمتها فى موريشيوس، وأكدت مبدأى الأمن والديمقراطية، وقال الرئيس مانديلا إن المنظمة تلتزم بالسلام والاستقرار وهما مقدمة لانتقال سلمى للديمقراطية، وقد أغضب هذا الموقف الرئيس كابيلا خاصة لامتناع المنظمة عن إدانة رواندا وأوغندا، وهذا الموقف العام ينسجم مع قرارات قمة دول عدم الانحياز الأخيرة، ومن ناحية ثانية، فوضت المنظمة كلا من رئيسى زامبيا وتنزانيا للتفاوض والاتصالات مع رئيسى أوغندا ورواندا حول قضايا وقف إطلاق النار وانسحاب القوات الأجنبية وتنظيم قوة إقليمية لحفظ السلام.

ومن الأنباء المعلنة فى هذا المناخ العام ما قالته حكومة أوغندا من أن قواتها موجودة فى أراضى الكونغو الديمقراطية بموجب اتفاق سابق بينها وبين الرئيس كابيلا للمطاردة الساخنة للمتمردين الأوغنديين الموجودين هناك أو القادمين من جنوب السودان.

دعا الرئيس الحاج عمر بونجو لعقد قمة من دول منطقة وسط إفريقيا فى عاصمة بلاده، وقد حضرها الرئيس كابيلا ، وصدرت القرارات بمساندة حكومة الكونغو الشرعية والتنديد بالعدوان (بدون تسمية الدول المعنية) ، وبالعمل من أجل تسوية سلمية للنزاع ونشر قوة إقليمية لحفظ السلام.

والملاحظة هى أن أغلب دول منطقة وسط إفريقيا هى دول فرانكفونية وليست لها مشاركة عسكرية فى النزاع، وهذا يدعو للسؤال عن موقف السياسة الفرنسية التى سبق أن اتخذت موقفا متباعدا عن النزاع العسكرى، وكانت فى هذا تتوازى مع موقف السياسة الأمريكية تجاه النزاع.

تحولت الأنظار إلى تطورات الأحداث فى دولة ليسوتو، إذ هى تشهد اضطرابات سياسية متصاعدة بين الحكومة والمعارضة منذ أغسطس ١٩٩٨ ، وقد تدخلت دولة جنوب إفريقيا بالوساطة السياسية لعقد حوار سياسى بحثا عن حل تفاوضى بين الجانبين، وحيث أن المعارضة كانت فى موقف متشدد تجاه نتائج الانتخابات البرلمانية التى جرت فى مايو ١٩٩٨ والتى تتهم الحكومة بتزويرها على الرغم من وجود إشراف دولى يتكون من ١٨٠ مراقبا، وقد تعقدت الأوضاع بانشقاق فى القوات المسلحة وما ينذر من محاولة انقلاب عسكرى بعد حصار المنشقين للقصر الملكى فى العاصمة ماسيرو، ولهذا طلب الملك ورئيس الوزراء معونة عسكرية من دولة جنوب إفريقيا تحت إشراف منظمة سادك، والملاحظة هنا هى استجابة دولة جنوب إفريقيا ودولة بتسوانا للتدخل العسكرى وإرسال قوات مسلحة وشرطة لضبط الأمن والدفاع عن النظام الديمقراطى المنتخب. وتلى هذا الإجراء قتال مسلح وموجة من الحرائق والنهب والتدمير فى العاصمة، وتفيد الأنباء بأن الهدوء يعود تدريجيا وأن قوات التدخل باقية حتى يتأكد الأمن واستقرار النظام الديمقراطى.

هذه الأحداث والإجراءات والاتصالات تتم فى إطار من السياسات الأمريكية والأوروبية لها استثمارات اقتصادية تحسب بأرقام فلكية، ولها مشروعات سابقة لإنشاء قوات لحفظ السلام الإفريقى بدعم أوروبى أمريكى وتشكيل وتدريب قوات فى الدول الإفريقية تكون جاهزة للعمل أو للاستدعاء فى حالات حفظ السلام فى القارة الإفريقية، وفى هذا الإطار نشير أيضا إلى

المظلة الأمريكية التى تعبر عن نفسها بشبكة من الترتيبات والعلاقات وتنتقى دول ارتكاز فى المناطق الإفريقية بالجنوب والشرق والوسط والغرب وتسمى حاليا باسم الشراكة الأمريكية الإفريقية. والمعنى الذى أقصده فى هذه الفقرة هو أن الاختلافات فى المواقف والسياسات والرؤى بين الأطراف الأوروبية والأمريكية من جانب والأطراف الإفريقية المتدخلة من جانب آخر، لم تصل إلى ذروة التناقض أو التقاطع الحاد الذى ينذر أو يهدد بأزمة على المستوى الإقليمى أو على المستويات الداخلية للدول، كما أن الدول الإفريقية المتدخلة أو الراغبة فى التدخل ما زالت أمامها مساحات أو قنوات للتفاهم وللحل الوسط وللتسويات السياسية، ومن المؤشرات التى تؤخذ فى الاعتبار فى هذا المجال قرار مجلس الأمن الأخير – الصادر فى نفس الفترة الزمنية – والذى يطلب إيقاف إطلاق النار وانسحاب القوات الأجنبية (بدون تسمية الدول) كما يطلب حلا سلميا للنزاع بأسلوب الحوار السياسى بين الأطراف المتحاربة، ومثل هذا المعنى هو مضمون التصريح الأمريكى الصادر بشأن الموضوع.

١٩٩٨/١٠/٥

اعتزال الرؤساء فى إفريقيا جنوب الصحراء

تجرى فى يونيه ١٩٩٩ الانتخابات التشريعية فى دولة جنوب إفريقيا، وفى أبريل ١٩٩٨ جرت الانتخابات الرئاسية فى جيبوتى، وفى كل من المناسبتين تكررت ظاهرة إعلان رئيس الجمهورية عن رغبته فى عدم ترشيح نفسه لفترة رئاسية قادمة وأنه لن يخوض الانتخابات القادمة.

لقد حدثت هذه الظاهرة من قبل فى دول إفريقية انجلوفونية ودول إفريقية فرانكفونية وكان عام ١٩٨٠ قد شهد، لأول مرة فى تاريخ إفريقيا جنوب الصحراء، إعلان الرئيس ليوبولد سنغور رئيس السنغال عن اعتزاله منصب الرئاسة وترشيح خليفته ليتولى المنصب بدلا منه، ثم تكررت الحالة بعد ذلك فى خمس دول إفريقية انجلوفونية وفرانكفونية. والعلامة البارزة فى هذه الظاهرة هى أن الرئيس الذى يعلن الاعتزال يكون شاغلا للمنصب الأول فى دولته، وأنه لا يوجد مانع قانونى فى نصوص الدستور السارى يمنعه من إعادة ترشيح نفسه للمنصب، خاصة أنه يرأس الحزب الحاكم وأنه يتمتع بتأييد واضح على مستوى أعضاء الحزب وعلى مستوى الناخبين فى الدولة. كما أن هؤلاء الرؤساء كانت لكل منهم مكانة دولية على المستوى العالمى، أو على المستوى الإفريقى بدرجات منوعة. ومن ناحية ثانية، فإن الحالات السابقة على ما حدث فى عام ١٩٩٩ تمت جميعا فى فترة الحرب الباردة والصراع العالمى السابق.

تقول الدراسات السياسية التى تعرضت لبحث هذه الظاهرة إن الأسباب العامة لهذا القرار كانت نتيجة لقرار فكرى سياسى من جانب الرئيس بأنه أدى الدور التاريخى فى حياة بلاده وأنه تحمل المسئوليات وأعباء الحكم لمدة طويلة، وأن الوقت قد حان لترتيب مستقبل نقل السلطة إلى أجيال وقيادات أخرى من داخل الحزب الحاكم تضمن استمرار ودوام رؤية الرئيس المعتزل وتصوراته لنهضة وتقدم الدولة والمجتمع والسياسات التى أرساها ومارسها لمدة طويلة. ومن ناحية أخرى، فإن بعض هذه الحالات صاحبتها أسباب صحية من بينها المرض أو تقدم العمر. ولكن فى جميع هذه الحالات كان الرئيس يسمى خليفته ومرشحه لتولى المنصب كما يتولى أمور ترتيب ترشيحه فى داخل الحزب الحاكم وفى عملية الانتخابات التالية.

لقد أشرت إلى أن الرئيس سنغور كان أول هذه الحالات، فقد قاد بلاده إلى الاستقلال عام ١٩٦٠ بعد أن كانت خاضعة للاستعمار الفرنسى، وتولى منصب الرئاسة الأولى باستمرار وفاز

فى جميع الانتخابات التى خاضها حتى قرر الاعتزال فى ديسمبر ١٩٨٠، ورشح من بعده عبدو ضيوف رئيس الوزراء والسكرتير العام للحزب الذى تولى الرئاسة منذ يناير ١٩٨١.

الرئيس الحاج أحمدو أهيدجو الذى شغل منصب الرئاسة منذ إعلان استقلال الكاميرون عام ١٩٦٠، واستمر فى منصب الرئاسة الأولى عبر انتخابات رئاسية متتالية، وفى عام ١٩٧٥ أجرى تعديلا فى الدستور استحدث بموجبه منصب رئيس للوزراء، اختار له بول بيا الذى كان يشغل منصب الأمين العام لمكتب رئاسة الجمهورية، وفى نوفمبر ١٩٨٢ قرر الاستقالة وسلم السلطات الرئاسية إلى رئيس الوزراء بحكم الدستور، وأجرى الانتخابات وفاز بمنصب الرئاسة الأولى فى الانتخابات المتتالية، وتتردد شائعات أن الأطباء الفرنسيين الذين كانوا يعالجون أحمدو أهيدجو أخبروه بأن مرضه خطير وأن أيامه معدودة، ولذلك أسرع بالترتيب لنقل السلطة إلى خليفته فى الرئاسة الأولى، ولكنه توفى عام ١٩٨٣.

الرئيس سياكا ستيفنز رئيس سيراليون، ومسيرة حياته فيها استثناء عن باقى الحالات، فقد استقلت بلاده عام ١٩٦١ وانضمت للكومنولث البريطانى، ولكنه كان زعيم حزب المعارضة فى البرلمان، وفى انتخابات عام ١٩٦٧ فاز حزبه بالأغلبية فى الانتخابات وتهيأ ستيفنز لتولى رئاسة الوزراء، فحدث انقلاب عسكرى لمنعه من تولى المنصب، ولكن سرعان ما حدث انقلاب عسكرى مضاد أعاد الحكم المدنى وسلم له السلطة فى أبريل ١٩٦٨، ولما تحولت سيراليون إلى النظام الجمهورى تولى منصب الرئاسة الأولى حتى عام ١٩٨٥ حين أعلن رغبته فى الاعتزال، واختار الجنرال جوزيف مومو قائد الجيش، خلفا له واعتمد الحزب الحاكم الترشيح وخاض الانتخابات الرئاسية وفاز فيها.

الرئيس جوليوس نيريرى قاد بلاده تنجانيقا للاستقلال فى ديسمبر ١٩٦١، فلما استقلت زنزبار فى ديسمبر ١٩٦٣ حدث فيها انقلاب مسلح فى يناير ١٩٦٤، ثم دخلت الدولتان فى اتحاد فيدرالى باسم تنزانيا، وتولى منصب الرئاسة الأولى وخاض جميع الانتخابات الرئاسية وفاز فيها، وفى عام ١٩٨٤ أجرى تعديلات فى الدستور تنص على أن الرئيس يشغل منصب الرئاسة فترتين متتاليتين فقط، كل منها خمس سنوات، وأعلن عن عزمه الاعتزال وتخلى عن المنصب عام ١٩٨٥ ورشح حسن معينى خلفا له وحصل له على تأييد الحزب الحاكم وخاض الانتخابات وفاز فيها.

الرئيس حسن جوليد، قاد بلاده للاستقلال عام ١٩٧٧ وشغل منصب رئيس الجمهورية وخاض جميع الانتخابات الرئاسية، ولكن فى أوائل عام ١٩٩٩ أبلغ حزبه بعدم الرغبة فى الترشيح للرئاسة، ورشح خليفته إسماعيل عمر جيلى الذى منحه الحزب الحاكم تأييده ثم خاض الانتخابات فى أبريل ١٩٩٩ وفاز فيها بالرئاسة.

الرئيس نيلسون مانديلا انتخب فى البرلمان فى عام ١٩٩٤ رئيسا للجمهورية وشغل المنصب حتى العام ١٩٩٩، ثم أعلن عن رغبته فى عدم تجديد فترة رئاسته ولم يرشح نفسه فى الانتخابات ورشح نائبه تابومبيكى خلفا له فى رئاسة الجمهورية.

١٩٩٩/٥/١٠

تداول السلطة فى الجنوب الإفريقى

يشهد عام ٢٠٠٤ إجراء انتخابات لرئاسة الجمهورية فى عدد من الدول الكبرى بإقليم الجنوب الإفريقى؛ ولذا بدأت الدراسات الإفريقية المتخصصة فى دراسة موضوع الحراك السياسى فى الأحزاب والمنظمات السياسية التى سوف تتنافس فى هذه الانتخابات خاصة الحزب الحاكم فى دول الإقليم، والمقصود من مصطلح الحراك السياسى هو صعود أفراد أو وجوه جديدة إلى مواقع القيادة والمناصب العليا فى الأحزاب بدلا من أفراد أو وجوه أدت دورها السياسى أو انقضت فترة شغلها لهذه المناصب طبقا لنص قانون الحزب أو دستور الدولة؛ ولذلك تشهد الفترة من أواخر عام ٢٠٠٣ وأوائل عام ٢٠٠٤ اجتماعات المؤتمرات القومية للأحزاب لاختيار مرشحيها الجدد لمنصب رئاسة الجمهورية وغيره من المناصب الشاغرة... وفيما يلى نستعرض، باختصار، التغييرات المتوقعة:

- فى أنجولا، سوف ينعقد المؤتمر العام للحزب الحاكم بعد إعلان رئيس الجمهورية الحالى إنه لن يرشح نفسه فى الانتخابات القادمة وسوف يكتفى برئاسة الحزب الحاكم ولهذا سوف يختار المؤتمر مرشح الحزب لرئاسة الجمهورية، وفى المعركة الانتخابية القادمة سوف يواجه هذا المرشح منافسة شديدة مع مرشح حزب يونيتا المعارض الذى، بدوره، سوف يعقد مؤتمره العام لتسمية مرشحه فى انتخابات الرئاسة الأولى عام ٢٠٠٤.

- فى ناميبيا أعلن رئيس الجمهورية الحالى عدم ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية فى الانتخابات القادمة طبقا لنص الدستور الذى يسمح بثلاث فترات متتابعة، ولهذا ينعقد مؤتمر الحزب الحاكم لاختيار مرشحه لرئاسة الجمهورية فى انتخابات عام ٢٠٠٤، ويكتفى رئيس الجمهورية الحالى برئاسة الحزب الحاكم.

- فى موزمبيق، لن يرشح رئيس الجمهورية الحالى نفسه للانتخابات الرئاسية القادمة، لأن النص الدستورى يسمح بولايتين متتاليتين فقط؛ ولهذا ينعقد مؤتمر الحزب الحاكم خلال عام ٢٠٠٤ لتسمية مرشحه لرئاسة الجمهورية، ويرشح مؤتمر حزب المعارضة الرئيسى مرشحه فى معركة الرئاسة.

- فى زيمبابوى، ينعقد الحزب الحاكم مؤتمره القومى فى النصف الأول من شهر ديسمبر ٢٠٠٣ لاختيار اسم نائب رئيس الجمهورية بدلا من النائب الذى توفى فى سبتمبر ٢٠٠٣؛ ولاختيار اسم قائد عام القوات المسلحة بدلا من القائد العام الذى تقاعد لبلوغه سن الستين فى شهر نوفمبر من العام نفسه. ويشهد الحزب الحاكم حاليا مشاورات واتصالات علنية وغير علنية بين الأجنحة والجماعات الإثنية والجهوية لاختيار اسم المرشح خاصة نائب الرئيس، لأن التكهنات تشير إلى أن الرئيس موجابى قد يعتزل المنصب قبل نهاية المدة الدستورية المقررة. ومن ثم يتولى السلطة نائبه، وسوف يكون النائب هو مرشح الحزب فى الانتخابات القادمة.

- فى جنوب إفريقيا، التى تشهد انتخابات رئاسة الجمهورية فى النصف الأول من عام ٢٠٠٤، وطبقا للنص الدستورى يجب أن يقدم كل حزب يتنافس فى الانتخابات اسم المرشح للرئاسة الأولى واسم نائبه وسوف يكون الرئيس مبيكى هو مرشح الحزب الحاكم للفوز بفترة رئاسية ثانية طبقا للنص الدستورى الذى يحدد تولى الرئاسة بفترتين متتاليتين فقط، وينعقد المؤتمر القومى العام للحزب الحاكم خلال شهر ديسمبر ٢٠٠٣، أو أوائل شهر يناير مما يثير الصراع حول تسمية اسم نائب رئيس الجمهورية، فالأجنحة المتنوعة فى داخل الحزب بينها خلاف شديد حول اسم النائب الحالى جاكوب زوما الذى توجه إليه اتهامات بتلقى رشاوى وعمولات فى صفقة أسلحة عقدتها الدولة مع شركة فرنسية، خاصة أن نائب الرئيس فى هذه الانتخابات يكون هو مرشح الحزب لمنصب رئاسة الجمهورية عام ٢٠٠٩.

- فى تنزانيا، قضى رئيس الجمهورية الحالى فى منصبه فترتين رئاسيتين متتاليتين، وطبقا للنص الدستورى فلن يرشح نفسه فى الانتخابات عام ٢٠٠٥، وسوف يجتمع الحزب الحاكم لاختيار اسم المرشح لرئاسة الجمهورية واسم نائبه، لأن نظام التداول فى مناصب القيادة العليا فى تنزانيا يشترط أن يكون رئيس الجمهورية القادم من زنزبار وأن يكون نائبه من البر الإفريقى، ولذلك تجرى الاتصالات السرية والعلنية للاتفاق حول اسم المرشح للرئاسة الأولى من بين السياسيين فى جزيرة زنزبار وجزيرة بمبا.

خلاصة القول إن الانتخابات فى هذه الدول وفى بعض الدول الصغيرة فى إقليم الجنوب الإفريقى، سوف تؤدى إلى صعود الوجوه الجديدة ليس على مستوى الأفراد فقط، بل يصحب

صعود الأفراد إلى المناصب العليا صعود أقسام هامة وجديدة من النخب الفاعلة فى الأحزاب المنتصرة فى الانتخابات المقبلة، وبالتالى تشهد المنطقة ودولها خلال هذه الفترةتطبيقات منوعة لموضوع تداول السلطة بين الأحزاب المتنافسة أو بين أجيال القيادات والشخصيات فى داخل كل حزب يفوز فى الانتخابات.

٢٠٠٣/١٢/٨

الديمقراطية تتقدم فى الجنوب

شهد النصف الأول من عام ٢٠٠٤ ثلاثة انتخابات ديمقراطية اتصفت بالحرية والنزاهة، وتابعتها وسائل الإعلام والاتصال العالمية، فى دولة جنوب إفريقيا فى أبريل ٢٠٠٤، وفى ماليزيا فى مارس ٢٠٠٤، وفى الهند فى مايو ٢٠٠٤.. وهذه المناسبة أدت إلى بداية نشر دراسات تحليلية مقارنة حول الانتخابات وأسباب نجاح التجارب الديمقراطية فى هذه الدول، بسبب أنها تقع فى الجنوب وليست من الدول الأوروبية والأمريكية، ويعرض المقال عددا من الملاحظات السياسية التمهيدية حول الموضوع.

● الملاحظة الأولى، هى أن الدول الثلاث خضعت للاستعمار البريطانى قبل إعلان قيام الدولة الحديثة المستقلة فى الهند عام ١٩٤٧ وفى ماليزيا عام ١٩٥٧، وإتمام التحول الديمقراطى وتصفية النظام العنصرى فى جنوب إفريقيا عام ١٩٩٤، وقد تمسكت الدول الثلاث بالنظام الديمقراطى ومؤسساته السياسية والحزبية ولم تشهد انقلابات عسكرية أو نظام الحزب الواحد، ولكن البناء السياسى مختلف بين هذه الدول، فالهند دولة فيدرالية برلمانية لها رئيس جمهورية يمثل رمز السلطة ولا يزاولها، لأن السلطة فى مجلس الوزراء الاتحادى مع النص الدستورى على سلطات برلمانات وحكومات الولايات المكونة للاتحاد الهندى، وماليزيا دولة فيدرالية برلمانية يرأسها ملك منتخب دوريا من مجلس السلاطين والحكام وكذلك فإن السلطة التنفيذية فى مجلس الوزراء مع النص الدستورى على مستويات السلطة التشريعية والتنفيذية للولايات المكونة للاتحاد الملاوى، أما جنوب إفريقيا فهى جمهورية موحدة وتتكون من ولايات أو أقاليم تتقاسم السلطة على المستوى الوطنى طبقا للنص الدستورى، ويرأسها رئيس يجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة الوزراء، والملاحظة المهمة فى هذه الصور الدستورية والسياسية هى عدم تطابق توزيع السلطات بين المركز والأقاليم، فكل دولة لها نمط توزيع خاص بين المستوى الوطنى الاتحادى وبين المستوى الإقليمى للولايات.

● الملاحظة الثانية، هى الاختلاف والتباين فى التركيب الاجتماعى لكل دولة من هذه الدول الثلاث فهى غير متطابقة فى البنية الاجتماعية، وإن كانت كل منها تتكون من خليط عديد من الأصول العرقية والإثنية واللغات والأديان والمواريث الفكرية والعادات والتقاليد الحضارية، ولكن الأصل فى بناء النظام السياسى الديمقراطى فى كل منهما هو بناء دولة مدنية علمانية

تحترم الأديان والثقافات ولكنها تقوم على أساس المساواة فى المواطنة والحقوق والحريات لكل مواطن، وتسمح بالتعددية الحزبية بدون قيود سياسية أو قانونية تتعلق بالأعداد أو العقائد السياسية والاقتصادية.

- الملاحظة الثالثة، هى أن هذه الدول انشأت لجنة انتخابية مستقلة بموجب النص عليها فى الدساتير، وحدد النص صلاحيات وسلطات هذه اللجان وتشكيلها من شخصيات مستقلة، وتتولى هذه اللجان إدارة العملية الانتخابية من تسجيل أسماء الناخبين فى السجلات إلى عمليات الاقتراع والإدلاء بالأصوات فى مقار اللجان الانتخابية حتى إعلان النتائج والبت فى الشكاوى والطعون، وقرارات اللجنة المستقلة نهائية ومقبولة من جميع الأطراف الحزبية على جانبى الحكومة والمعارضة.

- الملاحظة الرابعة، إن قيمة العملية الانتخابية ودور اللجنة المستقلة تظهر فى أن إجراء الانتخابات يتم فى وقت واحد على المستوى الوطنى وعلى المستوى الإقليمى، ولذلك فمن الأمور الطبيعية أن تتعدد الأحزاب والمنظمات السياسية التى تشارك فى العملية الانتخابية على المستوى الوطنى أو على المستوى الإقليمى، كما أنه من الملاحظ أيضا أن التحالفات الحزبية أو الائتلاف الحزبى هو الطابع العام فى الانتخابات فى هذه الدول، وكل ائتلاف أو تحالف يقوده حزب كبير وتنضم إليه أحزاب متوسطة أو صغيرة على المستوى الوطنى أو الإقليمى، ومن ثم فإن تشكيل الحكومات الوطنية أو الإقليمية يأخذ شكل التحالف أو الائتلاف الحزبى.

الملاحظة الخامسة، تتعلق بالمناقشات والدراسات الخاصة بأسباب نجاح الديمقراطية فى هذه الدول، وليس هناك إجماع حول سبب واحد أو مجموعة موحدة من الأسباب، ولكن يوجد اتفاق حول وجود القيم الآسيوية التى تتكون من مكونات تقليدية ولكنها تقبل مكونات حديثة من القيم الليبرالية والديمقراطية، ولهذا يقال إن الديمقراطية فى آسيا تسمى أحيانا ديمقراطية معدلة، وهذا القول ينطبق على الديمقراطية فى إفريقيا جنوب الصحراء حيث توجد قيم إفريقية موروثة، وانضمت إليها وتداخلت فيها مكونات حديثة من القيم الليبرالية والديمقراطية الأوروبية، ولهذا يظهر التباين والاختلاف حول مستويات التطبيق الديمقراطى فى دول إفريقيا جنوب الصحراء، مثل السنغال ومالى ومثل تنزانيا وبوتسوانا وجنوب إفريقيا وكينيا وموريشيوس.

٢٠٠٤/٥/٢٤

الانتخابات فى جنوب إفريقيا

عندما أصدر الرئيس دوكليرك قرارا بإعلان الطوارئ فى إقليم ناتال ومنطقة كوازولو، كانت – وما زالت – العملية الانتخابية القادمة فى جنوب إفريقيا هى التى تتحكم فى تفكيره وإجراءاته، من حيث توقيت الإعلان ورد الفعل الإفريقى والعالمى، ومؤشرات التصويت المتوقعة فى إنتخابات يومى ٢٦ و ٢٧ أبريل ١٩٩٤. وقبل كل هذا لا ينسى أحد أن الرئيس دوكليرك ورفاقة من المدنيين والعسكريين على جانبى الحكومة والمعارضة، هم من سلالة الأمة البيضاء التى صنعت هذه الدولة بحدودها السياسية ومجتمعاتها البشرية ونموها الاقتصادى. ومن أجل بقاء الدولة ودوام وجودها ارتكبت الأمة البيضاء أبشع الجرائم ضد الإنسانية عبر تاريخ مستمر منذ ٣٥٠ عاما، وفى المرحلة الراهنة فإن هذه القيادات البيضاء تقبل التراجع والتنازلات، وتتماشى مع الحلول الوسط والمساومات، ولكن لا تقبل مطلقا ولا تستسلم لتقسيم الدولة أو تفكيكها إلى دويلات وإمارات.

لقد خصص الدستور المؤقت السارى حاليا المادة (٣٤) من الفصل الثانى لإجراءات إعلان وإنهاء حالة الطوارئ لمدة أدناها ٢١ يوما وأقصاها ثلاثة أشهر، ويشير فى الفقرة الأولى من المادة (٢٥) إلى حقوق الأشخاص المعتقلين، كما ينص فى الترتيبات الانتقالية الراهنة التى تسبق إجراء وإعلان نتائج الانتخابات الديمقراطية القادمة، على أن إعلان حالة الطوارئ هو من حقوق رئيس الدولة بناء على توصية تصدر من المجلس التنفيذى الانتقالى بأغلبية أعضائه، ومن الملاحظ أن وزير القانون والنظام فى الحكومة أصدر فى الأسبوع الأول من مارس ١٩٩٤، قرارا باعتبار (٥٣) مدينة متنوعة فى البلاد مناطق اضطرابات، وهذا الإجراء هو خطوة تعتبر قانونا تمهيدا لإعلان حالة الطوارئ، كما سبق استخدام القوات المسلحة لإقرار الأمن والنظام فى المستوطنات السوداء ببوتسوانا وترانسكاى وسيسكى.

إن الاستراتيجية الانتخابية للرئيس دوكليرك وحزبه تقوم على تحالف الأقليات أو تحالف أغلبيات فى إطار هذه الأقليات، وبهذا يتمكن من تأسيس وجود قوى فى السلطة التشريعية المنتخبة، والحصول على نصيب له قيمة فى مناصب السلطة التنفيذية على مستوى المؤسسات

الإقليمية والمركزية، وهذه الأقليات هى البيض والملونون والهنود (الآسيويون) ويضاف إلى هذا أصوات جماعات إثنية إفريقية وتنظيمات اجتماعية سوداء ترى مصالحها فى التحالف مع حزب الحكومة، ومن هنا توجد قيادات مهمة فى حزب الحكومة ترى أهمية التفاهم أو التحالف مع حزب إنكاثا الحرية وشعب الزولو، ولكن بوتوليزى رئيس الحزب تمسك بموقف العداء المطلق تجاه مانديلا والمؤتمر الإفريقى، وكان لعدائه أسبقية وأولوية على أى تفكير للتحالف والتفاهم مع حزب الحكومة. ووصل به الأمر إلى التأثير على ابن أخيه ملك الزولو حتى قام بإعلان استقلال وانفصال مملكة الزولو عن الدولة يوم ١٩ مارس ١٩٩٤، وتم الإجراء قبل قيام القاضى جولد ستينى يوم ٢٠ مارس بإعلان تقرير يفيد بتورط بعض كبار القادة فى الشرطة والأمن بتهريب الأسلحة إلى المتطرفين البيض وعقد صفقات أسلحة لحساب حزب انكاثا وتدريب متطوعين لحساب الحزب بهدف منع الانتخابات الديمقراطية وإشعال العنف والحرب الأهلية فى البلاد.

ويتصف إقليم ناتال عامة بأهميته المتزايدة فى إطار الحركة التجارية والاقتصادية للدولة، فهو الواجهة المفتوحة على المحيط الهندى والخليج والشرق الأقصى، وتقيم فيه أغلبية البيض المتحدثين باللغة الإنجليزية، وفيه تجمع عمالى إفريقى وفئات الطبقة الوسطى السوداء من أعراق وإثنيات متنوعة، ويضم حوالى ٨٠٪ من تعداد الأقلية الهندية (الآسيويين) الذين يصل إجمالى عددهم إلى مليون شخص، ومعنى هذا أن ١٢٪ من اجمالى الناخبين فى الإقليم سيكونون من الهنود. واستطرادا نشير إلى حقيقة ميزانية الحكم بمنطقة كوازولو فقد بلغت عام ١٩٩٣ حوالى ٣ مليون راند (مليون دولار أمريكى) تدفع حكومة جنوب إفريقيا منها حوالى ٨٠ ٪ من ميزانية الدولة. والتوقف عن الدفع معناه انهيار مؤسسات الحكم القبلى وتوقف صرف المرتبات والمعاشات والإنفاق الرسمى الذى يتولاه الملك وعمه رئيس الوزراء.

لقد تابع الرأى العام الإفريقى والعالمى تطورات الأوضاع فى جنوب إفريقيا، ويوجد إجماع لتأييد الخط السياسى لكل من دوكليرك ومانديلا، وبلغ التأييد والدعم الإفريقى الذروة بانعقاد قمة هرارى يوم ١٩ مارس ١٩٩٤ التى حضرها الرؤساء الأفارقة أعضاء لجنة الجنوب الإفريقى، واستمعوا إلى تقرير عن الموقف والاتصالات التى أجراها الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية، وأصدروا بيانهم الذى يرحب بالانتخابات القادمة، ويدين العنف المتصاعد

وتورط كبار قيادات الأمن فى أعمال العنف، ويطالب الأطراف الإفريقية بالتسامح والمصالحة لإيقاف المجازر وتهيئة الظروف لانتخابات سلمية، وأدان التهديدات بمقاطعة الانتخابات أو عرقلتها، ودعا مانديلا وبوتوليزى للتعاون.

أما الرأى العام الدولى فتعبر عنه مواقف وسياسات الدول الأوروبية والأمريكية التى تدعم وتساند الانتخابات الديمقراطية وتندد بالعنف والمقاطعة الانتخابية، ومن الأمثلة الرسالة المشتركة التى أرسلها الرئيس الأمريكى ورئيس الوزراء الانجليزى والبيان الصادر أخيرا عن مجلس الآمن، وتشكيل لجنة وساطة بين مانديلا وبوتوليزى من هنرى كيسنجر واللورد كارنجتون، وإرسال وفود المراقبين للإشراف على حرية ونزاهة الانتخابات، بالإضافة إلى الوفود الإفريقية التى شكلتها المنظمة وبعض دول القارة.

وبجوار تنفيذ إجراءات حالة الطوارئ واتجاه قوات الجيش إلى إقليم ناتال وكوازولو لإقرار الأمن والنظام ووضع حد لأعمال العنف - فإن الإعلان عن المفاوضات ما زال قائما بين دوكليرك ومانديلا من جانب وبوتوليزى وذويليتين ملك الزولو من جانب آخر، وعلى الرغم من تأجيل موعد المفاوضات من قبل، إلا أن الأنباء تفيد بتحديد الموعد فى شهر أبريل من العام ١٩٩٤، كما تفيد بأن دوكليرك ومانديلا لديهما الاستعداد لقبول التسويات والتنازلات فيما عدا تأجيل الانتخابات والانفصال.

١٩٩٤/٤/١١

عهد التغيير فى جنوب إفريقيا

تطورت الأوضاع والأحداث فى دولة جنوب إفريقيا منذ يناير ١٩٩٢، وقد قمت بنشر العديد من الدراسات والتحليلات لإيضاح ومؤشرات التغيير الكبير الذى نما وتجذر فى بنية المجتمع وهياكل الدولة ومؤسسات الحكم. وقد وصلت موجات التغيير إلى ذروتها بعد الإنتهاء الرسمى للنظام السياسى والاجتماعى العنصرى، والإعلان عن رموز العهد الجديد مثل العَلَم والنشيد الوطنى وسريان نصوص الدستور الانتقالى، كما تمت عملية الاقتراع فى أول انتخابات ديمقراطية متعددة الأحزاب، وتتوالى بعد ذلك الخطوات المقررة سلفا فى الدستور الانتقالى من إعلان النتائج واجتماع مجلسى البرلمان وانتخاب رئيس الدولة وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية فى إطار مبادئ تقاسم السلطة بين الأحزاب الفائزة بمقاعد البرلمان.

كانت معركة الانتخابات البرلمانية حدثا انتهزته وسائل الإعلام الدولية لعرض مختلف المشاكل والقضايا التى سوف تواجه النظام الجديد فى الدولة، كما احتوت بيانات وإعلانات الأحزاب المتنافسة على الكثير من التصورات والبرامج المتنوعة لحل القضايا العاجلة والآجلة فى المجتمع وحتى لا نكرر هنا ما سبق أن تناولناه، فسوف اختار قضية اعتقد أنها ستكون من أكثر الموضوعات إثارة للتفكير والنقاش فى الفترة الزمنية القادمة والمحددة لوضع وإصدار الدستور الدائم فى الدولة، وهى قضية الفيدرالية وتوزيع وتقاسم السلطة بين المركز والأقاليم.

لقد ظهرت القضية منذ اليوم الأول للمفاوضات بين الأطراف السياسية الراغبة فى التحول الديمقراطى بالوسائل السياسية، ثم ازدادت الأهمية نتيجة للإتفاقات والمساومات التى حدثت بين دوكليرك ومانديلا من جانب وقيادات جبهة الحرية البيضاء وحزب الحرية انكاثا الأسود، وترتب عليها مشاركتها فى الانتخابات البرلمانية، كما أجيز اتفاق دستورى خاص بالاعتراف بدور ملك ومملكة الزولو فى الدستور الدائم للبلاد. وبذلك أصبحت القضية وتفاصيل توزيع السلطات ونماذجها مطروحة على جدول أعمال الجمعية التأسيسية كجزء من مجموعة المبادئ والقواعد التى يشترط أن يتضمنها الدستور الدائم بدون تعديل أو تغيير، والتى تمارس المحكمة الدستورية دورا وصلاحيات كاملة بشأن التأكد من وجودها وعدم المساس بها فى الدستور الجديد الدائم للبلاد.

إن نموذج الدولة المركزية هو نموذج ناجح فى تاريخ دول أوروبا الغربية وقد ارتبط بالتطور

الدستورى والديمقراطى لهذه الدول، وتعتبر سويسرا هى الاستثناء التقليدى فى غرب أوروبا من النموذج المركزى، ولقد تأثرت بهذا النموذج دول إفريقية وآسيوية كثيرة عند إعلان استقلالها وقيام الدول الحديثة بعد الاستقلال. ولكن النظرة الفاحصة فى أزمة الدولة المستقلة التى تواجهها الدول الإفريقية والآسيوية تشير إلى أن نقل هذا النموذج والتمسك به هو من أول أسباب الأزمة نظرا لغياب الأوضاع الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية التى تصاحب بناء هذا النموذج وتدعم فعاليته ونجاحه، ولهذا بدأت الأنظار والأفكار السياسية تتجه إلى تجريب نماذج أخرى لتوزيع السلطة وبناء نظم الحكم، وهذه التجارب ظهرت تاريخيا فى مجتمعات لكل منها خصائص وسمات وظروف فيها اختلاف عن مسيرة ونتائج التطور السياسى والاقتصادى والقومى الأوروبى، ونشير إلى تجربة الولايات المتحدة الأمريكية، وتجربة كندا، وتجربة البرازيل، أما فى آسيا فنشير إلى تجربة الهند، وتجربة الملايو، وتجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، وفى إفريقيا إلى تجربة نيجيريا وتنزانيا وإثيوبيا.

وهذه النماذج الاتحادية أو الفيدرالية تشترك فى قاعدة واحدة وتختلف فيما عداها، تتفق فى المبدأ والأساس لتوزيع السلطة وتقاسمها بين العاصمة المركزية والأقاليم نتيجة التعدد الثقافى والقومى والإثنى والدينى والاجتماعى، وتختلف فى تفاصيل وأساليب وآليات ومستويات التوزيع والتفاعل والضبط والتوازن بين الأطراف الدستورية والقانونية والسياسية التى يعبر عن مراكزها وقوتها وخصوصيتها الدستور الدائم للدولة ومن ثم فإنه لا يكفى أن يقال إن هذا دستورى فيدرالى أو اتحادى، إنما من الضرورى أن تتم المفاوضات والصياغات والمساومات بين الأطراف فى جمعية تأسيسية أو مؤتمر دستورى بهدف التراضى العام والقبول العام والتنسيق العام بين سلطات المركز وسلطات الأقاليم، وأن النظرة الفاحصة توضح الفروق بين صياغات وآليات الدستور الهندى مقارنا بدستور الولايات المتحدة الأمريكية، والدستور الكندى مقارنا بدستور الملايو أو دستور الإمارات العربية المتحدة. ٥

واعتقد أن مناقشات وصياغات الجمعية التأسيسية فى دولة جنوب إفريقيا تتجه لدراسة وتمثيل النماذج الفيدرالية الجديدة فى أسيا مثل الهند والملايو وكذلك فى كندا، حيث تتعدد وتتنوع بعمق شديد المرجعيات الثقافية والتراكم التاريخى والسياسى لأوضاع التباين الإثنى والقومى واللغوى، ومع ذلك توصلت هذه التجارب إلى أطر دستورية وقانونية تقبلها الأطراف السياسية وتدير العملية السياسية التنافسية فى داخلها.

١٩٩٤/٥/٩

الانتخابات الرئاسية فى أوغندا

فى النصف الأول من مارس ٢٠٠١، جرت الانتخابات الرئاسية التنافسية فى أوغندا بين ستة مرشحين لشغل منصب الرئاسة الأولى لمدة خمس سنوات قادمة، وفاز فيها الرئيس يورى موسيفينى لدورة ثانية. وأخيرة، طبقا لنص الدستور الصادر عام ١٩٩٥. وقد حصل على ٦٩,٣٪ من إجمالى أصوات الناخبين المشاركين فى الاقتراع، وبذلك يكون الرئيس موسيفينى هو الذى يحكم الدولة منذ عام ١٩٨٦ حتى عام ٢٠٠٦.

النظام السياسى القائم فى أوغندا بدأ بوصول الرئيس موسيفينى قائدا لحركة وجيش المقاومة الوطنية إلى كمبالا العاصمة عام ١٩٨٦، بعد حرب أهلية طويلة. وكان موسيفينى يحمل أفكاره السياسية لحكم الدولة على أساس أن جيش المقاومة الوطنية، والقوات المسلحة للدولة وحل ما هو غير هذا من تنظيمات مسلحة سابقة، واعتبار حركة المقاومة الوطنية هى التنظيم السياسى الشامل لأى نشاط سياسى فى داخل الدولة. ولذلك وضع شعار « كلنا حركة المقاومة» موضع التطبيق، خاصة أن فترة الحرب الباردة كانت على وشك الانتهاء، وبالتالى انتهت فرصة تطبيق نظام الحزب الواحد، وتحت ضغوط انفراد السياسة الأمريكية باليد العليا فى أمور منطقة الوسط الإفريقى، وفى إطار دعوتها للتحول الديمقراطى القائم على مبادئ حقوق الإنسان وحريات الإعلام والتعدد الحزبى، لذلك اختار موسيفينى موقفا وسطا بين الأفكار الأمريكية والأوروبية الجديدة وأفكاره السابقة على عملية السيطرة على أدوات الحكم فى البلاد، وهى تتلخص فيما يسمى بالديمقراطية بدون أحزاب سياسية، فقد صار للشخصيات العامة حق النشاط السياسى بصفة فردية، ولكن الأحزاب ممنوعة بحكم القانون من النشاط المنظم والمشاركة المنظمة فى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية، وهى لذلك لا تحصل على دعم مالى من الميزانية العامة، نظرا لعدم الاعتراف القانونى بوجودها ونشاطها، واقتصر النشاط والدعم المالى على حركة المقاومة الوطنية الحاكمة.

وفى النصف الأول من التسعينيات من القرن العشرين دعا موسيفينى إلى انتخابات لتشكيل جمعية تأسيسية لوضع دستور دائم للبلاد، وصدر الدستور عام ١٩٩٥ ويحتوى على نص صريح يقول بأستمرار وجود نظام حركة المقاومة الوطنية كما يدعو لها ويطبقها موسيفينى، وإنه فى عام ٢٠٠٠ (بعد خمس سنوات) سوف يدعو الشعب إلى الأستفتاء حول عودة الحزبية السياسية ونشاطها القانونى الدستورى فى تسيير أموز الحكم، ومنذ عام ١٩٩٨ نشطت أجهزة

الدولة والطبقة الحاكمة سياسيا وأدوات حركة المقاومة فى التهيئة الفكرية للاستفتاء ضمانا لنتائجه، وفعلا فى عام ٢٠٠٠ جرى الاستفتاء وكانت النتيجة هى الموافقة على آراء وتطبيقات الرئيس موسيفينى تجاه الديمقراطية. وخلال هذه الفترة الزمنية التى أعقبت إصدار دستور ١٩٩٥ رشح الرئيس موسيفينى نفسه للرئاسة الأولى وفاز بها عام ١٩٩٦، ثم رشح نفسه لولاية ثانية وفاز بها عام ٢٠٠١.

فى انتخابات٢٠٠١ تنافس ضده خمسة مرشحين ويعتبر كيزا بيسيجى أهمهم فى ميدان المنافسة، فهو عضو سابق فى حركة وجيش المقاومة الوطنية مع موسيفينى من اليوم الأول للحرب الأهلية، ثم شغل مناصب عسكرية فى القوات المسلحة ومناصب فى الوزارة وأدوات الحكم، ولكنه انشق على الحركة ومفاهيمها فى عام ١٩٩٩ على أساس الدعوة لنظام ديمقراطى كامل يقوم على وجود التعددية الحزبية الفعالة فى الحياة العامة وفى الانتخابات وفى البرلمان، كما أنه تحدث عن انتشار الفساد بشكل واسع فى الدولة بالمعنى الإقتصادى والمالى، وأن الإصلاحات الاقتصادية والتنمية التى حققها الرئيس موسيفينى لم يستفد منها الفقراء، إنما اكتسب فوائدها ومغانمها الأغنياء، وأن الوقت قد حان للتغيير. ومن جانب آخر أشار كيزا إلى أن التدخلات الأوغندية فى حرب الكونغو قد حولت بنود الميزانية من الخدمات التعليمية والصحية إلى الإنفاق العسكرى، وأن محاولات الحكومة للتوصل إلى حل عسكرى مع جبهات وفصائل التمرد لم تثمر، بل أدت إلى مزيد من الدمار وتدمير مناطق الشمال والغرب وخطف الأطفال الأوغنديين الصغار لتجنيدهم فى حركات التمرد وهى جيش الرب للمقاومة وجبهة التحالف الديمقراطى اللتان تنطلقان من مواقع فى جنوب السودان وغرب الكونغو، ولذلك دعا كيزا إلى حل سياسى تفاوضى.

لقد حصل كيزا بيسيجى على ٢٧,٨٪ من إجمالى أصوات المقترعين المشاركين فى هذه الانتخابات، وحصل موسيفينى على ٦٩,٣٪ من هذه الأصوات، ولكن الملاحظة الهامة هى أن الناخبين الأوغنديين قد تزايدت النسبة المئوية للغائبين والممتنعين منهم عن المشاركة فى التصويت فى هذه الانتخابات، إذا قورنت هذه النسبة المئوية بما حدث فى انتخابات الرئاسة عام ١٩٩٦ وفى انتخابات الجمعية التأسيسية لوضع الدستور عام ١٩٩٥، وهذا مؤشر على وجود تيار رفض فى داخل البلاد ضد النظام السياسى القائم.

٢٠٠١/٣/٢٦

التحول الديمقراطى فى أوغندا

عقد المؤتمر العام لحركة المقاومة الوطنية (الحزب الحاكم) اجتماعه يوم ٢٦ مارس ٢٠٠٣، وتحدث الرئيس موسيفينى فى جلسة الافتتاح داعيا إلى قرار التعددية الحزبية الكاملة بتعديل الدستور للسماح بحرية تكوين ونشاط الأحزاب السياسية فى الدولة، وتحدثت المناقشات فى الاجتماع عن الدعوة إلى استفتاء عام حول التعديل الدستورى فى عام ٢٠٠٤، استعدادا لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية فى عام ٢٠٠٦.

لقد جرت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية فى عام ٢٠٠١، وفاز فيها الرئيس موسيفينى بالولاية الثانية لرئاسة الجمهورية لمدة خمس سنوات، وفازت حركة المقاومة الوطنية (حزب الرئيس) بأغلبية مقاعد البرلمان، وطبقا للنص الحالى للدستور الأوغندى لا يجوز للرئيس موسيفينى ترشيح نفسه لولاية ثالثة. ومن ناحية ثانية، فإن أوغندا تتابع نجاح تجربة الانتخابات التنافسية على مستوى الرئاسة الأولى ومستوى البرلمان فى كينيا ومن قبلها فى تنزانيا، ويزداد المؤيدون فى الرأى العام وفى داخل حركة المقاومة الوطنية، لتطبيق هذا النموذج فى أوغندا، ومن ناحية ثالثة، فإن الدول المانحة وفى مقدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا تضغط منذ مدة سابقة من أجل استكمال التحول الديمقراطى برفع الحظر عن تكوين ونشاط الأحزاب السياسية وتنظيم انتخابات دورية تنافسية، وقد انضم إليهما البنك الدولى وصندوق النقد الدولى فى المطالبة بتحول ديمقراطى كامل، وفضلا عن هذا فإن الدول الأخرى التى تباشر الاستثمار فى أوغندا تطلب هذا، ولما كانت أوغندا مثلا طيبا على نجاح وتنوع الاستثمارات الأجنبية فإن الرئيس موسيفينى يفكر كثيرا فى عدم إغضاب هذه الجهات الأجنبية.

وعلى الجانب الآخر للحياة السياسية فى أوغندا، فإن زعماء وقيادات المعارضة السياسية للحكومة الحالية أقاموا دعوى قضائية أمام المحكمة الدستورية العليا فى أوغندا ضد قانون التنظيم السياسى الذى أصدره البرلمان طبقا لمقترحات الحكومة، ويطلبون الحكم بعدم دستوريته، وجرى السجال فى المحكمة بين جانبى الحكومة والمعارضة حول عدد من مبادئ هذا القانون الذى ينص على حظر تكوين ونشاط الأحزاب خارج كمبالا العاصمة، ويحظر تسيير مواكب ومسيرات حزبية بدون سابق إذن حكومى على طلب مقدم من هذه الأحزاب

فى فترة زمنية معينة مع السماح بالتنافس فى الانتخابات بدون الاستناد إلى اسم حزبى أو قاعدة حزبية منظمة رسميا. وفى شهر مارس ٢٠٠٢ قررت المحكمة الدستورية بإجماع قضاتها الخمسة بعدم دستورية هذا القانون.

ويضاف إلى ما سبق أن الاتجاه إلى التحول والإصلاح الديمقراطى تسانده مخاوف حقيقية فى أوساط الحزب الحاكم، وهو الخوف من عدم الحصول على الأغلبية اللازمة فى انتخابات ٢٠٠٦، ولهذا فإن مقترحات التحول والتعددية الحزبية يصاحبها حديث عن تعديل المادة الدستورية الخاصة بفترات رئاسة الجمهورية، حيث إن الحديث يدعو إلى التعديل للسماح للرئيس موسيفينى بالترشيح لفترة ولاية ثالثة، وهذا ينطبق عليه وعلى غيره من المتنافسين فى الحاضر والمستقبل، ويرى المؤيدون فى الحزب الحاكم أن اسم الرئيس موسيفينى يتصف بالنزاهة وعدم التورط فى فضائح الفساد وأنه مازال له دور فى حياة أوغندا، ومن ثم فإن احتمالات فوزه فى الانتخابات القادمة كبيرة ويترتب على هذا إعداد حزمة تعديلات دستورية وعرضها على الاستفتاء الشعبى فى ٢٠٠٤.

ويحظى تعديل فترات الرئاسة الأولى بتأييد الرئيس موسيفينى شخصيا، لأنه يرى أن المتنافسين على خلافته كثيرون فى داخل قيادات الحزب، وهو شخصيا لا يريد أن يقع فى خطأ مثلما حدث فى كينيا عندما رشح الرئيس الأسبق موى شخصية لخلافته فى الرئاسة الأولى فى الحزب، ومن ناحية ثانية، فإن الاتهامات المتنوعة الصادرة من جهات دولية مثل الأمم المتحدة ومن وسائل الإعلام العالمية بشأن انتشار الفساد بين قيادات الحزب الحاكم، خاصة الأسماء التى شاركت سياسيا وعسكريا فى حرب الكونغو قد تدعو المواطنين إلى حجب الثقة والأصوات الانتخابية عنها فى انتخابات ٢٠٠٦، علما بأن انتخابات ٢٠٠١ شهدت نجاح الرئيس موسيفينى بنسبة ٦٩,٣٪ من الأصوات، وحصل منافسه كيزا بيسيجى على ٢٧,٨٪ من أصوات الناخبين، وتقول وسائل الإعلام العالمية إن الحكومة تلاعبت فى حوالى ١٥٪ إلى ٢٠٪ من الأصوات، لتأكيد خسارة المنافس وفوز الرئيس.

الإضافة الأخيرة هى أن أوغندا أعلنت رسميا انضمامها إلى التحالف الدولى المؤيد للحملة الأمريكية على العراق أسوة بإثيوبيا وإريتريا ورواندا وهى دول فى حوض النيل.

٢٠٠٣/٤/١٤

التعدد الحزبى فى أوغندا

يوم ٢٨ يوليو ٢٠٠٥ أدلى الناخبون فى أوغندا «٨,٥ مليون» بأصواتهم فى الاستفتاء الذى دعت إليه الحكومة حول السماح للأحزاب السياسية والنشاط الحزبى بالوجود القانونى فى الدولة وكان السؤال هو: هل توافق على فتح المجال فى الساحة السياسية الأوغندية للسماح لكل من يرغب فى الانضمام إلى أحزاب ومنظمات سياسية متنوعة من أجل التنافس لاكتساب السلطة والقوة السياسية؟

أعلنت لجنة الانتخابات المستقلة أن ٤٧٪ من إجمالى الناخبين أدلوا بأصواتهم وأن ٩٢,٥٪ وافقوا بالإجابة «نعم» ويترتب على هذا سريان تعديل فى دستور ١٩٩٥ الذى نص على عدم عودة الحياة الحزبية التعددية وأبقى البلاد تحت حكم التنظيم السياسى الواحد «حركة المقاومة الوطنية بقيادة موسيفينى» ولكن نص أيضا على دعوة الناخبين إلى استفتاء حول عودة الحياة الحزبية التعددية بعد خمس سنوات عام ٢٠٠٠، وإذا لم يوافق الناخبون فيدعى إلى استفتاء ثان فى عام ٢٠٠٥.

بدأت الحملة السياسية للاستفتاء بخطاب للرئيس موسيفينى استمر ثلاث ساعات نقلته الإذاعة الأوغندية «راديو وتليفزيون» ودعا الرئيس المواطنين إلى المشاركة فى الاستفتاء والإجابة بنعم حتى تشهد البلاد تفعيل التعددية الحزبية، وقال الرئيس صراحة أنه كان ضد مبدأ التعدد الحزبى فى أوغندا منذ استولى على السلطة عام ١٩٨٦ لأسباب تتعلق بالتاريخ السابق فى عهد ميلتون أوبوتى وعهد عيدى أمين وأنه قاد حركة المقاومة الوطنية لتخليص البلاد من الفساد السياسى والاقتصادى والتخلف، وإنه فى ظل حكم التنظيم السياسى الواحد الذى استمر ١٩ عاما سجلت البلاد معدلات عالية فى التنمية وفى استكمال البنية الأساسية والخدمات ولكنه قال إن ضغوط ومطالب الدول المانحة الأوروبية والأمريكية هى إقرار الحياة الديمقراطية والتعددية، وإنه رضخ لهذه المطالب والضغوط، ولذا يطلب من الشعب والناخبين الموافقة فى الاستفتاء.

حدث انقسام على مستوى الحزب الحاكم وعلى مستوى منظمات المعارضة والمجتمع المدنى ففى داخل الحزب الحاكم كانت الأغلبية مع الرئيس موسيفينى ولكن أقلية ظلت تتمسك بحكم

التنظيم السياسى الواحد، وقد وافق الرئيس موسيفينى على السماح للأقلية أن تدعو إلى رأيها بين الناخبين، أما على مستوى المعارضة فقد تحالفت ستة منظمات كبرى ضد مبدأ الاستفتاء ودعت إلى مقاطعته تأسيسا على أن حقوق الإنسان تشمل الحق فى الرأى والتعبير وتشكيل منظمات وجمعيات سياسية أو الانضمام إليها، ولهذا فمن غير المقبول أن تقوم الحكومة باستفتاء المواطنين حول حقوقهم الأساسية ومن ناحية أخرى رصدت الحكومة ١٢,٦ مليون دولار لتغطية تكاليف ونفقات الاستفتاء وتطلب المعارضة توفيرها وإنفاقها لصالح المواطنين. وعلى عكس هذا الموقف دعت منظمات حزبية ومدنية إلى المشاركة فى الاستفتاء لتعديل الدستور والتخلص نهائيا من حكم التنظيم السياسى الواحد خاصة أن الدول المانحة سوف تضمن وتراقب حياد وحرية ونزاهة الإدلاء بالأصوات، وأن الحكومة لن تستطيع تخويف أو ترويع المواطنين ويضاف إلى هذا رغبة الرئيس موسيفينى ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية فى مطلع عام ٢٠٠٦، وفى حالة إجازة التعديل والموافقة فى الاستفتاء فسوف تتمكن الأحزاب والمنظمات المعارضة من منافسته فى انتخابات ٢٠٠٦.

ومن ناحية ثانية، شهد شهر يوليو ٢٠٠٥ موافقة البرلمان على تعديل المادة ١٠٥ من الدستور وتمت الموافقة على حذف الفقرة الثانية من النص الدستورى وهى الفقرة التى كانت تحدد فترات الولاية الرئاسية بفترتين متتاليتين متصلتين فقط، ونظرا لأن الرئيس موسيفينى يحكم فى فترة الولاية الثانية التى سوف تنتهى فى مايو ٢٠٠٦ ويرغب فى ولاية ثالثة لذلك تم حذف النص الدستورى وترك الباب مفتوحا أمام من يرغب فى الترشيح.

الآراء المنشورة تقول إن الرئيس موسيفينى سوف يقوم بالتفاوض مع الدول المانحة التى عارضت تعديل النص الدستورى الخاص بفترات رئاسة الجمهورية، وإنه يستطيع بعد الاستفتاء عقد صفقة سياسية مقابل إعادة التعددية الحزبية والتنافس الحزبى وحرية زعماء هذه الأحزاب والقيادات السياسية فى الترشيح لمنصب رئاسة الجمهورية فى انتخابات عام ٢٠٠٦ مع حقه أيضا فى الترشيح لهذا المنصب.

الساحة السياسية فى أوغندا تشهد الآن شعار التغيير السياسى مطبقا على أرض الواقع فى التنافس الانتخابى عام ٢٠٠٦.

٢٠٠٥/٨/١٥

ما بعد تعديل الدستور فى أوغندا

كانت ذروة المناقشات والإجراءات حول تعديل الدستور والاستفتاء الشعبى فى شهر يوليو ٢٠٠٥، ولكن فيما بعد انتقلت الآراء والاستعدادات إلى المرحلة التالية حتى يوم ١٢ مارس ٢٠٠٦ وهو الموعد المحدد لإجراء انتخابات رئيس الجمهورية وأعضاء البرلمان ورؤساء الأقاليم (المحافظات).

بوجه عام الموضوع مطروح فى داخل كل حزب على جانبى الحكومة والمعارضة وتتلخص المواقف والقضايا فى التالى:

- يجب فى البداية أن يعقد كل حزب مؤتمره القومى العام للمناقشة وإعداد قوائم المرشحين لهذه الانتخابات وأسرع حزب الرئيس موسيفينى إلى تحديد آخر نوفمبر ٢٠٠٥، موعدا لعقد مؤتمره. وتواجه أكبر أحزاب المعارضة قضايا لا بد من الاتفاق حولها قبل تحديد موعد انعقاد المؤتمرات القومية، ومن الأمثلة الحزب الديمقراطى وحزب مؤتمر الشعب. يواجهان موضوع اختيار رئيس لكل حزب حيث إن الرئاسة الحالية عمرها متقدم جدا لدرجة أنه من الضرورى اختيار قيادات أصغر فى العمر وأكثر فى النشاط. أما منتدى التغيير الديمقراطى فإن رئيسه كيزا بيسيجى هرب سرا بعد انتخابات عام ٢٠٠١ إلى جنوب إفريقيا، ويقيم هناك، بسبب توجيه اتهامات إليه بالتآمر ضد رئيس الدولة. وأعلن أنه يريد العودة ويطلب ضمانات حكومية بعدم اعتقاله ومحاكمته، وتشير الأنباء إلى تدخل جهات انجلوفونية مثل سكرتارية الكومنولث لحل هذه المشكلة، كما أنه أعلن عن رغبته فى الترشح ضد الرئيس موسيفينى فى انتخابات عام ٢٠٠٦، خاصة أنه حصل على ٢٧٪ من إجمالى أصوات الناخبين فى انتخابات عام ٢٠٠١

- من القضايا المطروحة على أحزاب المعارضة أيضا. هل تتفق هذه الأحزاب، وعددها كبير ووزنها السياسى متنوع، على ترشيح مرشح واحد فى انتخابات رئاسة الجمهورية؟ وبالنسبة لانتخابات البرلمان هل تتفق هذه الأحزاب على قائمة موحدة للترشيح فى الانتخابات التشريعية؟ الآراء متعددة، ففى بعض الأحزاب من يستحسن تأجيل الترشيح فى انتخابات الرئاسة الأولى حتى عام ٢٠١١، وهو موعد الانتخابات الرئاسية التى تلى عام ٢٠٠٦ — وفى بعضها الآخر من يقول بالتركيز أولا على الانتخابات التشريعية بهدف حصول الأحزاب

المعارضة على أكبر عدد من مقاعد البرلمان لتكوين معارضة برلمانية قوية ضد حزب الرئيس موسيفينى، وهناك رأى متفائل يرى إمكانية حصول أحزاب المعارضة، إذا اتفقت على قائمة موحدة على أغلبية المقاعد البرلمانية وتشكل الحكومة وتسبب صداعا دائما لرئيس الجمهورية فى السنوات الست المقبلة.

● من القضايا المطروحة أيضا أن أحزاب المعارضة بدأت فى إعلان مطالبها من الحكومة لضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة عام ٢٠٠٦ على مستوى المقاعد البرلمانية مع التهديد فى حالة عدم استجابة الحكومة بأن تقاطع الانتخابات القادمة.

● ومن بين هذه المطالب قطع العلاقات بين مؤسسات الحكومة على المستوى الوطنى والمستوى الإقليمى ومؤسسات الحزب الحاكم، فهم يقولون إن الحزب الحاكم ينفق من ميزانية الدولة ويستفيد من إنفاق الحكومة فى مجالات المعونات الاجتماعية والثقافية والرياضية، وأعلنت بعض الأحزاب رغبتها فى قيام الحكومة بتقييد دور فرقة الحرس الخاص للرئاسة التى يصل عددها إلى حوالى عشرة آلاف جندى ويقودها الابن الأكبر لرئيس الجمهورية، ويتصل هذا الحديث بالتساؤل عن دور وتأثير الميليشيات المسلحة التى شكلتها الحكومة لمكافحة ومحاربة المتمردين المسلحين فى ريف الشمال والغرب من أقاليم الدولة ويطالب البعض بحلها أيضا.

● آخر القضايا المثارة هى قضية الفساد الحكومى ومطالبة أحزاب المعارضة بإصدار الحكومة تقريرا عن التحقيق فى التلاعب والعجز الذى ظهر فى إنفاق الأموال المخصصة لأوغندا من الصندوق العالمى لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، إذن تقرير صندوق النقد الدولى يقول إن أوغندا سحبت ٤٥ مليون دولار أمريكى فى بحر سنتين من إجمالى ٢٠٠ مليون دولار أمريكى مخصصة لبرامج فى أوغندا، وأن التلاعب حدث عند تحويل هذا المبلغ إلى عملة أوغندا للإنفاق منه بواسطة إدارات وزارة الصحة. وردت الحكومة بتشكيل لجنة قانونية للتحقيق، ولكن المعارضة تتخوف من أن يستمر التحقيق إلى ما بعد الانتخابات فى عام ٢٠٠٦.

الاهتمام مستمر بأوغندا فهى تقع فى منظمة المنابع الاستوائية لنهر النيل كما أنها جزء من منطقة تشهد دولها تغيرات سياسية فى هذا العامين ٢٠٠٥، ٢٠٠٦.

٢٠٠٥/١٠/١٠

أوغندا تتأهب للانتخابات

أعلنت اللجنة الانتخابية المستقلة مواعيد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، وحددت يوم الاقتراع هو ١٢ مارس ٢٠٠٦، وموعد التسجيل للترشيح هو منتصف ديسمبر ٢٠٠٥. بالنسبة للتنافس على مستوى رئاسة الجمهورية وعضوية البرلمان فى أوغندا.

أعلن الرئيس موسيفينى تقدمه للترشيح لرئاسة الجمهورية لفترة رئاسية ثالثة، وسمحت المحكمة للعقيد المتقاعد كيزا بيسيجى بتسجيل اسمه للتنافس على الرئاسة الأولى على الرغم من أنه مقدم للمحاكمة بتهمة الخيانة والاغتصاب، ويسمح القانون الأوغندى فى مثل هذه المحاكمات باعتقاله لمدة ١٢ شهرا بدون محاكمة أو بدون الإفراج عنه بكفالة.

كما أعلن حزب مؤتمر شعب أوغندا المعارض انتخاب وترشيح السيدة ميريا أوبوتى قائدا للحزب ومرشحا فى انتخابات الرئاسة الأولى، وهى أرملة الرئيس الأسبق ميلتون أوبوتى، الذى قاد الدولة للاستقلال عام ١٩٦٢ وتوفى فى المنفى بجنوب إفريقيا.

ومن المفاجآت الانتخابية أن السيدة الأولى حرم الرئيس موسيفينى قررت دخول الساحة السياسية، لأول مرة. ووافقت حركة المقاومة الوطنية – الحزب الحاكم – على ترشيحها لعضوية البرلمان عن دائرة روهاما مسقط رأسها فى منطقة الجنوب الغربى للدولة، وهى، بهذا الترشيح، سوف تنافس أوجستين روزيندانا، وهو أصلا من المؤسسين التاريخيين لحركة المقاومة الوطنية مع الرئيس موسيفينى، ولكنه انشق وانضم إلى كيزا بيسيجى – المنشق أيضا عن الحركة – فى تشكيل منتدى التغيير الديمقراطى الذى يرأسه بيسيجى ويتولى أوجستين منصب نائب السكرتير العام للمنتدى.

ويضاف إلى هذا النشاط الانتخابى النسائى، قرار السيدة ويناى بيانييما زوجة كيزا بيسيجى ترشيح نفسها لعضوية البرلمان، علما بأنها عضو سابق فى البرلمان، وأنها انشقت أيضا عن الحزب الحاكم وأصبحت من أشد المنتقدين لسياسة الرئيس موسيفينى، وهذا الموضوع بشكل عام يشغل وسائل الإعلام الوطنية والخارجية لمتابعة نشاط السيدات زوجات رؤساء الجمهورية أو المتنافسين للفوز.

وبدأت وسائل الإعلام فى نشر ومتابعة الأخبار الشخصية والعائلية لكل من السيدات المرشحات، وبالذات ماما جانيت حرم الرئيس موسيفينى.

وتقول الأنباء إن هذا هو اسمها المنتشر فى الرأى العام ولها نشاط اجتماعى واسع فى منظمات المجتمع المدنى. خاصة الشئون الصحية والاجتماعية، وإنها بدأت حملتها الانتخابية بتقديم منحة مالية لإحدى المدارس الثانوية فى الدائرة لشراء أثاث وأدوات للدراسة، وقيمة المنحة (٥) ملايين شلن أوغندى وهى تساوى (٢٧٨٠) دولارا أمريكيا.

بجانب ما سبق تتابع الدول المانحة بواسطة ممثليها فى أوغندا محاكمة كيزا بيسيجى.. فقد حضر هؤلاء الممثلون الجلسة الأولى لمثوله أمام القاضى، وشاهدوا ألوفا من أنصاره يحتشدون أمام مبنى المحكمة لمدة يومين متتاليين وأن البوليس استعمل لتفريقهم الرصاص المطاطى وقنابل الغاز المسيل للدموع وأنه نتيجة للصدام والعنف بين الجانبين، تقول الأنباء إن المتظاهرين أحرقوا عددا من السيارات ويقال بسقوط جرحى وقتلى.

الملاحظة العامة، أن الحكومة تتشدد فى موقفها ومعاملتها للمعارضة بوجه عام، إنها لا تقبل أى انتقادات تنشر فى الصحافة، خاصة أقوال المعارضة، أحزابا وشخصيات، بأن اتهام الحكومة ضد بيسيجى بالخيانة وأن له علاقات شخصية مع فصيل منشق ضد الحكومة اسمه جيش الخلاص الوطنى، هو اتهام وهمى لعدم وجود مثل هذا التنظيم الأوغندى المسلح فى مناطق شرق الكونغو وإن نشر هذه الأخبار فى الصحافة الوطنية قوبل برد فعل حكومى عنيف، بينما تقول الصحافة إن سبب الاعتقال هو الخوف من المنافسة الديمقراطية القادمة، نظرا لأن بيسيجى نافس فى انتخابات ٢٠٠١ وحصل على ٢٧,٨٪ من أصوات الناخبين، وإن الحكومة زورت الانتخابات وقتذاك حتى يعلن عدم فوزه ضد الرئيس موسيفينى.

٢٠٠٥/١٢/٢٦

الديمقراطية والأقليات فى مالى

فاز ألفا عمر كونارى برئاسة الجمهورية فى مالى بعد انتخابات ديمقراطية تنافسية. وبهذا يصبح أول رئيس مدنى للبلاد بعد حكم العسكر الذى امتد من نوفمبر ١٩٦٨ حتى أبريل ١٩٩٢ وكان حزبه – أديما – قد تنافس من قبل فى الانتخابات البرلمانية وفاز بثلثى مقاعد السلطة التشريعية وهكذا تنضم مالى لمجموعة الدول الإفريقية التى استجابت للضغوط الداخلية والخارجية وتحولت إلى طريق الديمقراطية التعددية وحقوق الإنسان.

وقبل بدء انتخابات رئاسة الجمهورية. وقعت الحكومة الانتقالية فى مالى يوم ١٢ أبريل ١٩٩٢ اتفاق السلام ووقف إطلاق النار مع جبهات وقيادات شعب أزواد (قبائل الطوارق والعرب المعروفين باسم الملثمين أو البيضان) وتحقيق هذا الإنجاز السياسى يعود إلى وساطة السياسة الجزائرية والسياسة الفرنسية من أجل التوصل إلى تسوية سياسية بديلا عن النزاع المسلح والحرب الأهلية التى تصاعدت عملياتها خلال أعوام الثمانينيات، حتى باتت تهدد وحدة التراب الوطنى للدولة. وأهم ما نصت عليه الاتفاقية هو الوقت الفورى لعمليات العنف المسلح من الجانبين وتشكيل لجنة تحقيق مستقلة لبحث اتهامات الإبادة الجماعية التى توجهها قيادات شعب أزواد ضد الحكومة والجيش، وإقامة نظام الحكم الذاتى فى المقاطعات السادسة والسابعة والثامنة فى شمال مالى، حيث تقيم قبائل الطوارق. والاتفاق على إجراءات لدمج المقاتلين المتمردين فى القوات المسلحة للدولة، وتطبيق خطط للتنمية والمشروعات الاقتصادية للنهوض بالمنطقة وعودة اللاجئين من دول الجوار الجغرافى وإعادة توطينهم. ولمعرفة أهمية قضية اللاجئين نشير إلى أعدادهم، حيث يقيم حاليا فى الجزائر (٧٠) ألفا، ويقيم فى موريتانيا (٦٥) ألفا وفى بوركينا فاسو (١٢) ألفا، كما توجد أعداد أقل من هذا، لجأت إلى النيجر وتشاد وليبيا وساحل العاج. وتقارير الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية تتحدث عنهم.

إن قضايا تنفيذ الاتفاقية هى أول اختبار للحكم الديمقراطى المدنى ليس فقط من أجل الأوضاع السياسية الجديدة فى مالى، وإنما أيضا من أجل تقديم نموذج ناجح وفعال لحل مشكلات العلاقات السياسية المتوترة بين البيضان والسودان وفى دول غرب إفريقيا الفرانكفونية، إذ

تعيش قبائل الطوارق والعرب على امتداد الصحراء الكبرى فى دول مالى والنيجر وبوركينا فاسو وتشاد وشمال نيجيريا وفى الجزائر وليبيا والصحراء الغربية وموريتانيا. ونتيجة لاستقلال هذه الدول طبقا لخطوط الحدود الموروثة عن الاستعمار الأوروبى، صار الطوارق أقليات فى هذه الدول فيما عدا موريتانيا، حيث يشكلون أغلبية عددية وحاكمة وأساءت هذه الدول، بعد الاستقلال، معاملة مواطنيها من الطوارق حيث إن الأغلبية الحاكمة فى الدول الإفريقية غير العربية هى من القبائل الإفريقية المعروفة باسم السودان، وقد أدى نشوب النزاعات المسلحة، خاصة فى مالى والنيجر إلى رفع شعارات الانفصال أو الفيدرالية. ومثل هذه الشعارات تهدد قضية الحدود السياسية القائمة بين جميع الدول فى المنطقة. لأنها تعنى عدم القبول بالأمر الواقع أو تغييره، خاصة أن العقيد القذافى سبق أن دعا الطوارق والعرب فى هذه الدول للهجرة إلى ليبيا باعتبارها موطنهم الأصلى. وتقول وسائل الإعلام العالمية إن ليبيا تدعم الحركات السياسية والعسكرية التى يقوم بها الطوارق فى مالى والنيجر. وإن عديدا من المتمردين المقاتلين تلقوا تدريبات عسكرية فى ليبيا أو فى سوريا ولبنان، وإن بعضهم انضم إلى الفيلق الإسلامى الذى انشأته الحكومة الليبية وحارب مع قواتها فى تشاد. ولكن الحكومة الليبية تنفى هذه الاتهامات.

ومن هنا نجد أن الدول المانحة للمعونات والإغاثة تساند وتدعم الحكومة المدنية الجديدة فى مالى. وأن دول الجوار الجغرافى تقدم أيضا مساعداتها فى مجالات تنفيذ الاتفاقية، وهذا يفسر الطلب الذى تقدمت به حكومة النيجر إلى كل من الجزائر وفرنسا للوساطة بشأن حل النزاع المسلح بين الحكومة والمتمردين المقاتلين من الطوارق فى بلادها، أسوة بما تم فى مالى. وعلى الرغم من أن سجل حكومة النيجر تجاه المواطنين من الطوارق سجل حافل بالعنف والمذابح وسياسة الأرض المحروقة، إلا أن الجزائر وفرنسا وجهات أخرى سوف تنشط للتسوية السياسية بين الجانبين، خاصة أنه سبقت المساعى والاتفاقات ولكنها توقفت مرارا من قبل، لأسباب تتعلق بمواقف حكومة النيجر أو بتدخلات وسياسات الدول المساندة لحركات تحرير شعب أزواد فى كل من مالى والنيجر.

إن العلاقات المتبادلة بين شعوب وقبائل البيضان والسودان فى غرب إفريقيا لها جذور تاريخية ولها مشكلات معاصرة فى ميادين المشاركة السياسية والتنمية الاقتصادية والهوية الثقافية..

الخ. وإن أى تأخير أو تعطيل للحل السياسى بوجه عام سوف يؤدى إلى الاحتكام إلى السلاح واشتعال مناطق الحدود والتخوم فى حروب أهلية واستنزاف دموى وبشرى. إن دول الشمال الإفريقى وغرب إفريقيا بدون استثناء تعرف النتائج والدروس التى ارتبطت بحالة جبهة البوليساريو، وكيف تصاعد النزاع إلى عداء، ثم تحول إلى حرب ممتدة لسنوات طويلة تدخلت فيها أطراف مجاورة وأجنبية حتى تم تدويل القضية بمشاركة الأمم المتحدة، ولهذا فقضايا ومشكلات البيضان والسودان هى فى مفترق الطرق.

١٩٩٢/٥/٢٥

انتخاب الرئيس فى مالى

أعلنت المحكمة الدستورية العليا مصادقتها على نتائج انتخابات رئاسة الجمهورية التى جرت يوم٢٩ أبريل٢٠٠٧، وتقضى النتائج المعلنة بفوز الرئيس أمادو تومانى تورى بفترة رئاسية ثانية وأخيرة بنسبة٦٨٪ من الأصوات الصحيحة التى شاركت فى الانتخابات بينما حصل المرشح التالى له على حوالى ١٩٪ من إجمالى أصوات الناخبين وحصل المرشحون الآخرون وعددهم ستة مرشحين على نسب مئوية أقل من ذلك.

كانت أحزاب المعارضة قد تقدمت بشكاوى تطلب فيها إلغاء النتائج المعلنة وإعادة الانتخابات، نظرا لما شابها من تزوير وتلاعب فى أسماء الناخبين. ولكن المحكمة الدستورية رفضت الطلب، واستندت إلى تقارير فرق المراقبين الخارجيين القادمين من دول الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة والاتحاد الإفريقى والمنظمة العالمية الفرانكفونية، وأجمعت هذه التقارير على أن الانتخابات نزيهة، وأن النتائج المعلنة صحيحة وأن ما جرى من أحداث فيها لا يغير من الأرقام والإحصاءات المعلنة بفوز الرئيس أمادو تورى.

السبب الأول فى الاهتمام الأمريكى والأوروبى بموضوع الانتخابات الديمقراطية فى مالى ما تسميه الدراسات الأجنبية التخصصية «نموذج مالى» والدور التاريخى الذى قام به الجنرال أمادو تومانى تورى عام١٩٩١ فى مسيرة التحول الديمقراطى، بعد انتهاء الحرب الباردة وإعلان المشروطية الدولية وقتذاك، وهى السياسة التى أعلنتها دول فرنسا والولايات المتحدة وانجلترا وطالبت فيها بالتحول من حكم الحزب الواحد والنظام العسكرى إلى نظام سياسى ديمقراطى فيه تعددية حزبية. ونقل السلطة من خلال انتخابات حرة ونزيهة على أساس التنافسية وحقوق الإنسان، وأن المعونات الدولية ومساندة الدول المانحة لن تتحقق إلا بالاستجابة لمطالب دول الشمال.

وعندما رفض الرئيس أرماند تراورى الاستجابة وقتذاك لمطالب الدول المانحة قاد الجنرال أمادو تورى انقلابا عسكريا، واستولى على السلطة، وأجاز تشكيل الأحزاب السياسية وأصدر دستورا جديدا يؤسس فيه لجمهورية ديمقراطية مدنية، وخلال الفترة الانتقالية (١٩٩١-١٩٩٢) جرت انتخابات برلمانية ورئاسية فاز فيها الرئيس السابق ألفا عمر كونارى، الذى تسلم

السلطة وانسحب الجنرال من السلطة طائعا مختارا وعاد بجيشه إلى الثكنات ثم استقال من الحياة العسكرية وعاش فى الحياة المدنية مستقلا عن الأحزاب وبدون تشكيل حزب سياسى خاص به.

شغل الرئيس ألفا عمر كونارى رئاسة الجمهورية مرتين متتاليتين فقط، طبقا لنص الدستور وكل منهما كانت خمس سنوات، وفى عام٢٠٠٢ جرت انتخابات رئاسة الجمهورية ورشح أمادو تورى نفسه للرئاسة وفاز فيها بالفترة الرئاسية الأولى وفى عام ٢٠٠٧ رشح نفسه للفترة الرئاسية الثانية وفاز فيها أيضا، وخلال فترة الرئاسة الأولى للرئيس أمادو تورى لم يحكم البلاد من خلال حزب للأغلبية، إنما حكمها بما تسميه الدراسات الأجنبية «بالديمقراطية التوافقية» التى تستند إلى تحالف حزبى واسع يضمن الأغلبية فى السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، وهذا ما يتوقع المراقبون أن يستمر خلال فترة الولاية الثانية.

وعلى جانب آخر نشرت الدراسات المتخصصة مقارنات توضح نجاح وسهولة التنافس الحزبى فى دولتين جارتين فى غرب إفريقيا هما مالى وموريتانيا، بينما شاب العنف والتزوير انتخابات دولتين غنيتين بالثراء الطبيعى وهما نيجيريا وكوت ديفوار، وجرت مناقشات من خلال الإحصاءات حول الأوضاع الاقتصادية المتدهورة، خاصة فى مالى التى تشهد التصحر والجفاف وموجات الجراد المتوالية خلال السنوات الأخيرة وما أصاب محصول القطن فى مالى بالانهيار، رغم المعونات التى تقدمها الدول العتية لمزارعى القطن فى بلادها.

وتتحدث هذه الدراسات عن التحالف والدعم المتنوع الذى تحصل عليه مالى من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى فى إطار ما يسمى بالحملة الدولية ضد الإرهاب العالمى والنشاط العسكرى المتنوع الذى تقوم به السياسات الأمريكية والأوروبية ضد نشاط منظمة القاعدة والإرهاب المنتشر فى غرب وشمال إفريقيا وهذا هو المنطق الأوروبى والأمريكى لتفسير اهتمامهما بالصحراء الإفريقية.

٢٠٠٧/٥/٢١

انتخاب الرئيس فى مالى

فى النصف الأول من عام ٢٠٠٢ جرت الانتخابات الرئاسية التشريعية فى عدد من دول الفرانكفون الإفريقى، ومن الأمثلة مالى والكونغو (برازافيل) وبوركينا فاسو وتشاد. ولقيت هذه الانتخابات اهتماما واسعا من الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة، وترجمت هذه الاهتمامات تغطية إعلامية منوعة، وعلى النقيض من هذا فإن الاهتمام الإعلامى العربى بمتابعة هذه الانتخابات كان قليلا أو منعدما فى بعض الحالات.

نستعرض هنا أحداث الانتخابات الرئاسية فى مالى عام ٢٠٠٢ وهذه مناسبة لمرور عشر سنوات على تأسيس النظام الديمقراطى والتعددية السياسية على المستويات الحزبية والثقافية، فقد أقدم الضابط أمادو تومانى تورى عام ١٩٩٢ على إسقاط النظام العسكرى الذى حكم مالى منذ عام ١٩٦٨، وتعهد بإبرام مصالحة سياسية مع المنظمة المسلحة المتمردة فى البلاد وهى تحالف للأقليات العرب والطوارق والأمازيغ والمعروفة باسم البيضان، وكانت المنظمة تشكو من تركيز السلطة فى العاصمة وإهمال حقوق الأقليات الثقافية والتنموية. وأوفى النظام الجديد بالتعهد الخاص بالمصالحة، كما أوفى بالتعهد الخاص بإجراء انتخابات تعددية ديمقراطية وإعادة الحكم المدنى.

فى عام ١٩٩٢ نجح الرئيس ألفا عمر كونارى فى الفوز بمنصب رئيس الجمهورية كما حصل حزبه على أغلبية مقاعد السلطة التشريعية، وفى عام ١٩٩٧ جرت الانتخابات الرئاسية والتشريعية للمرة الثانية، وتمكن الرئيس ألفا عمر كونارى من تجديد الرئاسة الأولى للدورة الثانية، واستعدادا للدورة الانتخابية عام ٢٠٠٢ أعلن الرئيس وحزب الأغلبية الحاكم عدم محاولة تعديل الدستور الذى ينص على فترتين رئاسيتين متتاليتين فقط، وعقد الحزب اجتماعاته التمهيدية فى عام ٢٠٠١ لاختيار مرشحه فى انتخابات ٢٠٠٢، وتنافس عليها كل من صوماليا سيسى وإبراهيم أبو بكر كيتا، ولكن صوماليا سيسى فاز بالترشيح، الأمر الذى أغضب إبراهيم كيتا فإنفصل عن الحزب الحاكم وشكل حزبا لمساندته فى الترشيح للانتخابات الرئاسية.

أما الضابط أمادو تورى فقد عاد للعمل بالجيش بعد قيام الحكم المدنى عام ١٩٩٢ حتى ترقى إلى رتبة الجنرال ثم استقال ودخل فى الحياة المدنية، وتشير الدراسات المنشورة إلى أنه اتخذ

طريقا يشبه إلى حد كبير الطريق الذى اتخذه الجنرال أوباسانجو فى نيجيريا، فقد عمل مع منظمات المجتمع المدنى فى بلاده وفى إفريقيا وأوروبا وأمريكا الشمالية، وأقام علاقات فكرية وتنظيمية مع الجماعات والمنظمات المهتمة بموضوعات التحول الديمقراطى فى إفريقيا، ولكنه لم يشكل حزبا ولم ينضم إلى أحد الأحزاب القائمة فى البلاد، وإنما قام مؤيدوه والمناصرون له بتشكيل جمعيات لمناصرته فى الانتخابات القادمة. وخلال عام ٢٠٠١ قام الرئيس كونارى بترشيحه لشغل منصب الأمين العام لمنظمة ايكواس لإقليم غرب إفريقيا، وهذا أضفى عليه مزيدا من صفة الرجل العام المدنى.

جرت الدورة الأولى للانتخابات الرئاسية يوم ٢٨ أبريل ٢٠٠٢ وكان المرشحون فيها ٢٤ مرشحا، وأعلنت النتائج فكان اسم أمادو تومانى تورى على رأس القائمة، إذ حصل على ٢٤٪ من الأصوات، وتلاه مرشح الحزب الحاكم صوماليا سيسى، بينما جاء ترتيب أبو بكر كيتا الثالث على الرغم من أن ٢٠ منظمة إسلامية قد تجمعت وأصدرت بيانا مشتركا لدعم موقفه الانتخابى، استطرادا نشير إلى أن تجمعا سياسيا مضادا لتجمع المنظمات الإسلامية رفع دعوى فى المحكمة العليا ضد بيان المنظمات الإسلامية على أساس أنه دعوة مخالفة للدستور العلمانى فى مالى.

واستعدادا للدورة الثانية فى الانتخابات جرت تفاهمات وتحالفات جديدة بين المرشحين الذين لم يشاركوا فى انتخاب الإعادة لدعم أمادوتومانى تورى – وكان فى مقدمة الداعمين له إبراهيم أبو بكر كيتا، وفى يوم ١٢ مايو ٢٠٠٢ تدفق الناخبون إلى صناديق الانتخابات وكانت فرق الإشراف والمتابعة القادمة من الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة وتجمع دول إفريقيا والكاريبى والباسيفيكى تتابع العملية الانتخابية، وأعلنت النتائج فحصل المرشح أمادو تومانى تورى على حوالى ٦٥٪ من إجمالى أصوات الناخبين، وأعلن أنه الرئيس القادم للبلاد فى انتخابات حرة ونزيهة.

تستحق مالى اهتماما أكثر فهى عضو مؤسس فى تجمع الساحل والصحراء، ولها جوار جغرافى مباشر مع الجزائر وموريتانيا، وهى عضو فعال فى منظمة ايكواس لغرب إفريقيا، وهى إحدى الساحات السياسية لتنافس فرانكفونى تجاه النفوذ الأمريكى الانجلوفونى المتزايد فى المنطقة.

٢٠٠٢/٦/٣

انتخاب الرئيس فى رواندا

عرضت حكومة رواندا مشروع الدستور الدائم على الاستفتاء الشعبى فى الأسبوع الأخير من مايو ٢٠٠٣، ودعت فرق المراقبين من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى والاتحاد الإفريقى، وسجلت النتائج المعلنة الموافقة العامة على الدستور الدائم فقد شارك ٨٧٪ من المسجلين فى دفاتر الناخبين، ووافق ٩٣٪ من المشاركين الذين أدلوا بأصواتهم وأجمعت تقارير المراقبين على أن العملية الانتخابية كانت حرة ونزيهة.

وتجرى الانتخابات الرئاسية والتشريعية فى رواندا، لأول مرة بعد مذابح الإبادة، عام ١٩٩٤، وهذا الإجراء سوف ينهى الفترة الانتقالية التى عاشتها الدولة منذ ذلك التاريخ. وسوف تجرى الانتخابات على أساس ديمقراطى تعددى ينافس بين الأحزاب السياسية طبقا لنصوص هذا الدستور، وبهذا تكون رواندا قد اختارت النظام الديمقراطى التعددى على خلاف أوضاع بعض الدول مثل أوغندا حيث يطبق نظام تكوين الأحزاب السياسية المتنافسة، وبعض الدول مثل اريتريا حيث يطبق نظام الحزب الواحد بصورة عملية.

وهذا الوضع ترضى عنه الدول المانحة وفى مقدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا، خاصة بعد أن هددت الدول الأمريكية والأوروبية بإيقاف الدعم والمعونات نهائيا إذا لم تنسحب جيوش رواندا من الكونغو الديمقراطية عام ٢٠٠٢، ولم تجد رواندا أمامها من سبيل سوى الاستجابة لهذا المطلب الخارجى، ومن ثم تحسنت العلاقات بين رواندا والأطراف الخارجية عام ٢٠٠٣، ومع أن تعداد السكان فى الدولة يسجل أن التوتسى يمثلون ١٥٪ من إجمالى السكان وأن الهوتو يمثلون ٨٥٪ من التعداد العام، إلا أن حكومة الرئيس كاجامى مطمئنة بأن حزبها الحاكم سوف يفوز فى الانتخابات الرئاسية والتشريعية القادمة لأسباب تتعلق بأوضاع الاستقرار والأمن والنمو الإقتصادى الذى تعيشه الدولة ولأن الأغلبية ترى أن الاستقرار والتنمية هو فرصة وحيدة بدلا من الخوف والقلق وتاريخ المذابح السابقة.

ينص الدستور الدائم على إنشاء نظام سياسى وآليات قانونية تنظم عمل المؤسسات الحكومية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدنى.

والهدف منها هو بناء توازن بين عنصرى الأمة التوتسى والهوتو وضمان عدم احتكار أو سيطرة أيهما منفردا على أدوات الحكم ومن الأمثلة على ذلك ما يلى:

- ينتخب رئيس الجمهورية لمدة سبع سنوات، ويستطيع تجديد مدة الرئاسة لمدة ثانية فقط، وتتركز فى يديه السلطات، فهو يعين رئيس الوزراء ورئيس المحكمة العليا ومحافظ البنك المركزى ورؤساء الأقاليم والمناطق ورؤساء أجهزة الأمن والجيش.

- يتكون البرلمان من مجلسين هما مجلس النواب ومجلس الشيوخ، ويتكون مجلس النواب من ٨٠ عضوا ينتخب بالاقتراع المباشر ٣٥ عضوا، وتقوم منظمات المجتمع المدنى باختيار باقى أعضاء المجلس، أما مجلس الشيوخ فيتكون من ٣٠ عضوا ينتخبون لمدة ٨ سنوات ويكون رئيس مجلس الشيوخ هو الرجل الثانى فى الدولة بعد رئيس الجمهورية.

- النص الصريح على أن حزب الأغلبية فى مجلس النواب لا يستطيع أن يحتل أكثر من نصف مقاعد مجلس الوزراء، وأن يعين فى النصف الآخر شخصيات وأعضاء من الأحزاب الأخرى، وأيضا ينص الدستور على أن رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب لا ينتميان إلى حزب سياسى واحد، وإنما ينتخب رئيس مجلس النواب من حزب آخر غير حزب رئيس الجمهورية.

- تشكيل الأحزاب السياسية يتم فى حريات وتنظيمات نص عليها الدستور من بينها إن الأحزاب لها حريات الاجتماع، والدعوة على المستوى القومى وعلى المستوى الإقليمى وعليها الالتزام بعدم تهديد الوحدة الوطنية، ويحظر تكوين الأحزاب على أساس عرقى أو إثنى أو عشائرى قبائلى أو إقليمى جهوى، ومن الضرورى أن يكون تنظيماتها الإدارية وقيادتها السياسية تعبيرا واضحا عن الوحدة الوطنية، وكذلك فى حالة فوزها بالأغلبية فى البرلمان وأن يكون تشكيلها للحكومة ونشاطها السياسى هو تعبير عن الوحدة الوطنية.

فى الدستور نصوص تمنع العودة إلى نظام الحزب الواحد أو الدعوة إلى الكراهية الإثنية أو الإبادة الجماعية.

بدأت تظهر أسماء المنافسين فى الانتخابات الرئاسية القادمة ضد الرئيس كاجامى وحتى الآن تقول الدراسات المتخصصة أن أحزاب المعارضة منقسمة على بعضها بعضا بشكل واضح ومنتشر، الأمر الذى يعطى للرئيس كاجامى الفرصة للفوز بالرئاسة الأولى فى الانتخابات المقبلة.

٢٠٠٣/٦/٢٣

النظام الديمقراطى فى رواندا

يوم ٢٥ أغسطس ٢٠٠٣ جرت انتخابات رئاسة الجمهورية فى رواندا، وقد سبق أن تحدثنا عن الاستفتاء حول مشروع الدستور الجديد فى رواندا، والذى وافق عليه الناخبون بنسبة ٩٣٪ من أصوات المشاركين فى الاستفتاء.

تنافس فى المعركة الانتخابية أربعة مرشحين هم رئيس الجمهورية بول كاجامى وزعيم المعارضة فوستين تواجيرومونيو وثالث كان يشغل منصب وزير الإعلام السابق، أما المرشحة الرابعة فقد تنازلت عن الترشيح قبل الانتخابات وأعلنت تأييدها لرئيس الجمهورية، وتابع العملية الانتخابية حوالي١٩٠٠ مراقب قدموا من الدول الأوروبية والولايات المتحدة والاتحاد الإفريقى والمنظمات غير الحكومية وجمعيات حقوق الإنسان.

أعلنت اللجنة الوطنية للانتخابات فوز رئيس الجمهورية بنسبة ٩٥٪ من أصوات المشاركين فى الإدلاء بأصواتهم، وأن زعيم المعارضة حصل على ٣,٦٪ وذهبت باقى الأصوات للمرشح الثالث. وقد لقيت العملية الانتخابية اهتماما دوليا وإعلاميا واسعا، ويعرض المقال عددا من الملاحظات التى تداولتها وسائل الإعلام والدراسات المتخصصة:

هذه أول انتخابات ديمقراطية بالمعنى التعددى التنافسى تشهدها رواندا منذ إعلان استقلالها عام١٩٦٢، فقد توقفت الانتخابات بكل صورها منذ عام١٩٩٤ الذى شهدت فيه البلاد مذابح الإبادة الإنسانية والمجازر العرقية بين الهوتو والتوتسي، وما قبل هذا كانت الانتخابات تتم فى إطار الحزب الواحد والحكم العسكرى.

انقسم الرأى بين المراقبين الخارجيين حول معايير ونتائج العملية الانتخابية، فقد أعلن رئيس اللجنة الوطنية للانتخابات عن أن مناخ الانتخابات جيد، وأن عملية الاقتراع كانت ناجحة تنظيميا وأن عدد الحوادث والأخطاء كان قليلا، وأعلن فريق الاتحاد الأوروبى أن الانتخابات سيطر عليها مناخ الخوف والترهيب، وأن أعضاء المعارضة شهدوا عمليات اعتقال قبل إجراء الانتخابات، وأن التهم التى وجهت إليهم كانت تهمة «انقسامى»، وهذا مصطلح يعنى أنهم

يعملون على إثارة ذكريات التاريخ القديم السابق للمذابح الأهلية بين الهوتو والتوتسى، وأيد رأى الفريق الأوروبى تقرير منظمة العفو الدولية والمنظمات غير الحكومية بأن الانتخابات شهدت جوا من التخويف والاعتقالات بين صفوف المعارضة، أما وزارة الخارجية الأمريكية والمراقبون الأمريكيون فقد أعلنوا أن الانتخابات اتصفت بالهدوء والنظام مع الإشارة إلى القلق الأمريكى بشأن أخبار تخويف وترهيب المعارضة.

يكشف الانقسام فى الرأى بين فرق المراقبين الحكوميين خلفية التنافس الثقافى والسياسى بين الجانبين الأوروبى والأمريكى خاصة بعد قرار حكومة رواندا اعتبار اللغة الإنجليزية هى اللغة الأولى فى التعليم وفى الإدارة الحكومية بدلا من اللغة الفرنسية، وهذا الانقسام لا يغير من حقيقة الاتفاق الأوروبى - الأمريكى حول موضوع ضرورة انسحاب رواندا من الكونغو، وعدم ممارسة أى دور أو تأثير علنى أو سرى فى شئون الحكومة الانتقالية الجديدة فى البلاد، مع مطالب مشتركة عاجلة حول ضرورة تخفيض ميزانية الإنفاق العسكرى وإعداد القوات المسلحة وشراء الأسلحة الجديدة.

ومن جانب آخر، يقرر البنك الدولى وصندوق النقد الدولى والحكومات المانحة أن رواندا شهدت نموا اقتصاديا مضطردا وسجلت معدلات مرتفعة فى التنمية وإدارة العملية الاقتصادية بكفاءة، وأن الدول المانحة تقدم أكثر من نصف الميزانية السنوية لرواندا من أجل دعم الأمن والاستقرار وبناء البنية التحتية مع مزيد من الخدمات الاجتماعية والتعليمية، ولكن ما زالت مطالب المؤسسات الأجنبية المانحة هى اتخاذ خطوات فعالة فى موضوع ملكية الأرض الزراعية والإصلاح الزراعى، إذ سيكون الحل النهائى فى صالح غالبية المزارعين وهم من الهوتو، بينما أغلبية الملاك حاليا من أقلية التوتسى.

وتقبل الأطراف الأجنبية هذا المستوى من التحول الديمقراطى وتراه خطوة مهمة نحو مزيد من حقوق الإنسان وحريات التعبير، وإنشاء جهاز قضائى مستقل، وتصر على عدم التدخل العسكرى والسياسى فى موضوع الكونغو، وتخفيض الإنفاق العسكرى، ويوجد حاليا شرط دولى وهو أن التزام رواندا بهذه الطلبات سوف يجعل التدفق المالى مستمرا، ولهذا سوف يزور رواندا فى اكتوبر ٢٠٠٣ وزيرا خارجية فرنسا وانجلترا، وكذلك ممثلو البنك والصندوق، وسوف تتم

هذه الزيارات بعد إجراء الانتخابات البرلمانية المقررة لاستكمال البناء السياسى الدستورى فى رواندا، وهل سيظل الحزب الحاكم مسيطرا من خلال الأغلبيات الكبرى من الأصوات؟ أم أن أحزاب المعارضة سوف تحصل على نسب مئوية من الأصوات تؤهلها لعضوية البرلمان بمجلسيه لممارسة دور فعال فى العملية الديمقراطية؟

٢٠٠٣/٩/٨

هل تتعافى رواندا من مذبحة إبادة البشر ؟

قمت بمتابعة المنشور فى وسائل الإعلام الأجنبية عن أوضاع رواندا الاقتصادية والسياسية وقد استحوذ على تفكيرى خلال قراءة التقارير والتعليقات سؤال مهم:

هل تتعافى رواندا من آثار مذبحة إبادة البشر التى شهدتها فى منتصف سنوات التسعينيات من القرن الماضى؟

اعتقد أن الإجابة عن السؤال تكشفها المعلومات المنشورة وهى صورة ايجابية من واقع تصاعد التنمية البشرية والاقتصادية وتتمثل فى التقارير صادر عن صندوق الوقفية الذى انشأه المهندس محمد إبراهيم فى انجلترا وفى عدد من التقرير والأخبار التى تغطى جوانب متعددة فى حياة المجتمع الرواندى ويفرض المقال عددا من المعلومات السياسية المنشورة فى هذا الشأن.

المهندس محمد إبراهيم بريطانى الجنسية من أصل سودانى كان يمتلك شركة سيليتبل للتليفون المحمول فى إفريقيا وباعها لشركة كويتية، ثم انشأ صندوق الوقفية الذى يمنح سنويا جائزة قدرها(٥) ملايين دولار للقائد أو الزعيم الإفريقى الذى يؤمن لشعبه الحكم الرشيد والأمن والصحة والتعليم والتنمية الاقتصادية وينظم نقل السلطة لخلفه بأسلوب ديمقراطى وإضافة إلى هذا يحصل هذا الزعيم الإفريقى على مكافأة سنوية طوال حياته وقدرها(٢٠٠) ألف دولار، وقد حددت شروط منح الجائزة الدول الإفريقية وهى الموجودة فى إفريقيا جنوب الصحراء وعددها ٤٨ دولة والمعايير التى يستخدمها صندوق الوقفية هى متوسط مجموع الدرجات المستخدمة لقياس الأمان والأمن وحكم القانون والفساد والمشاركة وحقوق الإنسان والفرص الاقتصادية.

فى ٢٠٠٧ صدر التقرير الأول عن الصندوق وعلى رأس الدول الفائزة فى الجدول جاء اسم رواندا ثم تلاها أربع دول هى سيشل وبوتسوانا وكاب فرد وجنوب إفريقيا، أما فى ذيل الجدول فكانت الدول الفاشلة وهى بالترتيب التنازلى السودان وتشاد والكونغو الديمقراطية والصومال.

ومن ناحية ثانية، توضح التقارير الأخرى المنشورة أن رواندا حققت نجاحا ملحوظا فى ميادين التنمية الاقتصادية والسياسية والبشرية وتساند هذه التقارير إحصاءات وأرقام صادرة عن جهات دولية ومؤسسات عالمية وبدون ذكر هذه الإحصاءات نجمل أهم ما ورد بالتقارير.

- أدخلت الحكومة محصول البن زراعة وتجهيزا وتصديرا ليكون المحصول الزراعى الأول فى الدولة واستعانت بخبراء من الولايات المتحدة فى هذا المجال وتصاعدت أرقام الصادرات إلى مستوى المنافسة العالمية تجاه الدول المشهورة فى ميدان زراعة وتصدير البن، انشأت الحكومة شبكة اتصالات لاسلكية تغطى كل مناطق الدولة وسوف تنتهى الشركات المنفذة فى نهاية هذا العام من آخر مراحل التنفيذ.

- اهتمام الحكومة بنظافة الشوارع وتجميل المدن والقرى فقد صدر قانون يحدد نصف يوم كل شهر تتوقف فيه جميع الأعمال العامة والخاصة وينزل جميع المواطنين إلى الشوارع لتنظيفها ورفع المخلفات والقمامة، ولا يوجد استثناء لأعضاء السلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية بل يجب عليهم المشاركة التطوعية التنافسية.

- فى عام٢٠٠٥ صدر قانون يحرم إنتاج واستعمال واستيراد أكياس البلاستيك الرفيعة لأنها بسبب أضرارا بيئية واسعة.

- فى السلطة التشريعية تحتل المرأة ٤٩٪ من مقاعد البرلمان وتنشر الدولة إحصاءات مكافحة مرض الإيدز الذى تراجع إلى٣٪ من إجمالى السكان وتعقد التقارير مقارنات بين الوضع الروائدى وأوضاع المرض فى بوتسوانا وزامبيا وجنوب إفريقيا وهى بلاد ينتشر فيها المرض مثل الوباء وترتفع فيها إحصاءات المرضى.

- خصصت الدولة القسم الأكبر من الميزانيات والمعونات للاستثمار فى التعليم وتنظيم النسل والصحة كما باشرت حملة واسعة ضد الفساد وأبطلت بحكم القانون تقسيم المواطنين على أساس إثنى.

لم تغفل التقارير المنشورة الجوانب السلبية فى حياة نظام الحكم والمجتمع، فقد نشرت منظمة العفو الدولية تقارير عن وجود عدة ألوف من المعتقلين بدون محاكمة فى سجون الدولة وأن

الحكومة تطارد منتقديها بتهمة الدعوة إلى تقسيم المجتمع على أسس إثنية، وتقول لبعض الآراء المنشورة أن الرئيس كاجامى لم يتخلص بعد من شهوة الانتقام من غلاة الهوتو الذين قاموا بالمذابح على الرغم من حكمه للبلاد منذ منتصف التسعينيات فقد طاردهم فى الكونغو وأشعل حربا اشتركت فيها عدة دول إفريقية وساندتها دول أجنبية وأرسل جيشه إلى الكونغو للقتال ولكن أفراد الجيش انهمكوا فى نهب موارد الكونغو المعدنية، وعلى الجانب الآخر، يقول عدد من المتحدثين أن الرئيس هو ديكتاتور يفعل الخير لبلاده ومواطنيه، وأنه يفوض السلطة من العاصمة إلى المحليات وفى تقديرى أنه يمثل ما سبق أن انتشر فى الثقافة العربية بأن النهضة والتقدم يلزمها حكم المستبد العادل.

٢٠٠٧/١٠/١٥

التحول الديمقراطى فى نيجيريا

فى مطلع شهر يوليو ١٩٩٢ أنجزت نيجيريا مرحلة سياسية فى خطة التحول الديمقراطى نحو الحكم المدنى وقيام الجمهورية الثالثة، فقد جرت الانتخابات البرلمانية على المستوى الفيدرالى لاختيار أعضاء مجلسى النواب والشيوخ، وتنافس فيها الحزب الديمقراطى الاجتماعى والحزب الوطنى الجمهورى، وفاز الحزب الأول بالأغلبية فى المجلسين. وسوف تفتتح جلسات البرلمان الفيدرالى يوم ٢٧ يوليو ١٩٩٢، استعدادا وتجهيزا لإجراءات نقل السلطة

وقد بدأت مراحل التحول الديمقراطى بإصدار الدستور عام ١٩٨٩، ثم جرت المرحلة الأولى من المنافسة السياسية فى ديسمبر ١٩٩١ لانتخاب حكام الولايات وأعضاء البرلمانات الإقليمية فى الولايات الثلاثين المكونة للاتحاد الفيدرالى النيجيرى، وتنافس فيها الحزبان ففاز الوطنى بأغلبية مناصب الحكام، بينما فاز الديمقراطى بالأغلبية العددية من مجموع أعضاء البرلمانات الإقليمية وما زالت أمام خطة التحول الديمقراطى معركة وحيدة وحاسمة وهى انتخاب رئيس الجمهورية يوم ٥ ديسمبر ١٩٩٢، وسوف تتلو هذه الانتخابات عملية نقل وتسليم السلطة من الحكم العسكرى الحالى إلى الحكم المدنى الديمقراطى، وبدء حياة الجمهورية الثالثة يوم ٢ يناير ١٩٩٣، ونظام الحكم فيها رئاسى ديمقراطى تعددى فى صورة حزبين سياسيين فقط.

لقد واجهت خطة التحول الديمقراطى عقبات ومشكلات شتى ولكن تصميم النظام العسكرى القائم حاليا — برئاسة الرئيس إبراهيم بابانجيدا منذ عام ١٩٨٥ — هو الأساس فى احتواء وضبط التفاعلات مع القوى والمؤسسات الاجتماعية. وفى مواجهة الآثار المعقدة والمنتشرة للأمراض الاجتماعية والسياسية المزمنة فى تاريخ الاتحاد النيجيرى منذ الاستقلال وقيام الجمهورية الأولى عام ١٩٦٠، ومن بين هذه المشكلات قضية إحصاء وتعداد السكان، وهى مشكلة سياسية ودينية وعرقية شديدة الحساسية، وقد أدت إلى إلغاء تعداد عام ١٩٧٣ ، ولكن فى عام ١٩٩١ أجرت الحكومة التعداد وتبين أن سكان نيجيريا يبلغون (٨٨,٥) مليون نسمة، بينما كانت التقديرات الدولية والأرقام المتداولة تشير إلى أن إجمالى السكان هو حوالى (١٢٠) مليون نسمة.

ومن ناحية ثانية، تعرف البلاد مشكلات وقضايا الفساد السياسى والإثراء غير المشروع واستغلال المناصب الحكومية والسياسية، حتى إنه قيل إن أغلب النخب النيجيرية المدنية

والعسكرية التى توالت على حكم البلاد يجمعها جوع شديد للسلطة، لأنها الطريق السريع للثراء، ويضاف إلى هذا مشكلات العنف التى ترتبط بالانقسامات الدينية والعرقية واللغوية فى البلاد، ومن الأمثلة فى العامين الأخيرين ما شهدته البلاد فى أكتوبر ١٩٩١، وفى مارس ١٩٩٢ وفى مايو ١٩٩٢ من نزاعات دينية وعرقية اتسعت مثل الدائرة الشريرة وأدت إلى اضطرابات وتدمير وقتلى وجرحى، واستدعت الحكومة قوات الجيش لضبط الأمن والنظام. وهذه النزاعات العنيفة ليست مقصورة على العلاقة بين القوميات أو بين المسلمين والمسيحيين، وإنما نشبت أيضا لأسباب اقتصادية تتعلق بأزمة التهريب والتضخم وارتفاع الأسعار ونقص الموارد، وامتدت من المدن الكبرى حتى العاصمة الجديدة أبوجا، وقامت الحكومة بتطويق الاضطرابات والعنف وأصدرت قرارا بحظر وجود وتكوين المنظمات والجمعيات القبلية والطائفية والعرقية، وشكلت حرسا وطنيا خاصا لمواجهة الاضطرابات وانشأت محاكم خاصة لمحاكمة المتهمين.

ولابد من الإشارة إلى أن نيجيريا تواجه مشكلات اقتصادية معقدة مع صندوق النقد الدولى، فقد قبلت الخطة المعروضة عليها ووقعت اتفاق معه فى يناير ١٩٩١، ولكن هذا العام تبين أن الحكومة قد فشلت فى إنجاز بعض بنود الاتفاق، وأن كثيرا من المشكلات الاقتصادية قد تضخمت لدرجة تهدد الاستقرار الاجتماعى والسياسى فى البلاد، كما أعلنت الدول المانحة أنها لن تقدم التسهيلات المالية المطلوبة إلا بعد اتفاق الحكومة مع الصندوق. خاصة أن نيجيريا دولة تعتبر فى مقدمة الدول المنتجة للبترول، وأن لديها ثراء طبيعيا وإنتاجا صناعيا يؤخذ فى الحسبان. وأن المجتمع لديه نخبة فى مختلف قطاعات الحياة تتصف بالكفاءة والقدرات على المستوى المدنى والعسكرى.

وعلى الرغم من التفاؤل والتطلعات نحو الحكم المدنى وقيام الجمهورية الثالثة، فإن مسحة من التشاؤم والقلق تنتشر بين بعض الدارسين لشئون الحكم والسياسة فى نيجيريا. ويرجع هذا إلى دروس تطور نظام الحكم منذ الاستقلال، فقد بدأ بالديمقراطية والتعددية السياسية، ولكن الجمهورية الأولى سقطت عام ١٩٦٦ نتيجة لأول انقلاب عسكرى فى تاريخ الدولة، ثم نشبت الحرب الأهلية إثر محاولة إقليم الجنوب الشرقى الانفصال باسم دولة بيافرا، وتوالت الانقلابات والنظم العسكرية حتى عام ١٩٧٩، وإثر تصفية حركة الانفصال عادت الوحدة النيجيرية بالمعنى السياسى وصدر دستور جديد، وتم نقل السلطة إلى الحكم المدنى

الديمقراطى وقامت الجمهورية الثانية من ١٩٧٩ حتى سقوطها فى أول يناير ١٩٨٤ بانقلاب عسكرى، وتحتوى الدراسات المتخصصة على الأسباب المنوعة لهذه التغييرات السياسية فى حياة البلاد وفى مقدمتها الفساد والعنف الطائفى والدينى والعرقى والفقر والأزمة الاقتصادية.. الخ.

ولعل دروس وتجارب الحياة السياسية السابقة والمعاصرة هى التى أدت فى صياغة الدستور الجديد إلى تفصيل وضبط السلطات فى ظل نظام حكومى رئاسى. وإلى تنظيم الحياة السياسية الحزبية فى صورة حزبين كبيرين فقط مع وجود ضوابط وقواعد للعمل الحزبى، وإلى النص فى الدستور على قانون السلوك فى العمل العام والوظيفة العامة، وتنظيم مكتب قانون السلوك الذى يتولى مسئوليات كاملة بشأن البحث والتحقيق ورفع الدعوى وتوجيه الاتهام وتقديم المتهمين أمام محكمة قانون السلوك، علما بأن نصوص القانون منذ إصدار دستور عام ١٩٨٩ سارية التنفيذ والتطبيق

١٩٩٢/٧/٢٠

مقدمات التحول الديمقراطى فى نيجيريا

منذ ديسمبر ١٩٨٣ وأبواب نيجيريا مغلقة أمام الديمقراطية كنظام سياسى وكمؤسسات اجتماعية، فقد أسقطت الجمهورية الثانية الديمقراطية التعددية بانقلاب عسكرى، وتوالى على حكم البلاد كل من الجنرال محمد بخارى (٨٣-٨٥) والجنرال إبراهيم بابا نجيدا (٨٥-٩٣) والجنرال سانى أباتشا (٩٣-٩٨)، والآن يحكمها الجنرال عبد السلام أبو بكر منذ يونيو ١٩٩٨.

وفى سنوات التسعينيات دارت المواجهة بين الجنرال أباتشا، رئيس المجلس العسكرى الاتحادى المؤقت الذى يستند إلى وحدة وتأييد القوات المسلحة، وبين مشهود أبيولا الذى يرى نفسه رئيسا شرعيا للجمهورية الثالثة بموجب الانتخابات الرئاسية التى جرت فى يونيو ١٩٩٣ والتى ألغاها الحكم العسكرى ومنع إعلان نتائجها وهو يستند إلى تأييد أنصاره فى جميع أنحاء البلاد وإلى أحزاب وهيئات المعارضة (٤٥ تنظيما) وحتى يستريح الجنرال أباتشا من شبح المعارضة، فقد ألقى القبض على أبيولا وأودعه السجن منذ عام ١٩٩٤ حتى توفى بالسجن فى يوليو ١٩٩٨.

بعد انتهاء الحرب الباردة قررت الدول المانحة الأوروبية والأمريكية أن تغسل أيديها من دعم الانقلابات العسكرية. كأحد أدوات الحرب الباردة، فأعلنت المشروطية الدولية التى تربط بين استمرار المساعدات الاقتصادية وبين التحول الديمقراطى فى إفريقيا، ولكن نظام الجنرال أباتشا استعصى على التحول المطلوب، إذ كان يريد أن يستحوذ لنفسه على السلطة والرئاسة الأولى، بدلا من أن يتسلمها أبيولا ومنظمات المعارضة المدنية، وتراوحت مواقف وضغوط القوى الأوروبية والأمريكية لأسباب تتعلق بالبترول النيجيرى وشركات التجارة العالمية، وطالت فترة الاستعصاء حتى نفذت إرادة الله فأرسل ملك الموت فقبض روح أباتشا ثم قبض روح أبيولا.. وهكذا بالمعنى السياسى أنفك الاستعصاء الذى عجز عن حله المخططون والمحللون فى دوائر السياسة العليا لجماعة الانجلوفون العالمية.

إن ما حدث أدى إلى فك العقدة الأولى فى سلسلة طويلة كثيرة التعقيدات، ولهذا أسرعت التحركات وتوالت الزيارات إلى عاصمة وقيادة نيجيريا، مثل وزير الدولة البريطانى والأمين

العام للأمم المتحدة والأمين العام لرابطة الكومنولث (البريطانى) ووكيل وزارة الخارجية الأمريكية ونائب رئيس جمهورية جنوب إفريقيا، وهؤلاء الزوار يمثلون قوى الضغط العلنية والسرية فى هذه الحالة. ومن ناحية ثانية قامت الإدارة العسكرية الجديدة فى نيجيريا بعدد من الإجراءات لبناء الثقة وإظهار علامات الاستجابة، فأطلقت سراح المعتقلين والمسجونين لأسباب سياسية، وألغت أحكام الإعدام السابق صدورها من المحاكم العسكرية الخاصة، وأعلنت عن حل عدد من الهيئات والواجهات الشكلية التى سبق تشكيلها وهى: المجلس التنفيذى الاتحادى المؤقت، ولجنة تطبيق التحول الديمقراطى، ولجنة المصالحة الوطنية، ولجنة نقل السلطة، وكانت كلها هيئات فارغة المحتوى إذ أن السلطة الحقيقية موجودة فى المجلس العسكرى الاتحادى المؤقت الذى يدير جميع السلطات فى الدولة.

وإضافة إلى ما سبق، فإن التصريحات والأحاديث، التى أعلنها الزوار الكبار إلى نيجيريا بعد تولى الجنرال أبو بكر السلطة، تعتبر علامات ومقدمات تشير إلى الرغبة والإرادة فى نقل السلطة إلى الحكم المدنى وإنهاء الحكم العسكرى، وأن المناقشات والخطط التى يجرى بحثها تتعلق بإجراءات الجدول الزمنى لنقل السلطة، وإن هذا الاتجاه يبدو فى تشكيل لجنة جديدة تتولى وضع خطة الانتقال للحكم المدنى فى نيجيريا، وتفيد الأنباء بأن اللجنة وضعت مقترحاتها التى تناقش حاليا فى مجلس الدفاع والأمن القومى ثم تناقش فى المجلس الاتحادى المؤقت، وسوف ننتظر مع جميع المتابعين للموضوع حتى تكشف التفاصيل وتعلن الترتيبات والجدول الزمنى لإتمام إجراءات قيام الحكم المدنى والجمهورية الثالثة.

ومن جانب آخر، أعلن الجنرال أبو بكر عن رغبة نيجيريا فى تحسين علاقاتها مع دولة الكاميرون المجاورة، فقد سبق أن اشتبك البلدان فى نزاع سياسى حينا ومسلح حينا آخر حول موضوع رسم الحدود السياسية فى منطقة شبه جزيرة باكاسى التى يدعى كل منهما ملكيته لها طبقا لمعاهدات موروثة عن أيام الحكم البريطانى والحكم الألمانى قبل الحرب العالمية الأولى. وكانت الكاميرون قد ذهبت إلى محكمة العدل الدولية تطلب حكما قانونيا فى الموضوع، وعارضت نيجيريا فى الاحتكام والتقاضى، ولكن تفيد الأنباء بأن نيجيريا ،بعد وفاة أباتشا، أصبحت لا ترى مانعا من اللجوء إلى محكمة العدل الدولية للبت فى الموضوع.

وعلى الصعيدين العالمى والإقليمى فإن التصورات والخطط التى سبق الحديث عنها قبلا تفيد بأن نيجيريا سوف يكون لها دور هام فى حفظ الاستقرار والأمن فى منطقة غرب إفريقيا، فهى أكبر دولة فى منظمة ايكواس التى تجمع دول الغرب الإفريقى، ولجيشها دور هام فى عمليات حفظ السلام فى ليبيريا وسيراليون، وإن جماعة الانجلوفون العالمية تساند هذا الدور الذى مولته الأمم المتحدة وساندته منظمة الوحدة الإفريقية خلال أعوام التسعينيات من هذا القرن، وهذا المستوى من النشاط يكشف جانبا من الاهتمامات والمحادثات التى قام بها الزوار الكبار إلى نيجيريا عقب وفاة أباتشا فى يونيو ١٩٩٨.

١٩٩٨/٧/٢٧

مستقبل التحول الديمقراطى فى نيجيريا

فى النصف الثانى من شهر يوليو ١٩٩٨ أعلن الجنرال أبو بكر خطة التحول الديمقراطى لنقل السلطة من النظام العسكرى إلى نظام مدنى، وفى يوم ٢٩ مايو ١٩٩٩ يتسلم السلطة رئيس الجمهورية المدنى المنتخب فى الربع الأول من العام نفسه.

ويحتوى خطاب الجنرال أبو بكر على ثلاث مجموعات من الإجراءات والترتيبات:

- الاعتراف بالأخطاء التى ارتكبت، وما شاب جميع مشروعات ومقترحات التحول الديمقراطى السابقة من تلاعب ومناورات، ولهذا فقد أصدر قرارات بإلغاء الأحزاب الخمسة التى شكلها الجنرال أباتشا من قبل وأغلق مقارها حيث أنها مولت من المال العام، وإلغاء اللجنة الانتخابية الوطنية التى أشرفت على ما سبق من انتخابات حيث إنها فقدت مصداقيتها، وإطلاق سراح جميع ما تبقى من المعتقلين السياسيين.

- تشكيل لجان انتقالية لإدارة الحكم المحلى، وسوف يجرى تعيين حكومة جديدة تمثل كل طوائف الرأى العام، مع استبعاد فكرة تعيين حكومة وحدة وطنية بدعوى أن اختيار أعضائها سيكون بأسلوب غير ديمقراطى، كما سوف تتشكل لجنة جديدة مستقلة للانتخابات، والسماح بتشكيل أحزاب سياسية مستقلة جديدة، وإجراء الانتخابات للرئاسة الأولى بحضور مراقبين من رابطة الكومنولث، مع ضمانات أن تكون جميع الانتخابات حرة وفعالة ومستقلة.

- خطة لإعادة بناء اقتصاد نيجيريا، وتشجيع الاستثمارات فى القطاع الخاص، وإلغاء جميع القوانين الحالية التى تكرس الاحتكار وتحد من المنافسة فى مجال الاقتصاد والتجارة والزراعة، وبدء تنفيذ برنامج للخصخصة وبيع ٤٠٪ من الشركات والمؤسسات المملوكة للدولة.

يلفت النظر فى الخطاب ورد الفعل المترتب عليه ثلاث مجموعات من الملاحظات، المجموعة الأول، إنه احتوى على إجراءات اقتصادية للتنفيذ فى الفترة الزمنية القادمة قبل تولى السلطة المدنية فى مايو ١٩٩٩، فهو يتفق مع الاتجاهات العالمية المنتشرة بشأن دعم القطاع الخاص

وتقليص دور القطاع العام وإلغاء قوانين الاحتكارات التى سبق أن أصدرتها النظم العسكرية المتتالية على حكم البلاد، والمعنى السياسى هو أن الوضع الإقتصادى الاحتكارى كان قد انشأ طبقة وفئات اجتماعية اقتصادية تحالفت مع السلطة العسكرية السياسية، واستفادت بطرق مشروعة أو غير مشروعة وكونت طبقات وفئات اجتماعية تعرف فى الفكر السياسى المتداول حاليا باسم رأسمالية المحاسيب، وصارت الدولة بقرة حلوبا للعاملين فى الإدارات الحكومية، وللعاملين معهم من مختلف قطاعات المجتمع الداخلى، وللمتحالفين معهم من الشركات والمؤسسات الاقتصادية والمالية العالمية الخارجية. والمؤشر السياسى لهذا الإجراء الإقتصادى المعلن هو الرغبة والعمل على تفكيك النظام العسكرى السياسى وكذلك النظام العسكرى الإقتصادى الاجتماعى، لأن السماح بإنشاء أحزاب سياسية جديدة معناه فتح الطريق أمام صعود نخب اجتماعية وسياسية واقتصادية لم تكن فى دائرة السلطة من قبل، ومن بينها سوف تبرز الشخصيات التى تخوض الانتخابات البرلمانية والرئاسية على جميع المستويات المحلية والوطنية والفيدرالية. ومن ثم تكون الفرصة مهيأة لتمثيل كل طوائف وولايات وشعوب وقوميات نيجيريا.

المجموعة الثانية، هى أبعاد الترحيب التى قوبل بها الخطاب والخطة المعلنة من جانب القوى والمنظمات والدول الخارجية، فقد أعلنت الأمم المتحدة ورابطة الكومنولث والاتحاد الأوروبى ومنظمة الوحدة الإفريقية عن ترحيبها بالخطة، وأعلنت بريطانيا والولايات المتحدة وألمانيا وجنوب إفريقيا عن ترحيبها بهذه الأنباء التى اعتبروها خطوة جادة على طريق استعادة الديمقراطية، وأكثر من ذلك أعلنت كل من بريطانيا وألمانيا عن الدعوة إلى تخفيف العقوبات والقيود التى فرضت من قبل ضد نيجيريا، وإن كانت هذه الدعوة مقرونة بأن يتم التخفيف والرفع تدريجيا، كما أعلنت رابطة الكومنولث عن استعدادها لإرسال مراقبين إلى الانتخابات الرئاسية وإن تحفظت على عودة نيجيريا لاحتلال مقعدها فى الكومنولث حتى تتم الانتخابات عام ١٩٩٩. وتشير وسائل الإعلام العالمية إلى أن عددا من الشركات والمؤسسات متعددة الجنسيات سوف تتحرك للعمل من أجل تخفيف العقوبات الاقتصادية مثل شركات البترول والطيران.

المجموعة الثالثة، تختص بمواقف وتحركات قوى المعارضة السياسية النيجيرية والشخصيات العامة فى الداخل والخارج، فقد انقسمت بين التأييد والمعارضة وبين التفاؤل والتشاؤم،

فالبعض يرى، أن الخطة والبرنامج هو مثل ما سبق أن أعلنه الحكام العسكريون السابقون، ولذلك يصرون على تشكيل مؤتمر وطنى لصياغة دستور جديد مع تشكيل حكومة وحدة وطنية، بينما يرى البعض الآخر، – وهم أكثرية – أن المجال مفتوح لتشكيل أحزاب سياسية جديدة وخوض المعارك الانتخابية القادمة، وضرورة المشاركة فى دفع التحول السياسى الديمقراطى القادم.

ويقول الجنرال أبو بكر، إن النيجيريين لا يريدون شيئا أقل من ديمقراطية حقة فى بلد موحد يسوده السلام، وإن الديمقراطية هى الموضوع وكلما أسرعنا بها كان ذلك أفضل لبلادنا ولنا فى الجيش.

١٩٩٨/٨/٣

نيجيريا فى فترة النقاهة السياسية

فى أول أكتوبر عام ١٩٩٨ تحدث الجنرال عبد السلام أبو بكر عبر أجهزة الإعلام النيجيرية، عن إنجازات بلاده منذ توليه الرئاسة فى شهر يوليو.

وفى تقديرى إن ما تم من خطوات داخلية وخارجية يؤكد أن نيجيريا قد انتقلت من وضع الرجل المريض إلى فترة النقاهة السياسية، وإن المجلس العسكرى الحاكم يتقدم فى تطبيق إجراءات الانتقال إلى الحكم المدنى طبقا للجدول المعلن، الذى حظى بتأييد ومساندة أوروبية وأمريكية وإفريقية على مستوى الحكومات ذات الاهتمام والمصالح فى نيجيريا خاصة ومنطقة غرب إفريقيا عامة. ونستعرض هنا عددا من المؤشرات التى يستند إليها هذا التقرير المتفائل.

- يتطلب جدول الانتخابات طلبات بتشكيل ٢٥ حزبا سياسيا، وسوف تبت فى أمر تسجيلها للمشاركة فى الانتخابات طبقا للقانون المعلن فى هذا الشأن، وهذه الانتخابات تبدأ فى ديسمبر ١٩٩٨ على مستوى المحليات، وفى يناير ١٩٩٩ على مستوى الولايات تنفيذيا وتشريعيا، وفى فبراير ١٩٩٩ على مستوى الرئاسة الأولى والسلطة التشريعية الفيدرالية. والمهم فى هذا المقام أن الجنرال أبو بكر أكد مرارا فى الداخل وأثناء زياراته الخارجية أنه لن يرشح نفسه لمنصب الرئاسة الأولى.. ومن ناحية ثانية، بدأت الحكومة الحالية فى تنفيذ برامج الخصخصة فأعلنت أن قطاعات الاتصالات والغاز والنفط والطاقة سوف تتحول من وضع القطاع العام الحكومى إلى وضع جديد تحتفظ فيه الحكومة بنسبة ملكية هى ٤٠٪ فقط، وأن نسبة الـ ٦٠٪ الأخرى سوف تباع للقطاع الخاص وللمواطنين.

- والموضوع الجدير بالإشارة فى فترة الانتقال هو الإعلان عن إسقاط الاتهامات بالخيانة والأحكام القضائية الصادرة ضد المعارضين سواء فى داخل البلاد أو فى خارجها، وفى مقدمة هؤلاء الرجال الكاتب المشهور وول سوينكا، الحائز على جائزة نوبل فى الأدب، الذى كان محكوما عليه بالإعدام لمعارضته المستمرة للحكم العسكرى فى نيجيريا، وبالإضافة إلى اسمه احتوت القائمة المعلنة على أسماء سياسيين وعسكريين لهم تاريخ فى حياة بلادهم، ونشير إلى أن الجنرال أبو بكر خلال زيارته إلى الولايات المتحدة الأمريكية للمشاركة فى اجتماع

الجمعية العامة للأمم المتحدة حرص على مقابلة وول سوينكا الذى يعمل حاليا أستاذا للأدب فى الجامعات الأمريكية ودعاه للعودة إلى بلاده والمشاركة فى الحياة العامة الديمقراطية الجديدة.

وإذا نظرنا إلى المؤشرات الخارجية نجد أن الجنرال أبو بكر قد شارك فى قمة دول عدم الانحياز التى انعقدت فى جنوب إفريقيا وأجرى مباحثات مع الرئيس مانديلا وحصل على تأييده ومساندة حكومة جنوب إفريقيا، ثم شارك فى افتتاح أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩٨، وخلال هذه الزيارة عقد اجتماعا مع الرئيس الأمريكى، ثم زار بريطانيا وتباحث مع رئيس وزرائها، وانتقل إلى باريس حيث أجرى محادثاته ليفصح عن الدول التى لها أولوية الاهتمام والمصالح، كما يكشف عن حجم الاستثمارات والعلاقات الاقتصادية والتجارية بين نيجيريا وهذه الدول، وأن نيجيريا مثقلة بالديون الخارجية وهى فى حاجة إلى إعادة جدولة ديونها فى نادى باريس، ولا بد لها من مساندة الدول الأوروبية والأمريكية لإنجاح مفاوضاتها مع الدول الدائنة والمؤسسات المالية والنقدية العالمية.

- وفى إطار المؤشرات الخارجية نشير إلى زيارة القس جيسى جاكسون المبعوث الخاص للرئيس الأمريكى إلى نيجيريا وما أجراه من اتصالات مع المسئولين الحكوميين وقيادات العمل العام والمجتمع المدنى، وكان الهدف المعلن للزيارة هو تشجيع ودعم التحول الديمقراطى، وقد تم هذا بعد زيارات لوزراء ولمسئولين من الدول الأوروبية ومن المنظمات العالمية وكلها تصب فى اتجاهات هذا الهدف.

- ولكن النبأ المثير للالتفات هو زيارة وفد عسكرى أمريكى لإجراء محادثات مع المسئولين فى نيجيريا حول مسائل استئناف الرحلات الجوية الداخلية والخارجية. وقضايا الطيران المدنى وموضوع مكافحة تجارة المخدرات، وحول موضوعات حفظ السلام الإفريقى، حيث إن نيجيريا تتولى مسئوليات قيادة قوات حفظ السلام فى ليبيريا وسيراليون باسم منظمة ايكواس لدول غرب إفريقيا، وبالنسبة لموضوع العقوبات الدولية المفروضة على نيجيريا فإن الحديث يجرى حول تخفيضها.. أما رفعها نهائيا فسوف يتم بعد انتهاء المرحلة الانتقالية وتولى الرئيس المدنى الجديد حكم البلاد يوم ٢٩ مايو ١٩٩٩.

وبالإضافة إلى ما سبق نشير إلى نشاط جديد فى ميدان الاستثمارات الأجنبية، فقد أعلن عن بدء التفاوض بين حكومة نيجيريا ومجموعة شركات بترولية لإنشاء خط جديد لنقل الغاز النيجيرى إلى دول غرب إفريقيا الموجودة على الساحل الغربى وهى بنين وتوجو وغانا، وأن التكلفة المالية سوف تصل إلى ٢٦٠ مليون دولار أمريكى، وأن مجموعة الشركات البترولية تضم شركات شل وشيفرون وشركات البترول الوطنية فى نيجيريا وبنين وغانا.

١٩٩٨/١٠/١٣

الرئيس المنتخب فى نيجيريا

يوم ٢٧ فبراير ١٩٩٩ توجه الناخبون فى نيجيريا للإدلاء بأصواتهم فى انتخابات الرئاسة الأولى، التى أسفرت نتائجها عن فوز الجنرال السابق أوباسانجو بالمنصب، وقد تابعت الانتخابات فرق من المراقبين القادمين من منظمة الوحدة الإفريقية ورابطة الكومنولث والاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة، وعلى الرغم من أن بعضهم قال بوجود بعض المخالفات والتجاوزات فى عملية الانتخاب، فإن الرأى المعلن قال إن ما حدث لا يؤثر على النتائج النهائية للانتخابات التى جرت فى حرية وإنصاف كما قال الرئيس الأمريكى الأسبق جيمى كارتر.

وهكذا يصبح الرئيس أوباسانجو الرئيس المدنى الثالث المنتخب فى تاريخ الدولة منذ إعلان استقلالها عام ١٩٦٠ ثم تحولها للنظام الجمهورى عام ١٩٦٣، لقد كان الرئيس الأول هو الدكتور أزيكيوى الذى شغل المنصب من ١٩٦٣ حتى ١٩٦٦ وأخرج بانقلاب عسكرى فى يناير ١٩٦٦، وكان الرئيس الثانى هو الحاج شيحو شاجارى الذى انتخب عام ١٩٧٩ وشغل المنصب لمدة الولاية الأولى وأعيد انتخابه لولاية ثانية فى سبتمبر ١٩٨٣، ولكن الانقلاب العسكرى أطاح به فى ديسمبر ١٩٨٣. وطبقا لجدول التحول الديمقراطى فى نيجيريا فسوف يتولى الرئيس أوباسانجو الرئاسة الأولى يوم ٢٩ مايو ١٩٩٩، وينص الدستور الحالى على أن مدة الولاية لرئاسة الجمهورية هى أربع سنوات، ويكون التجديد فيها لمدة ولاية تالية واحدة فقط.

وسبقت هذه الانتخابات عملية إجراء الانتخابات التشريعية على المستوى الفيدرالى لمجلسى النواب والشيوخ، وقد تنافس فيها ثلاثة أحزاب هى حزب الشعب الديمقراطى، وحزب التحالف من أجل الديمقراطية، وحزب كل شعوب نيجيريا، وقد فاز حزب الشعب الديمقراطى بأغلبية مريحة فى كل من المجلسين. وبعد ذلك رشح حزب الشعب الجنرال أوباسانجو، ورشح حزب التحالف أولوفالاى، وكان حزب كل الشعوب يرغب فى ترشيح مرشح ثالث، إلا أن انقساما بداخله أدى إلى إعلان تأييده لمرشح حزب التحالف، وهكذا جرت انتخابات رئاسة الجمهورية بين مرشحين اثنين فقط ويساند كلا منهما تحالف سياسى على مستوى كل ولايات نيجيريا.

والملاحظ هو أن الرئيس أوباسانجو ينتمى اثنيا لمجموعة شعب اليوروبا الذى يقطن أصلا فى

الإقليم الغربى للبلاد، بينما كان الرئيس الأول أزيكيوى ينتمى اثنيا لمجموعة شعب الإيبو الذى يقطن أصلا فى الإقليم الشرقى للبلاد، وكان الرئيس الثانى شيحوشاجارى ينتمى اثنيا إلى مجموعة شعب الهوسا والفولانى الذى يقطن أصلا فى شمال نيجيريا. وهذا يعنى وجود دورة ثلاثية لتداول الرئاسة الأولى بين المجموعات الإثنية والقومية الثلاث الكبرى فى نيجيريا، وهذا على الرغم من عدم وجود نص دستورى أو تقنين قانونى لمثل هذا التدوير الثلاثى، كما أنه من المفارقات السياسية أن المرشحين الاثنين المتنافسين ينتميان إلى إثنية اليوروبا.

والتفسير الراجح عندى ، هو أن خطة البناء الدستورى والسياسى للجمهورية الثالثة القادمة تحاول أن تتفادى الأخطاء التى وقعت فيها الجمهورية الثانية، فقد شهدت الجمهورية الثانية سيطرة تحالف القوى الشمالية على أقوى مؤسستين فى نظام الحكم وهما المؤسسة العسكرية والمؤسسة السياسية التنفيذية، واحتكرت النخبة الحاكمة عملية توزيع مدخلات ومغانم الحكم على المستويات المالية والوظيفية والمعونات والقروض والاستيراد والتصدير وعوائد البترول.. الخ، ولهذا تتحدث الدراسات الصادرة عن فترة الجمهورية الثانية عن الفساد والمحسوبية، وكان هذا من بين الأسباب والتبريرات التى أعلنها العسكريون الانقلابيون عام ١٩٨٣ ، ولكن الدراسات المنشورة عن فترة الحكم العسكرى الذى سيطر عليه الضباط المنتمون إلى الشمال تقول إن الفساد والمحسوبية والرشوة واختلاس المال العام قد استشرى وزاد إلى حدود لا تخطر على عقل بشر، حتى وصلت البلاد إلى حالة الإفلاس والكارثة الاقتصادية.

لقد شارك الرئيس أوباسانجو بعد أن ترك الخدمة العسكرية عام ١٩٧٩ فى نشاط منظمات المجتمع المدنى النيجيرية والإفريقية والعالمية، حتى صار فى نيجيريا رئيسا لفرع منظمة الشفافية ومكافحة الفساد العالمية، وهذا النشاط المتنوع أعطاه علاقات وصداقات مع الناشطين فى هذه المجالات خاصة فى الولايات المتحدة وبريطانيا وجنوب إفريقيا، ومن ناحية ثانية ، فإن برنامجه الانتخابى يحتوى على رغبته فى إنشاء هيئة لمكافحة واستئصال الفساد فى نيجيريا. واعتقد أن هذه الرغبة تصبح ضرورة إذا كان الرئيس يرغب فى نجاح التفاهم مع صندوق النقد الدولى والدول المانحة ونادى باريس الذين أعلنوا عن نواياهم فى المعاونة الاقتصادية والمالية للرئيس المدنى القادم، وسوف تكون مشكلات الاقتصاد والتضخم والإفلاس والمديونية والعجز فى الميزانية وتكاليف عمليات حفظ السلام فى ليبيريا وسيراليون.. الخ، هى أول ما يواجه الرئيس القادم من المشكلات المعقدة فى الدولة.

واعتقد أن انتخاب الرئيس أوباسانجو سوف يساعد على إتمام عملية نقل السلطة بالتراضى والتفهم والترتيب من جانب عسكرى متراجع إلى الثكنات وجانب مدنى قادم إلى سدة السلطة، وأن مدة الولايات الأولى فى السنوات الأربع القادمة سوف تمثل الفصل الختامى فى عملية نقل السلطة بعد انتهاء جميع الإجراءات التى أعلنها والتزم بها الجنرال عبد السلام أبو بكر، ومن جانب آخر، فإن ما حدث هو ما تريده السياسات الأمريكية والبريطانية ودول الأنجلوفون فى إفريقيا.

١٩٩٩/٣/٨

اشتعال معركة الرئاسة فى نيجيريا

اقتربت ساعات الحسم فى انتخابات نيجيريا، وازدادت حدة المنافسة لانتخاب رئيس الجمهورية وأعضاء مجلس النواب الفيدرالى وحكام الولايات، وموعد الانتخابات في شهر أبريل٢٠٠٧، والناخبون عددهم حوالى ٥٠ مليونا، وأعلنت لجنة الانتخابات المستقلة أن بطاقات الانتخابات بها اسم وصورة الناخب وبصمات أصابعه.

السبب المباشر فى ارتفاع درجة الحرارة هو النتائج السياسية المترتبة على الحكم القضائى الصادر لصالح أبو بكر عتيق، نائب رئيس الجمهورية، فى أواخر شهر فبراير ٢٠٠٧ وإجمالى هذه النتائج هو استمرار أبو بكر فى حلبة المنافسة واستمراره فى التمتع بحصانة المنصب. وترجع هذه القضية إلى صدور قرار رئيس الجمهورية الذى قضى بعزل نائب الرئيس من منصبه، لأنه ترك عضوية الحزب الحاكم الذى سبق أن انتخب على بطاقة ترشيحه نائبا للرئيس، وأنه انضم إلى أحزاب المعارضة بتشكيل حزب مؤتمر العمل الذى رشحه للرئاسة فى انتخابات عام ٢٠٠٧. ويوم ٢٠ فبراير صدر قرار المحكمة الفيدرالية المختصة بأن رئيس الجمهورية ليس من حقه الدستورى عزل نائب الرئيس، وأن نائب الرئيس من حقه الاستمرار فى المنصب والتمتع بامتيازاته وحصاناته.

صدر هذا الحكم بعد حكم سابق، صدر فى نوفمبر ٢٠٠٦ يقضى ببطلان نتائج ومفعول تقرير لجنة مكافحة الجرائم المالية والاقتصادية، لأنه صدر بدون أساس قانونى لاتهام نائب الرئيس بانتهاك القانون وخيانة الأمانة والتربح والاحتيال والفساد. وترجع هذه القضية إلى شهر يونية ٢٠٠٦ عندما تسلمت الحكومة النيجيرية طلبا من المدعى العام الأمريكى للمساعدة فى جمع أدلة الاتهام ضد عضو الكونجرس وليام جيفرسون، وأحال رئيس الجمهورية الطلب إلى لجان مكافحة الجرائم المالية والاقتصادية التى استمعت إلى الأقوال وجمعت الأدلة، ثم رفعت تقريرها إلى رئيس الجمهورية باتهام نائب الرئيس بالتهم السابقة فى أغسطس ٢٠٠٦، وأحال الرئيس التقرير إلى لجنة تحقيق شكلها من كبار رجال الحكومة، وأعدت اللجنة الثانية تقريرها الذى يؤكد الاتهامات الموجهة إلى نائب الرئيس وأوصت بمحاكمته، وعرض التقرير

الأخير على مجلس النواب الفيدرالى فصادق على الاتهامات ونشر القرار فى الجريدة الرسمية فى سبتمبر ٢٠٠٦، وطعن أبو بكر عتيق فى القرار بعدم الدستورية أمام المحكمة المختصة، وفى نوفمبر ٢٠٠٦ أصدرت المحكمة قرارها بإبطال نتائج ومفعول تقرير لجنة مكافحة الجرائم المالية والاقتصادية لعدم وجود أساس قانونى لاتهامه.

ترتب على الحكمين المتتاليين استمرار نائب الرئيس متمتعا بحصانته والاستمرار فى الترشيح والمنافسة فى انتخابات رئاسة الجمهورية، والنتائج السياسية هى عودته للمنافسة ضد المرشحين للرئاسة من جانب ٢٦ حزبا سياسيا من بين الأحزاب البالغ عددها ٥٠ حزبا، يظل مرشحو الأحزاب الكبرى الثلاثة فى المقدمة وهم عمر يارادوا مرشح الحزب الحاكم حزب الشعب الديمقراطى، محمد نجارى مرشح حزب المعارضة الرئيسى حزب جميع شعوب نيجيريا، وأبو بكر عتيق مرشح حزب المعارضة وهو حزب مؤتمر العمل، مع ملاحظة أن المرشحين الثلاثة هم من شمال البلاد، ويعتنقون الدين الإسلامى، وأن لكل منهم مرشحا لمنصب نائب الرئيس من الجنوب وهم يعتنقون الدين المسيحى.

وتقول الدراسات المتخصصة المنشورة إن التنافس الشديد على أصوات الشماليين سيؤدى إلى تفتيت الأصوات بين المرشحين فى انتخابات رئاسة الجمهورية وأنه توجد آراء بين أنصار مرشح الحزب الحاكم تقول إنه ينبغى السماح لأبو بكر عتيق بالتنافس، إذ سوف يؤدى هذا التنافس إلى تفتيت أصوات المعارضة ويضمن لمرشحهم الفوز.

أيضا تقول الدراسات المتخصصة إن موضوع التعاقدات وامتيازات التنقيب عن البترول والغاز التى منحت أخيرا لشركات آسيوية من الصين والهند وماليزيا – له جذر أساسى فى احتدام الصراع، فقد فشلت الشركات الأوروبية والأمريكية فى الفوز بهذه التعاقدات والامتيازات، والسبب هو أن رئيس الجمهورية وكبار أنصاره ساندوا الشركات الأسيوية، بينما يرى نائب الرئيس وجوب مساندة الشركات الأوروبية والأمريكية.

يظل الجدل ساريا والحسم سيكون بإحصاء الأصوات فى صناديق الانتخابات.

٢٠٠٧/٣/١٩

تداول الرئاسة الأولى فى نيجيريا

أبريل ٢٠٠٧، شهدت نيجيريا إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية على مستوى الولايات وعلى المستوى الفيدرالى يوم ١٤ أبريل ويوم ٢١ أبريل ٢٠٠٧. وقد اهتمت وسائل الإعلام والدراسات المتخصصة بهذه الانتخابات لأسباب متنوعة، منها أهمية الدور النيجيرى على المستوى الإفريقى السياسى والاقتصادى، ونظرا للمتابعة التى تقوم بها الدول الأمريكية والأوروبية بشأن قضايا التحول الديمقراطى وتداول السلطة فى بلد متعدد الأحزاب السياسية، خاصة أن هذه المناسبة الانتخابية تعتبر حدثا فريدا فى حياة نيجيريا منذ الاستقلال، وهو انتقال السلطة من رئيس مدنى منتخب إلى رئيس مدنى منتخب من خلال صناديق الانتخاب وليس من فوهة البندقية.

على الرغم من شهادة الرئيس أوبا سانجو المنتهية ولايته يوم ٢٩ أبريل بأن الانتخابات سارت بشكل جيد نسبيا، وقال: لست راضيا بالكامل، ولكنه غير منزعج، وإنه سوف يسلم السلطة إلى الفائز فى انتخابات الرئاسة يوم ٢٩ أبريل، إلا أن تقارير شهادات وفود المراقبين الأجانب تقول عكس هذا، لأن الانتخابات سادتها ألوان وأساليب من التلاعب وأعمال العنف والتزوير والترهيب، فضلا عن أعداد القتلى والجرحى الذين سقطوا فى المعارك التى دارت بين المتنافسين وأنصارهم، ونشير إلى بعض هذه التقارير:

- تقرير وفد منظمة ايكواس يقول إن العملية الديمقراطية كانت مقبولة نسبيا، ولكنها لم تكن حرة ولم تكن نزيهة.

- تقرير وفد الاتحاد الأوروبى يقول: لا يمكن اعتبار الانتخابات ذات مصداقية، إنها بعيدة عن المعايير الديمقراطية الدولية، وحصيلة الانتخابات غير مقبولة من منظور احترام حق الحياة والديمقراطية.

- تقرير وفد منظمات المجتمع المدنى يقول إن النظام خذل الشعب النيجيرى، وإن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية لا تفى بالمعايير الدولية، وهى دون المستويات التى سجلت فى الانتخابات السابقة فى نيجيريا.

أعلنت أحزاب المعارضة موقفها من الإجراءات الحكومية والإجراءات التى قام بها الحزب الحاكم على مستوى الولايات لقد أعلنت رفضها للنتائج على مستوى حكام الولايات ومجالسها التشريعية يوم ٤ أبريل، وهى التى فاز فيها الحزب الحاكم فى ٢٩ ولاية من ٣٦ ولاية، وطالبت أحزاب المعارضة بإلغاء النتائج وإعادة الانتخابات وهددت بمقاطعة الانتخابات الفيدرالية يوم ٤/٢١، وأعلنت عن وجود دلائل تثبت التزوير والرشوة وشراء الأصوات والبلطجة، ولكن أحزاب المعارضة شاركت فى الشكوى الشفاهية ولم تشترك فى اتخاذ موقف سياسى موحد لتنفيذ التهديد، واستمرت العملية الانتخابية بين٢٤ مرشحا يتنافسون على منصب رئيس الجمهورية، كما استمر التنافس على عضوية مجلسى النواب والشيوخ على المستوى الفيدرالى وبعد إجراء الانتخابات أعلنت النتائج بفوز عمر يارادوا مرشح الحزب الحاكم بنسبة٧٥٪ من إجمالى أصوات الناخبين، وعاودت المعارضة تهديدها وإنها سوف تلجأ إلى المحكمة العليا لإبطال النتائج المعلنة.

وتقول الدراسات المنشورة إن الانتخابات لن تعاد، على الرغم من توافر وصحة الاتهامات بالفساد والتزوير، ولقد أصدر فريق المراقبين المستقلين فى نيجيريا بيانا عنوانه: «العار»، كما أصدر الكاتب النيجيرية الحائز على جائزة نوبل «وولى سوينكا» بيانا يدعو فيه إلى إلغاء الانتخابات بعد أن اتصفت بالتزوير والمخالفات وأعمال العنف، كما دعا إلى إقالة رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة بسبب انحيازه للحزب الحاكم خلال العملية الانتخابية.

ومن جانب آخر، فإن نيجيريا فقدت القدرة والقدوة التى كانت القيادات السياسية تتحدث عنها، لأنها الآن لا تستطيع أن تقول إنها تمثل نموذجا ديمقراطيا للقارة الإفريقية، ويضاف إلى هذا ما كشفت عنه الانتخابات من انتشار واسع للفساد وسوء الإدارة وشراء الأصوات علنا أمام اللجان الانتخابية، أما الصحافة الأوروبية والأمريكية تتحدث عن ملايين من العملة النيجيرية «نايرا» كانت توزع من جانب حزب الحكومة وحزب المعارضة الرئيسى على القائمين بإدارة اللجان الانتخابية، وعلى الناخبين أمام هذه اللجان للإدلاء بالأصوات أكثر من مرة. كما أن الحديث متواتر عن الارتباط الوثيق بين السياسة والمال، حيث إن السياسة هى النقود، والنقود هى السياسة حاليا فى نيجيريا، وان الوظيفة الحكومية والانتساب للطبقة السياسية الحاكمة والعلاقات الأسرية وتشابك المصالح والمنافع هى أساس الثروات الحالية، الأمر الذى جعل الفساد ينمو ويتشعب ليصل إلى مستوى عصابات المافيا والبلطجة.

إضافة إلى ما سبق تشير وسائل الإعلام العالمية إلى أن صادرات بترول نيجيريا تمثل ٨,٥٪ من إجمالى الواردات البترولية الأمريكية حاليا، ومن المتوقع ارتفاعها إلى نسبة ١٠٪ فى السنوات المقبلة، وهذا أمر له اعتباره فى صياغة العلاقات النيجيرية مع أوروبا والولايات المتحدة.

٢٠٠٧/٥/٧

التحول الديمقراطى فى إثيوبيا

تتجه مسيرة التحول الديمقراطى فى إثيوبيا أفضل نحو معركة فاصلة فى عام ١٩٩٤ بين تحالف الحكومة وتحالف المعارضة، وقضايا وإشكاليات التحول الديمقراطى ليست منقطعة الصلة والتفاعلات مع سياسات الدول المانحة وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، أو بعيدة عن حركة ميزان القوى مع دول الجوار وأوضاع القرن الإفريقى المتغيرة.

أعلنت الحكومة الانتقالية فى ديسمبر ١٩٩٣عن تصورها للمرحلة الأخيرة من هذه المسيرة، فقد أعدت مشروع الدستور الدائم، وحددت النصف الثانى من شهر مايو ١٩٩٤ موعدا لانتخاب أعضاء الجمعية التأسيسية التى سوف تناقش المشروع وتصدر الدستور، ويعقب هذا إجراء الانتخابات لاختيار أعضاء البرلمان الاتحادى قبل نهاية العام نفسه وعلى الجانب الآخر، أعلن تحالف المعارضة عن عقد مؤتمره الثانى فى أديس أبابا خلال شهر ديسمبر ١٩٩٣ تحت شعار من أجل ديمقراطية الحوار السلمى والمشاركة الوطنية، وقد أعلنت أكثر من ٦٠ منظمة ديمقراطية ودينية وقومية ونقابية عن مشاركتها فى هذا المؤتمر، ويأتى المندوبون الممثلون لهذه المنظمات من داخل البلاد أو من خارجها.

مواقف الحكومة الانتقالية تكشف عن تعديلات فى المواعيد المقررة بالميثاق الوطنى الانتقالى بشأن خطوات بناء النظام الديمقراطى الاتحادى الإثيوبى، فقد تأجل موعد إصدار الدستور وإجراء الانتخابات البرلمانية من منتصف عام ١٩٩٣ حتى فبراير ١٩٩٤، وأخيرا أعلن عن الموعد فى مايو ١٩٩٤. ولكنها تشير إلى الإنجاز فى ميدان إلغاء الرقابة على الصحافة ووسائل الإعلام، وفى إجراء الانتخابات على المستوى المحلى والمستوى الإقليمى، وفى بناء المؤسسات التشريعية والتنفيذية فى أقاليم الدولة الأربعة عشر، كما أنها أعلنت عن إعادة تأسيس وتشكيل الجيش الإثيوبى افضل من جميع القوميات والإثنيات، وأنها سوف تحل قوات وميليشيات الجبهة الثورية الحاكمةخلال هذه الفتره ، والتى سبق أن تقرر قيامها بمهام الجيش الوطنى بعد حل وتسريح الجيش الإثيوبى افضل الموروث عن عهد منجستو، وتشير الحكومة إلى وجود تشرذم قبلى ودينى وسياسى فى الأقاليم وعلى مستوى القوميات، الأمر الذى خلق حالة من

الانقسامات والعداوات السياسية السلمية حينا والمسلحة حينا آخر، ويضاف إلى هذا مصاعب وأزمات الفترة الانتقالية فى ميدان الاقتصاد وفى بناء مؤسسات الدولة وتوطين اللاجئين وتسريح المقاتلين.. الخ.

ويمثل تحالف المعارضة خليطا متنوعا من القوميين والليبراليين والإسلاميين والملكيين والماركسيين، يجمع بينهم الشكوى من النظام القائم وممارسات النظام الانتقالى، ويختلفون فى التصورات والأولويات وأهداف ما بعد تغيير النظام السياسى الحالى، فقد سبق للمعارضة عقد مؤتمرها الأول فى باريس فى أبريل ١٩٩٣ ، وكانت القضية الأولى فى مداولات المؤتمر هى معارضة منح حق تقرير المصير والاستفتاء فى إريتريا بدعوى أن القرار الإثيوبى افضل صادر من حكومة انتقالية ليست منتخبة وشرعية، ولكن بعد الاستفتاء والاستقلال وعضوية المنظمات العالمية والإقليمية، ثم قيام إثيوبيا واريتريا بعقد مجموعة من الاتفاقيات والارتباطات المتنوعة، اختفى الموضوع الاريترى من خطاب ومناقشات المعارضة، وبرزت الشكاوى من سيطرة قومية التيجرى على مناصب الدولة ومؤسسات الحكم، وحرمان القوميات والشعوب الأخرى من حقوقها المشروعة فى تقاسم السلطة، كما تطلب المعارضة إعادة تشكيل الحكومة الانتقالية لتشمل المنظمات والأحزاب المعارضة، وكذلك تأليف لجنة جديدة لصياغة مشروع الدستور. وفضلا عن هذا تثير المعارضة موضوعات حقوق الإنسان باتهام الحكومة باعتقال العديد من القيادات المعارضة ومحاكمتهم واستخدام العنف المسلح ضد بعض القوميات.

أما سياسات الدول المانحة فهى تتجه نحو دعم النظام الديمقراطى والتحول السلمى فى إثيوبيا وبناء المؤسسات الاتحادية فى داخل حدود الدولة وترابها الوطنى بعد استقلال إريتريا. وفى مقدمة هذه الأهداف دعم الاقتصاد والتحول إلى التخصصية ومكافحة التضخم وإصدار قوانين جديدة للاستثمار والعمل والملكية والضرائب وتحرير التجارة.. وقد قدمت الدول المانحة أنواعا من المعونات والقروض والمساعدات خلال عام ١٩٩٣ ، ونشير إلى الولايات المتحدة الأمريكية التى قدمت ٥٤ مليون دولار، والاتحاد الأوروبى الذى وقع اتفاقية معونات مقدارها مليار دولار، واليابان التى قدمت ٣٩ مليون دولار ثم وقعت اتفاقية إلغاء الديون الإثيوبية، وبنك التنمية الإفريقى الذى قدم قرضا قيمته ٨٩ مليون دولار، وأخيرا قدم البنك الدولى وصندوق النقد الدولى قروضا عاجلة لتمويل برامج التنمية والتخصيصية فى العام ١٩٩٣/٩٢ . وبجوار هذا الدعم الإقتصادى المنهمر فإن الدعم السياسى مستمر على المستوى الداخلى مثل الوساطة

بين الحكومة الانتقالية والجبهات القومية المنشقة على الحكومة لضبط التوتر وعدم التصعيد إلى مستوى الحرب الأهلية من جديد، وعلى المستوى الإقليمى لدعم السياسة الإثيوبية والمحور الإثيوبى والاريترى مثل الوساطة والتوفيق فى قضايا الصراع الداخلى فى جيبوتى والصومال والسودان، ومثل التوجه إلى مزيد من التعاون والأمن المتبادل بين دول القرن الإفريقى.

وفى داخل شبكة العلاقات والتفاعلات بين سياسات الدول المانحة ومواقف الحكومة الإثيوبية الانتقالية، نشير إلى دور وضغوط جماعات ومنظمات المعارضة المقيمة فى دول أوروبا وأمريكا الشمالية وفى مقدمتها ما يسمى بجماعة واشنطن، وهذه المنظمات بوجه عام شديدة الانتقاد لسياسات الحكومة فى ميدان الممارسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، كما تداولت وسائل الإعلام ما يسمى بتحالف جماعات الملكيين والماركسيين من قومية الامهرا الذين يرفضون سيطرة وهيمنة قومية النيجرى، ويرون أن القيادة والرئاسة فى إثيوبيا افضل الموحدة والحديثة هى لهم وليست لغيرهم.

١٩٩٣/١٢/٢٧

إثيوبيا فيدرالية ديمقراطية

فى عدد يناير ١٩٧٦ من مجلة السياسة الدولية (العدد رقم ٤٣) نشرت دراسة بعنوان إثيوبيا افضل من الإمبراطورية إلى الجمهورية الفيدرالية، عرضت فيها مواقف وسياسات القوى المتنوعة بين جانبى التغيير الثورى والمعارضة المدنية والمسلحة، ورصدت الدراسة تقييما شاملا لما أسميته قمة النصر وصور الضعف، واقترحت التحول من النظام السياسى المركزى إلى الإطار الدستورى الفيدرالى مخرجا وطريقا لحل المشكلات والتعقيدات أمام التعاون والمشاركة الصادقة من جانب الشعوب والقوميات فى إثيوبيا.

تذكرت أحداث التاريخ عندما قرأت النسخة الإنجليزية للدستور الإثيوبى الصادر يوم ٨ ديسمبر ١٩٩٤، والذى ينص على أن إثيوبيا جمهورية فيدرالية ديمقراطية نظامها برلمانى، ويقسم الدولة إلى تسع ولايات وحدود هذه الولايات يمكن تعديلها بالتفاوض بين الأطراف المعنية، ومن حق الشعوب والأمم والقوميات فى داخل هذه الولايات أن تنشئ ولايات أخرى لها طبقا لإجراءات محددة فى الدستور، ولكل ولاية أن تصدر دستورها وتشكل مؤسسات الحكم فيها. وأن جميع اللغات فى الدولة على قدم المساواة وتختار الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات لغات العمل الخاصة بكل منها بدون تحديد أو قيد مسبق، وأن الحكومة الفدرالية اختارت اللغة الأمهرية لنفسها، والملاحظة هى أن الدستور يستخدم كلمة دولة بالإنجليزية للتعريف بالولايات، وهذا هو المصطلح الدستورى الأمريكى الذى يستخدم فى الولايات المتحدة الأمريكية.

يخصص الدستور الفصل الرابع ويحتوى على ١٢ مادة لتحديد المعالم الكبرى فى رسم وتوجيه السياسة العامة الوطنية فى ميادين الشئون الخارجية والدفاع الوطنى، والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وفى قسم آخر من الدستور تنص المواد على حقوق كل الأمم والشعوب والقوميات فى رفع وتحسين مستويات المعيشة والتنمية المستدامة، وحق كل مواطن فى بيئة نظيفة وصالحة للحياة الكريمة، تأسيسا على أن السيادة فى الدولة مصدرها الأمم والقوميات والشعوب على قدم المساواة.

يفرد الدستور الفصل الثالث من المادة ١٣ إلى المادة ٤٤ لموضوع الحقوق والحريات الأساسية ويتناولها بتفصيل وبصياغات دقيقة، وينص فى بدايتها على أنها تتوافق مع مبادئ الإعلانات

والمواثيق العالمية الصادرة فى مجال حقوق الإنسان والشعوب والقوميات والأمم وأنها تسرى على جميع المواطنين، وتتناول التفاصيل ضمانات وحقوق الحياة والحرية والأمن والمعاملة الإنسانية للمواطن، وإلغاء الرق والعبودية، وحماية السمعة والشرف، وحريات الدين والمعتقدات والآراء والفكر، وحقوق التجمع والتظاهر والمشاركة السياسية، وحقوق الأمومة والنساء والأطفال، وحقوق المشاركة والإسهام فى النشاط الاجتماعى والثقافى. وبالإضافة إلى هذا يقرر الدستور حق الأمم والقوميات والشعوب غير المشروط فى تقرير المصير بما فى ذلك الانفصال، ويرسم الأسلوب ويحدد الإجراءات الواجبة لتنفيذ هذا الحق.

وفى صياغة واضحة يقرر الدستور أن الدولة الإثيوبية ليس لها دين معين، وإن الحكومة على المستوى الفيدرالى والإقليمى لا تتدخل فى ممارسات أى دين، كذلك لا يتدخل الدين فى شئون الحكومة، وأن أى عادات أو ممارسات أو تقاليد تتعارض مع هذه النصوص تعتبر لاغيه ولا يعمل بها.

يحدد الدستور الإطار العام للوضع الإقتصادى للدولة وللمجتمع بوجه عام، فهو يقرر النشاط الفردى الحر وحق التملك والتصرف فى الممتلكات وعدم وجود قيود على النشاط والإسهام الفردى الإقتصادى، وحقوق العاملين، فى الزراعة والخدمات والمؤسسات الحكومية والصناعة، فى تشكيل نقابات وجمعيات للدفاع عن مصالحهم وحقوقهم، ولكنه يقرر أن ملكية الأرض فى الريف والمدن والموارد الطبيعية هى وديعة للدولة ولمجموع الشعوب والأمم والقوميات، وأنها تعتبر ملكية جماعية لا تباع ولا تنقل ملكيتها بأى أسلوب، وإن كان الدستور يقرر ملكية الانتفاع ومسئولية الدولة والحكومة فى تمكين المواطن الذى يرغب فى اتخاذ الزراعة مهنة أو أسلوبا لحياته من الاستعمال والانتفاع بالأرض الزراعية، وكذلك للرعاة حق التمكن من استعمال أراض حرة للرعى تخصصها الحكومة.

بموجب الدستور يتشكل على المستوى الفيدرالى مجلسان يمثلان السلطة التشريعية الأول فيهما هو مجلس الشعب الذى ينتخب لمدة خمس سنوات على أساس تعداد سكان الدولة، وعدد الأعضاء به ٥٥٠ عضوا مع النص على ضمان تمثيل خاص للأقليات القومية ويخصص ٢٠ مقعدا لتمثيلها، والمجلس الثانى هو المجلس الفيدرالى الذى يمثل الأمم والقوميات ولكل منها

عضو واحد على الأقل كما تمثل بعضو آخر لكل مليون نسمة من مواطنيها وأفرادها، وينتخب أعضاء هذا المجلس من خلال المجالس التشريعية للولايات. أما رئيس الجمهورية فالذى يرشحه مجلس الشعب، ويتم انتخابه بواسطة اجتماع مشترك للمجلسين بأغلبية ثلثى أصوات الأعضاء، ويجوز انتخابه لمدتين متتاليتين فقط كل منهما ست سنوات.

١٩٩٥/٤/١٧

إريتريا على المسار الديمقراطى

فى الأسبوع الأول من شهر يوليو ١٩٩٦- أقر المجلس الوطنى الاريترى (البرلمان) القراءة الأولى لمشروع الدستور الدائم للدولة المستقلة، الذى أعدته مفوضية الدستور بعد أنواع ومستويات من الحوار واستطلاع الرأى مع المواطنين والخبراء، وسوف يطرح المشروع الآن على المواطنين، لإبداء الرأى والملاحظات قبل إعادة عرضه على المجلس الوطنى لإجازة القراءة الثانية، ويعقب هذا الدعوة لانتخاب جمعية تأسيسية تتولى إصدار الدستور.

● الملاحظة الأولى هى أن حكومة إريتريا قد التزمت بوعودها التى أعلنتها بشأن إنشاء مفوضية الدستور ومهامها والجدول الزمنى لعملها وأساليب تنفيذ مسئولياتها بموجب المرسوم التشريعى رقم ٥٥ لعام ١٩٩٤.

واعتقد أن الخطوات التالية ترتبط بالتصور الزمنى المحدد من قبل، وأن إصدار الدستور الدائم سوف يتم خلال النصف الأول من عام ١٩٦٧، ومن ناحية ثانية ، فإن الالتزام بالوعود والجدول الزمنى فيه إشارة للداخل وللخارج بأن نظام الحكم الحالى ملتزم بالتوجه الديمقراطى، وإن يتراجع عن هذا التوجه، ولذا اعتقد أن الدولة سوف تنتهز مناسبة إصدار الدستور لدعوة مجموعات من ممثلى الرأى العام العالمى والمراقبين الدوليين للمشاركة فى متابعة عمليات انتخاب الجمعية التأسيسية لإثبات أن الانتخابات حرة ونزيهة بالمعايير الدولية مثل ما حدث من قبل فى مناسبة الاستفتاء عام ١٩٩٣.

● الملاحظة الثانية ، هى أن التوجه الديمقراطى فى إريتريا يحقق عددا من النتائج المترابطة على الصعيدين الإقليمى والعالمى، أولها ، أن التحول الديمقراطى أصبح موجة واسعة التأثير والمفعول فى القارة الإفريقية عامة وفى منطقة القرن الإفريقى وحوض النيل خاصة، وأن إريتريا تنضم إلى جماعة الدول والنظم الديمقراطية فى منطقة النيل وهى مصر وإثيوبيا افضل وأوغندا وكينيا وتنزانيا وبوروندى. وتتجه على نفس المسار رواندا وزائير، ويبقى السودان هو النموذج الوحيد الخارج على هذا التوجه العام، وثانى هذه النتائج ، هى أن التحول الديمقراطى أصبح جزءا من قواعد المشروطية الدولية التى تتمسك بها الدول المانحة التى تربط بين استمرار تدفق المعونات والمساعدات والتسهيلات المالية والاقتصادية وبين التحول

الديمقراطى، وهذا المستوى واضح فى المعاملات التى تقوم بها الدول الأوروبية والأمريكية التى تقدم القسم الأكبر من هذه المعونات والمساعدات، وثالث هذه النتائج هى الإثبات العملى للمنتقدين والمعارضين والمتمردين من الاريتريين فى الخارج أنه تحت مظلة الديمقراطية يوجد مكان ونشاط وضمان لكل مواطن ولكل رأى مؤيد أو معارض، وقد تكون هذه مناسبة لإعادة الدعوة إلى المصالحة الوطنية العامة للعمل والنشاط السياسى فى العهد الديمقراطى للدولة وتكون مفتوحة للجميع على قدم سواء.

● الملاحظة الثالثة، هى أن مشروع الدستور يشتمل على القواعد والمبادئ المعروفة فى النظم الديمقراطية بالقارة الإفريقية، مثل حقوق الإنسان والمواطن، والإقرار بالتعددية السياسية وحرية التنظيم للجمعيات والأحزاب، وانتخاب أعضاء البرلمان انتخابا مباشرا لمدة خمس سنوات، وضمانات وقواعد الحياة الاجتماعية والاقتصادية فى الدولة، وفى الدستور نص صريح على أن انتخاب رئيس الدولة لمدة خمس سنوات وبحد أقصى مدتين متتاليتين فقط، ولكن الجديد فى الصياغة هو أسلوب انتخاب رئيس الدولة من داخل البرلمان بشرط عضويته فيه، وهذا أسلوب فيه اختلاف عن النموذج البرلمانى التقليدى والنموذج الرئاسى التقليدى أو النموذج الرئاسى المعدل، واعتقد أن هذا الوضع يستحق الدراسة والمتابعة فى ضوء توافر وثائق المناقشات التى دارت فى مفوضية الدستور وفى المجلس الوطنى بشأن هذا الموضوع وما يتصل به من سلطات تنفيذية للرئيس.

● الملاحظة الرابعة ، هى عدم الإشارة فى المشروع إلى لغات العمل فى مؤسسات الحكم والإدارة والحياة اليومية لتسيير شئون الدولة. لقد سبق للحكومة الاريترية أن اعتمدت المنهج الوطنى للتعليم، كما أقرت بحق الجماعات والأقليات الإثنية والشعوب فى الحديث بلغاتها الأم وفى تعليم أبناء هذه الجماعات والأقليات باللغة الأم على المستوى الابتدائى، وأقرت أيضا حق الطلاب أو أولياء أمورهم فى اختيار لغة ثانية أخرى فى التعليم الإعدادى والثانوى، وأن تكون لغة التعليم فى الثانوى هى اللغة الإنجليزية. وجرت محاولات متنوعة لكتابة اللغات محدودة الانتشار بواسطة الأبجدية اللاتينية، ولكن القبول بمكونات وعناصر المنهج التعليمى وسياسة الدولة فى هذا المجال لن يمنع من وجود المشكلة واحتمالات تعقدها فى المستقبل، إذ لابد من اختيار وتحديد بعض اللغات التى يتحدث بها المواطن أو يكتب بها إلى الموظفين العاملين فى

مؤسسات الدولة حتى يتعاملوا معه فى حوار مفهوم، ولا بد من اختيار وتحديد بعض اللغات التى يتحدث بها عضو البرلمان أو عضو المجالس المحلية حتى يفهم باقى الأعضاء ما يقول وتدور بينهم مناقشات بناءة، وإن لم يتم هذا الاختيار والتحديد فسوف تكون الدولة ملزمة بتجهيز طواقم ترجمة فورية وتحريرية باللغات المتداولة فى الدولة، ولذلك اعتقد أن الإقرار الدستورى بعدد من لغات العمل لمؤسسات الحكم والإدارة بالدولة هو إجراء منطقى، حيث أن العرف السارى هو الحديث بلغات ثلاث هى العربية والتجرينية والإنجليزية فى الحياة اليومية الاريترية.

١٩٩٦/٧/٢٢

التعددية السياسية فى إريتريا

فى الأسبوع الأول من أكتوبر ٢٠٠٠، أعلن المجلس الوطنى الاريترى (البرلمان) أن الانتخابات قد تأخرت بسبب الحرب الإثيوبية – الإرترية، إلا أنه يجب أن تجرى، وفقا لنص الدستور، وإن الانتخابات الرئاسيه ستكون فى ديسمبر ٢٠٠١، وأن المجلس قد يشكل لجنة لصياغة مشروع قانون إنشاء الأحزاب السياسية والانتخابات التعددية التنافسية.

أثار الإعلان عددا من التفسيرات والآراء بشأن توقيت إصداره وبشأن خطة الحكومة لمواجهة نتائج وإفرازات الحرب، ولقد حدث هذا قبل توقيع الاتفاق الشامل للسلام فى الجزائر فى ديسمبر ٢٠٠٠. ونحاول إجمال الآراء المتداولة فى ثلاث مجموعات:

- يرى الرأى الأول ، إن ما حدث هو أمر طبيعى، لأن الحزب الحاكم (الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة) لديه قناعة سابقة بمبدأ التعددية السياسية منذ أن كتبها فى أدبياته أيام النضال من أجل الاستقلال. كما أن الدستور الحالى ينص على مبدأ التعددية السياسية.

- يرى الرأى الثانى ، أن ما حدث كان مفاجئة فى إطار علاقات الطبقة السياسية الحاكمة، لأنه تعبير عن انفجار علنى للصراع المكتوم الذى يجرى منذ فترة سابقة بين أجنحة الحزب الحاكم وقياداته، وأن التوقيت مرتبط بالأثر العاجل للنكسة التى منى بها النظام، ويستند أصحاب هذا الرأى إلى أن الرئيس أفورقى يسيطر على جميع مؤسسات النظام فهو رئيس الدولة ورئيس الحكومة ورئيس الحزب، وأن الرئيس أفورقى لديه رأى ثابت سبق نشره فى أدبيات الحزب بشأن المعارضة والتعددية السياسية والمصالحة الوطنية. وقد صدر عنه فى هذا المجال حديث المنشور فى صحيفة الشرق الأوسط بتاريخ ١٨ سبتمبر ٢٠٠٠، قال فيه إنه لا يوجد فى إريتريا شىء اسمه المعارضة لأن الجبهة الشعبية هى حركة كل الاريتريين الذين أسهموا فى الكفاح المسلح»، وقال «معارضة لمن ومعارضة لماذا وفى أى القضايا؟» وينطبق الحديث على المصالحة « مع من وفى أى القضايا؟».

- يقول الرأى الثالث ، إن الرئيس والطبقة السياسية الحاكمة يريدون استباق نتائج وإفرازات النكسة، والإسراع فى احتواء أى رد فعل من جانب المعارضة السياسية المقيمة فى

الخارج وتحديدا فى دول أوروبا وأمريكا الشمالية، فهذه المعارضة نددت بالهجوم الإثيوبى الذى اعتبرته عدوانا على إريتريا، ولكنها قالت إن غياب الديمقراطية وعدم بناء نظام ديمقراطى هى الأسباب الأولى للنكسة، وإن الوقت قد حان للتغيير فى القطاع السياسى الاريترى بالتحول إلى الديمقراطية والتعددية السياسية، ويشير أصحاب هذا الرأى إلى ما تداولته وسائل الإعلام عن جماعة مانيفستوبرلين وجماعة منتدى الوفاق الاريترى وغيرهما مثل مجموعة ١٣ (G ١٣).

وقد تزامن الإعلان عن مسودة قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية مع قرار الرئيس أفورقى بإقالة وزير الحكم المحلى محمد أحمد شريفو، وكان الرجل الثانى فى الحكومة وفى الحزب، وسبق أن قام بأعمال رئيس الجمهورية فى فترة سفره للخارج. وقالت الحكومة إن قرار الإقالة هو عمل روتينى ومن صلاحيات الرئيس، ولكن وسائل الإعلام العالمية ذكرت أن الأسباب هى الخلاف حول قضايا التحول الديمقراطى والتعددية الحزبية. ومن ناحية ثانية نعرض لأهم ما ورد بمشروع القانون، انتظارا لنتائج المناقشة حوله فى داخل إريتريا وفى أوساط الجاليات الاريترية فى المهجر، وذلك على النحو التالى:

- التسجيل فى سجلات أسماء الناخبين: يحظر القانون قيد اسم أى شخص ارتكب جرما ضج الشعب بالتعاون النشط مع العدو أثناء فترة النضال من أجل الاستقلال، ويحظر قيد اسم أى شخص تآمر مع قوى خارجية فى فترة الاستقلال، ويحظر قيد اسم أى شخص لم يؤد الخدمة الوطنية الإلزامية أو اسم أى شخص مقيم فى خارج البلاد ولم يدفع ضريبة المساهمة الوطنية. وبالنسبة للترشيح فى الانتخابات يجب أن يكون اسم المرشح مقيدا فى سجلات الناخبين وأن يحصل مقدما على توقيعات وموافقة ٥٪ على الأقل من الناخبين المسجلين فى الدوائر التى يرغب فى الترشيح بها.

- تشكيل الأحزاب السياسية: يبدأ المشروع بتعريف الحزب بأنه جماعة منظمة لها أهداف مشتركة وتمارس نشاطها بالوسائل السلمية للمشاركة فى السلطة السياسية وتداولها سلميا. وأن واجبات الحزب الإلزامية هى الخضوع للدستور وللقانون ورفض العنف وعدم إقامة تشكيلات عسكرية وعدم القيام بنشاط يقوم على التجزئة الدينية والقومية واللغوية والعرقية

والجنسية والإقليمية. ويجب أن يكون المؤسسون مستوفين للواجبات الوطنية التى يحددها القانون ومبرأين من أى جريمة كبرى، وألا يقل عددهم عن ١٠٠ ويقيم ٨٥٪ على الأقل منهم فى داخل إريتريا فى أربعة أقاليم كحد أدنى وأن يكون ٣/٢ عدد المسئولين من خمس قوميات اريترية على الأقل و ٣/١ عدد المؤسسين من أحد الديانتين الإسلام والمسيحية، وأن تقيم قيادة الحزب إقامة دائمة فى إريتريا، ويتطلب تسجيل الحزب لبدء نشاطه القانونى أن يقدم المؤسسون شهادات تأييد موقعة من ثلاثة آلاف مواطن لهم حق التصويت، وينص المشروع على أن أموال الحزب تكون فقط من اشتراكات وتبرعات الأعضاء والمؤيدين لنشاطه، وأن شرط العضو فى الحزب هو عدم مصادرة الحقوق السياسية للعضو بحكم قضائى سابق، ويستخدم الحزب فى نشاطه كل الأماكن، فيما عدا دور القضاء والجيش والشرطة والوزارات وأماكن العبادة والتعليم.

٢٠٠١/٤/٢

قانون الأحزاب فى إريتريا

فى فبراير ٢٠٠١ طرحت حكومة إريتريا مشروعين للرأى والنقاش العام بين الاريتريين، وهما مشروع قانون الأحزاب والمنظمات السياسية ومشروع قانون الانتخابات، وشهدت الشهور التالية من عام ٢٠٠١ ظهور خلافات فى الرأى بين قيادات حزب الجبهة الشعبية الحاكمة، وقد تداولت وسائل الإعلام تفاصيل هذه الخلافات وآراء القائلين بها، وإجمال الآراء نعرضه فى مجموعتين أو تيارين:

- تيار يرى ضرورة التعجيل بالديمقراطية والحقوق الإنسانية وتأكيد الشرعية الدستورية ومشاركة جميع المواطنين فى العملية السياسية، ويتقدم هذا الرأى الوزراء والشخصيات العامة التى عينتها الجمعية الوطنية فى سبتمبر ٢٠٠٠ لإعداد مشروع قانون الأحزاب والمنظمات السياسية.

- تيار يرى أن الظروف غير مواتية لأى تعديل فى الوضع السياسى القائم، وأنه يمكن إجراء الانتخابات البرلمانية قبل نهاية ٢٠٠١ بدون مشاركة أحزاب سياسية تعددية. ويقول بهذا الرأى رئيس الدولة والأمين العام لحزب الجبهة فى تصريحات نشرت له بصحيفة الحياة (٢٠٠١/٦/١) وصحيفة الشرق الأوسط (٢٠٠١/٥/٢٣).

والقراءة السياسية لصياغة مشروع قانون الأحزاب الحالى تقول إن المشروع ظاهره الديمقراطية وباطنه إجراءات السلطة التنفيذية، فصياغات المواد على المستوى العام لا تتناقض مع الاتجاهات الديمقراطية السائدة فى إفريقيا مثل الإقرار بمبدأ تعدد الأحزاب وحقوق النشاط والتنظيم السياسى.. الخ، إلا أن آليات تطبيق هذا القانون فى الحياة السياسية العملية تعطى السلطة التنفيذية وأدوات وأجهزة الأمن دورا وسلطة واسعة فى ميدان التأسيس الحزبى وشروط العضوية وإجراءات الترخيص والتسجيل — ويعرض المقال عددا من الأمثلة على هذا:

تختص المادة السادسة بالمؤسسين للحزب فترى أن عددهم ١٠٠ عضو على الأقل، وتشترط أن يكونوا قد استوفوا كل الواجبات الوطنية المطلوبة منهم بالقانون، وأن يكونوا مبرأين من

أى جريمة كبرى، ومثل هذا الشرط موجود فى المادة الثامنة من قانون الأحزاب التى تشترط لصحة العضوية بالحزب ألا يكون العضو ممن صودرت حقوقهم السياسية بحكم قضائى، وبمراجعة المادة رقم ١٨، من مشروع قانون الانتخابات، نقرأ أن الناخب يسجل اسمه فى سجلات الانتخابات بشرط أن يكون مؤهلا قانونا لممارسة الحقوق المدنية والسياسية، وتنص المادة ٣٤ على شروط المرشح فى الانتخابات ومن بينها أن يكون قد أكمل فترة برنامج الخدمة الوطنية فى داخل البلاد، وإذا كان فى المهجر فيكون قد أوفى بكل الالتزامات القانونية المطلوبة، وأنه يمنع من الترشيح كل من ارتكب جريمة ضد الشعب الاريترى بالتعاون النشط مع العدو خلال فترة النضال من أجل الاستقلال، أو تآمر بعد ذلك مع قوى خارجية ضد سيادة ووحدة أرض الدولة.

فى تقديرى إن مشروعى القانونين يصدران لإرساء أساس الشرعية الدستورية والسياسية للدولة، وليس لامتداد فترة الشرعية الثورية التى عاشتها البلاد طوال التسعينيات من القرن الماضي، كذلك فإن تحديد ماهية ومواصفات المصطلحات القانونية الغامضة مثل الجريمة الكبرى ومصادرة الحقوق المدنية والسياسية وإكمال فترة برنامج الخدمة الوطنية وارتكاب جريمة ضد الشعب أمام الثورة الاريترية التى امتدت من ١٩٦١ حتى ١٩٩١، يعنى أن السلطة التنفيذية وأجهزة الأمن والحزب الحاكم هى الفيصل فى التحديد والتوصيف، أما القول بأن الموضوع وتحديد المواصفات هو من اختصاص القضاء، فهذا قول مردود عليه، لأن القضاء المدنى ضعيف وغير متطور ولا يستطيع معالجة أمور يومية عاجلة، ولذلك انشأت الحكومة المحكمة الخاصة التى مارست عملها فى إصدار الأحكام، وأنه، بعد ظهور وانتشار حالات وقضايا الفساد أسست الحكومة المحكمة الخاصة العسكرية بهدف التعجيل وتخفيف الأعباء عن القضاء المدنى الضعيف الذى كان غير موجود فى الأصل.

ومن ناحية أخرى ، فإن استمرار أحكام مصادرة الحقوق المدنية والسياسية يعنى تقسيم الشعب الاريترى إلى قسمين الأول يتمتع بصفة المواطنة كما تعرفها وتقررها القيادة السياسية، والثانى قسم متهم بالعمالة والخيانة فى الفترة منذ عام ١٩٦١ حتى اليوم ولا يعرف أحد متى يبرأ هؤلاء البشر ويستردون حقوق وصفة المواطن، وفى هذا الإطار من المناقشة يحيل مشروع القانون كل هذه الموضوعات والإشكاليات إلى مفوضية الانتخابات التى يعين اعضاؤها بقرار

من الرئيس، أما استئناف قرارات هذه المفوضية فيكون أمام المحكمة العليا التى صدر قرار من الرئيس بتأسيسها عام ١٩٩٢. وحتى لو قيل إن اقتراح الأعضاء يصدر من الجمعية الوطنية فيمكن القول بأنهم جميعا أعضاء معينون بقرار من الرئيس وجميعا أعضاء فى الجبهة الشعبية الحاكمة.

المناقشة السابقة تمتد أيضا إلى صياغات باقى المادة السادسة والمادة التاسعة من مشروع قانون الأحزاب السياسية وكلها تتطلب مصادقات ومستندات من السلطة التنفيذية خاصه بأماكن الإقامة والتركيبة الإثنية والدينية وعناوين الأعضاء ومهنهم وأرقام بطاقاتهم الشخصية وبراءتهم من الجرائم والأحكام القانونية، مع مصادقة السلطة التنفيذية على توقيعات (٣٠٠٠) شخص مقيدين بسجلات الانتخابات حتى يمكن إعلان قيام وتسجيل الحزب السياسى فى نهاية المطاف.

٢٠٠١/٦/٢٥

محاولة انقلاب فى كوت ديفوار

فى النصف الثانى من شهر أكتوبر ٢٠٠٢تعرضت الدولة لمحاولة انقلاب عسكرى، وتقول الأخبار المؤكدة إن المتمردين استولوا على عدد من المعسكرات والمنشآت العسكرية ومقار أجهزة أمنية فى العاصمة وفى مدينتين آخريين هما بواكيه وكورهوجو، وإن القتال دار بين المتمردين والقوات الموالية للحكومة، وإن الجنرال روبرت جيى، الحاكم العسكرى السابق للدولة فى عامى ١٩٩٩–٢٠٠٠ قد قتل ومعه أعداد من أنصاره العسكريين المدنيين. وإن عددا من المسئولين والوزراء قد قتلوا خلال القتال.

وعلى الرغم من أن القتال قد توقف فى العاصمة، فإنه استمر فى المدينتين بواكيه وكورهوجو، ومع ذلك فالأسئلة والملاحظات السياسية ما زالت تبحث عن إجابات والتوضيحات كالتالى:

- إن ما حدث يثبت أن المؤسسات الأمنية الحكومية لم يكن عندها سابق معلومات أو شواهد أو إنذارات بما يجرى الإعداد له من انقلاب، خاصة أن الأحداث تثبت أن ما جرى كان خطة كبرى للاستيلاء على مؤسسات ومنشآت عسكرية وأمنية فى ثلاث مدن، وأن منازل ومقار العديد من المسئولين قد هوجمت ودمرت.

- ما تقوله وسائل الإعلام هو أن أساس التمرد هو قرار الحكومة بتسريح أعداد من الجنود وصف الضباط فى أول ديسمبر المقبل، وأن أعداد المسرحين تتراوح بين ٧٠٠ و ٨٠٠ فرد، وأن المتمردين يحتجون على هذا القرار ويطالبون ببقائهم فى الخدمة، ولكن خطة الهجوم والاستيلاء على المنشآت وأنواع الأسلحة وقوة النيران المستخدمة تدل على أن الموضوع أكبر من الاحتجاج ، وأن عددا من الضباط والمدنيين قد أسهموا فى وضع الخطة، وأن المطالب المرفوعة تزايدت مثل طلب الإفراج عن العسكريين من السجون.

- إن انتقال الجنرال روبرت جيبى إلى ساحة المعركة فى أبيدجان بدلا من البقاء فى قريته التى لجأ إليها منذ خروجه من قصر الرئاسة عام ٢٠٠٠، حيث أقام وسط قبيلته ومعه حرسه الخاص من العسكريين السابقين مما يعطى مؤشرا مهما على أن الموضوع لا يقتصر على تمرد الجنود، وإنما هو تخطيط للاستيلاء على مؤسسات الدولة، فلما قتل الجنرال خلال

إطلاق النار ومعه بعض الضباط الموالين له، اهتمت وسائل اعلام الدولة بإذاعة الأنباء وعرض الجثث على شاشة التليفزيون.

– تتهم دولة كوت ديفوار بعض دول الجوار الجغرافى بأنها قدمت التسهيلات لهؤلاء المتمردين بالإقامة والتدريب فى معسكرات خاصة فى أراضيها، وبالانتقال بأسلحتهم من هذه المعسكرات إلى داخل كوت ديفوار وبدء القتال، وأن قوى المعارضة أجرت اتفاقاتها وتفاهماتها حول التمرد ثم تحول الموقف إلى محاولة الانقلاب والاستيلاء على مؤسسات الحكم، والاتهام موجه إلى بوركينا فاسو.

– إن الحكومة الفرنسية لها قاعدة عسكرية قرب أبيدجان بموجب الاتفاقية الدفاعية المعقودة بين البلدين منذ عام ١٩٦٢، ولكن وزيرة الدفاع الفرنسية قالت إن القوات الفرنسية لن تتدخل فى الصراع الداخلى الدائر فى كوت ديفوار، وإن فرنسا تتابع الموقف بشأن سلامة المواطنين الفرنسيين المقيمين فى البلاد، ولكن بعض وسائل الاعلام تقول أن القوات الفرنسية قدمت تسهيلات ومساعدات للقوات الموالية للحكومة وإن لم تشترك فى القتال. كما تقول إن انجولا قدمت معونات عاجلة لقوات الحكومة، حيث إن حكومة كوت ديفوار الحالية قد اتخذت منذ عام ٢٠٠٠ موقف تأييد لأنجولا ضد حركة يونيتا وسافيمبى.

– إن عددا كبيرا من النساء والرجال قد لجأ إلى السفارة الفرنسية طلبا للحماية، وإن فرنسا أعلنت رسميا أنها توفر الحماية للحسن واتارا زعيم حزب تجمع الجمهوريين الذى لجأ إليها، بعد أن حدث نهب وتدمير لمنزله فهرب خوفا من مؤامرة لاغتياله.

فى هذا الإطار العام أصدر الاتحاد الإفريقى بيانا بإدانة المحاولة، ويذكر البيان النص الوارد بالقانون الأساسى للاتحاد وما سبق صدوره من قرارات من منظمة الوحدة الإفريقية بعدم الموافقة أو القبول بأى تغيير غير دستورى فى الدول الإفريقية.

ما زالت المواجهة المسلحة مستمرة بين الحكومة والمتمردين الذين يرفضون الاستسلام، ويزداد القلق حول احتمالات التحول فى الموقف إلى ما يشبه الحرب الأهلية.

٢٠٠٢/٩/٣٠

الحرب الأهلية فى كوت ديفوار

بدأت الأحداث يوم ١٩ سبتمبر ٢٠٠٢ وفى بحر عشرة أيام تحول التمرد العسكرى إلى محاولة انقلاب فاشلة، ثم إلى مقدمات الحرب الأهلية، وكانت الشواهد على مجرى الأحداث وتطوراتها هى: أولا، التوسع فى سيطرة التمرد على المدن فى منطقة الشمال ومحاولة السيطرة على مدن الوسط، وثانيا التغيير فى مطالب التمرد من رفض وتسريح الجنود إلى مطلب تحقيق الاستقرار والديمقراطية والمساواة بين جميع المواطنين، وإنهاء التفرقة ضد أبناء الشمال، وإعادة الجنود الذين هربوا من الخدمة منذ عام ١٩٩٩، والإفراج عن الجنود المحتجزين حاليا، وإيقاف تشكيل الفرق العسكرية طبقا للانتماء العرقى والإثنى وحل الموجود منها حاليا، وثالثا ظهور أسماء من الضباط صغار الرتب فى قيادة التمرد وإعلان بعض أسماء هذه القيادات.

اجتمعت منظمة ايكواس لغرب إفريقيا يوم ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٢ وشارك فى الاجتماع الرئيس مبيكى بصفته رئيس الاتحاد الإفريقى، وشارك أمارا عيسى – الأمين العام الانتقالى للاتحاد الإفريقى (وهو مواطن من كوت ديفوار)، وأمام المجتمعين كانت الخريطة السياسية للموقف واضحة، فقد اتسع نطاق التأييد والمعارضة للحكومة وللتمرد، وانضمت طبقات وفئات ثقافية ودينية إلى الجانبين، ولذلك صرف الاجتماع النظر عن سابق إعلان نيجيريا وغانا عن الاستعداد لإرسال جنود لمساندة الحكومة ضد التمرد، وأصدر الاجتماع قرارا بتشكيل لجنة اتصال فنية من ستة وزراء يمثلون ست دول من الأعضاء تقوم بإجراء اتصالات مع الجانبين المتواجهين لوقف إطلاق النار وبدء مفاوضات من أجل الحل السياسى، وإذا لم تنجح هذه الخطوة فإن المنظمة مستعدة لنشر ٣٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ جندى للفصل بين المتحاربين وتطويق أى تصعيد للحرب الأهلية، وأكد الاجتماع شرعية الحكومة برئاسة الرئيس جباجبو، وإن تغييرها مرفوض طبقا لمبادئ الاتحاد الإفريقى بأسلوب الانقلاب العسكرى والوسائل غير الدستورية.

أيدت فرنسا والولايات المتحدة قرارات منظمة ايكواس وأعلن تأييدها عدد من الدول الإفريقية والأوروبية ذات الاهتمام بالاستقرار والأمن فى المنطقة الإفريقية، وهذا يعنى أن الأطراف الخارجية ترفض منطق حكومة كوت ديفوار بأن البلاد تتعرض لغزو خارجى من جيرانها، وهو يعنى أيضا أن الحكومة لم تبذل جهدا حقيقيا فى المصالحة الوطنية، وأن المنتدى القومى

الذى سبق أن عقدته الحكومة وشارك فيه زعماء المعارضة وأصدر قرارات المصالحة والتهدئه السياسية لجميع المواطنين، لم يشهد النظام السياسى الحالى تطبيقا كاملا لقراراته فى موضوع المساواة بين المواطنين، خاصة فى مجال الوظائف العليا المدنية والعسكرية، وفى مجال التعليم العالى والخدمات، وإن الرأى العام فى الشمال والغرب والوسط ما زال يشعر بالتفرقة ضد المواطنين من غير أبناء قبائل وشعوب الجنوب.

بدأت لجنة الاتصال الفنية بالتحادث مع رئيس الجمهورية الذى قبل دورها فى موضوع إيقاف إطلاق النار والتفاوض، ثم قامت القوات الفرنسية بنقل اللجنة جوا إلى بواكيه حيث قيادة التمرد وقامت بتأمين الحراسة أثناء الاجتماع، وأعلنت اللجنة أن المتمردين قبلوا إيقاف إطلاق النار ثم بدأ التفاوض على ترتيبات للفصل بين القوات المتواجهة وعلى التسوية السياسية، وأعدت اللجنة وثيقة بذلك. ورتبت اجتماعا يحضره ممثلو الجانبين للتوقيع، ويكون أعضاء اللجنة شهودا على ذلك، ولكن الحكومة تراجعت عن إرسال وفد يمثلها للتوقيع ومعه تفويض رسمى من الحكومة واضطرت اللجنة إلى السفر إلى أبيدجان لمقابلة رئيس الجمهورية والحوار معه حول الموقف، وتقول الأنباء المتداولة حتى كتابة المقال إن الحكومة طلبت إدخال عدد من المطالب الجديدة فى الاتفاق مثل نزع سلاح المتمردين أولا، الأمر الذى أدخل الموقف من جديد فى دوامة الأخذ والرد، وفى الوقت نفسه طالبت الحكومة بدعم عسكرى فرنسى لتحطيم التمرد بقوة السلاح وهذا أثار قلق المتمردين.

خلاصة القول ، إن استمرار موقف الحكومة فى رفض السير فى طريق الحل السياسى سوف يشعل نيران الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب، وأن الأزمة الحالية سوف تؤدى إلى خلط بين عناصر ومقومات الإثنى والدينى وبين الاجتماعى والاقتصادى وبين السياسى والعسكرى، والاختلاف والتناقض واضح بين الشمال والجنوب، كما أنه سوف يجتذب عناصر تأييد لكل من الجانبين من أطراف خارجية، وهذا ما سبق أن حدث فى سيراليون وفى ليبيريا..الخ.

ولذلك فإن الأمل والثقة فى دور قيادات منظمة ايكواس والاتحاد الإفريقى ما زال كبيرا لتفادى نتائج اشتعال الحرب الأهلية فى كوت ديفوار.

٢٠٠٢/١٠/١٤

حفظ السلام فى كوت ديفوار

حدث تطور خطير فى أحداث التمرد العسكرى فى كوت ديفوار، إذ لم تتوصل الحكومة إلى حل عسكرى حاسم ضد التمرد، كذلك امتنعت عن الدخول فى حل تفاوضى سياسي، وكان الحل السياسى هو جوهر البيانات الصادرة تأييدا لشرعية الحكومة، ولكن هذه البيانات طالبت بالحل التفاوضي، وهى التى صدرت عن فرنسا والولايات المتحدة والاتحاد الإفريقى وليبيا ودول إفريقية أخرى.

وأمام إحكام المتمردين لسيطرتهم على مدينة بواكيه ومدينة كورهوجو، ثم قيامهم بالسيطرة على مدينة ثالثة هى مدينة أودينى التى تقع قرب الحدود بين كوت ديفوار وغينيا، أقدمت الدول الأوروبية والأمريكية على إرسال قوات فرنسية وأمريكية وبريطانية لحماية الرعايا الأجانب من مدينة بواكيه وإجلاء هؤلاء الرعايا وأسرهم بما فيهم أفراد الجالية اللبنانية التى طلبت لبنان من فرنسا العمل على حمايتهم وسلامتهم، وعلى مستوى ثان طلبت السنغال الإسراع فى عقد اجتماع لمنظمة ايكواس لغرب إفريقيا بصفتها رئيسة هذه الدورة، كما استجابت نيجيريا وغانا، بطلب مباشر من حكومة كوت ديفوار، بإرسال مساعدات عسكرية من الرجال والعتاد لإخماد التمرد.

وكانت دول الفرانكفون الإفريقى قد باشرت اتصالاتها، للتوصل إلى حل تفاوضى بين الحكومة والمتمردين، واقترحت حكومتا السنغال والجابون عقد مؤتمر قمة لرؤساء دول الفرانكفون فى غرب إفريقيا يحضره رئيس كوت ديفوار ورئيس فولتا العليا، وأن ينعقد هذا الاجتماع فى الرباط عاصمة المملكة المغربية، ولكن الترتيبات لعقد المؤتمر توقفت ولم تنجح الاتصالات؛ لأن رئيس كوت ديفوار لن يشارك بسبب أوضاع الأزمة فى بلاده، ومن ثم تحولت السنغال إلى طلب عقد اجتماع منظمة ايكواس لغرب إفريقيا، خاصة أن للمنظمة تاريخا سابقا فى حفظ السلام ودعم الحكومة الشرعية فى سيراليون وغينيا بيساو، ومنطقة الحدود بين ليبيريا وغينيا وسيراليون، واستطرادا نشير إلى أن المنظمة آلية عسكرية لحفظ السلام باسم ايكومبوج.

وإثر وصول قوات خاصة فرنسية ثم أمريكية وبعد ذلك بريطانية، بدا أن الموقف يتحول إلى التدويل، خاصة بعد إرسال قوات نيجيرية وغانية، ولكن الدول الأوروبية والأمريكية نسقت

فيما بينها وتركت لفرنسا حرية التصرف والاتصال مع المتمردين فى مدينة بواكيه، حيث يتركز أكبر عدد من أفراد الجاليات الأجنبية وكذلك يوجد مقر الأكاديمية العالمية المسيحية التى تستقبل الأطفال من أوروبا وأمريكا للدراسة بها، وأفلحت القيادة العسكرية الفرنسية فى التوصل لاتفاق هدنة مع قيادة المتمردين فى مدينة بواكيه لمدة٤٨ ساعة، تدخل فيها القوات الفرنسية إلى المدينة وتقوم بإجلاء الرعايا الأجانب والأطفال من الأكاديمية، وقد حدث هذا بدون أى حادث أو تعطيل لتنفيذ الاتفاق.

المؤشرات الواضحة فى وسائل الإعلام هى أن التمرد قد تحول إلى مرحلة أو بدايات الحرب الأهلية بين الحكومة والتمرد المسلح، وأن سيطرة المتمردين على المدن يعنى بداية حرب المدن بهجوم من جانب الحكومة ومن يحالفها ويساندها من دول غرب إفريقيا مع استمرار المتمردين فى المقاومة فى الشوارع والبيوت، وهذا ما يحدث فى مدينة بواكيه طبقا للبيانات الصادرة عن قائد التمرد فى المدينة وهو عريف صف ضابط، وتقول الأنباء إن أعدادا من المدنيين فى هذه المدن قد انضمت إلى المتمردين العسكريين، على الرغم من أن زعماء الأحزاب المعارضة أعلنوا من مقارهم فى أبيدجان، أنهم لا يؤيدون التمرد ويساندون موقف الحكومة الشرعى الدستورى، وإن تغيير الحكومة لا يكون إلا بصناديق الانتخابات الحرة النزيهة.

إن التدخل الفرنسى الأمريكى البريطانى هو ترجمة للمشروع الثلاثى الذى قدمته هذه الدول عام ١٩٩٧ لمنظمة الوحدة الإفريقية بشأن حفظ السلام الإفريقى كما تراه هذه الدول الأجنبية، التى أعادت تأكيد موقفها فى البيان الصادر عن قمة الدول الصناعية فى كندا عام٢٠٠٢، ومن جانب آخر، فإن الوضع السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى كوت ديفوار قد تغير ولن يعود مطلقا إلى ما كان عليه، فقد كانت تعرف منذ استقلالها بأنها واحة الاستقرار والاستثمار وعلاقات التسامح بين الشعوب والقبائل الأصلية فى البلاد والعاملين القادمين من دول الجوار للعمل فى مزارع الإنتاج للسوق والتجارة العالمية.

٢٠٠٢/١٠/٧

أزمة المصالحة فى كوت ديفوار

نجحت السياسة الفرنسية فى تجاوز المرحلة الأولى من المصالحة السياسية فى كوت ديفوار، فقد شارك ممثلو الحكومة الإيفوارية وسبعة أحزاب سياسية وثلاثة فصائل متمردة فى اجتماع المائدة المستديرة فى إحدى ضواحى باريس، وانضم إليهم ممثلو الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقى، وقبل المشاركون وثيقة الاتفاق ووقعوا عليها، ثم انعقد اجتماع قمة إفريقية فرنسية شاركت فيها الدول والمؤسسات المانحة ومنظمات دولية وإقليمية، وأصدر المشاركون بيانا بدعم الاتفاق ماليا وأدبيا وتأييد خطوات تنفيذ المصالحة الوطنية. وفور الإعلان عن تفاصيل الاتفاق وخطوات التنفيذ ظهر رد الفعل المضاد فى أبيدجان ومنطقة جنوب كوت ديفوار، وتصاعد رد الفعل إلى أزمة رفض وتظاهر برفع لافتات « أهلا بأمريكا ووداعا لفرنسا» وصاحبت موجة المظاهرات أعمال شغب وتدمير وحرائق وتحرش برموز الوجود الفرنسى فى كوت ديفوار.

معالم اتفاق المصالحة السياسية والمرحلة الانتقالية هى التالى:

- يستمر الرئيس جباجبو رئيسا للجمهورية حتى الموعد الدستورى للانتخابات عام ٢٠٠٥، وتعيين رئيس للوزراء يشكل حكومة وحدة وطنية تضم ممثلى جميع الشرائح والفئات الاجتماعية والسياسية بدون استثناء مع نصوص محددة لتوزيع المناصب ونسب التمثيل للمشاركين فى حكومة الوحدة الوطنية، وتم الاتفاق على اختيار سعيدوافضل ديارا رئيسا للوزراء. ويستمر عمل الحكومة ومسئولياتها حتى إجراء الانتخابات الحرة النزيهة عام ٢٠٠٥.

- يتم تجريد الميليشيات المسلحة والمتمردة من سلاحها ويتم طرد المرتزقة الذين استأجرتهم الحكومة مع إقرار خطة لإعادة هيكلة وترتيب القوات المسلحة للدولة ودمج العسكريين المتمردين فى القوات المسلحة، وتتولى فرنسا المسئوليات العسكرية لتنفيذ هذه الخطوات.

- ينص الاتفاق على تحديد وتعريف دقيق واضح لمعنى الهوية الإيفوارية التى هى أساس المواطنة ولا يمنع أى مواطن من الترشيح أو التعيين فى وظائف الدولة العليا لأسباب دينية أو إثنية أو جهوية. ويظهر هذا التعديل فى إعداد سجلات للناخبين وإصدار البطاقات الانتخابية وتلتزم الحكومة بإصدار القوانين وإجراء التعديلات الدستورية التى تتوافق مع هذه النصوص.

- إقرار حق كل مواطن بدون تمييز فى الملكية الزراعية لأراضى الاستصلاح الزراعى وإقرار حقوق الملكية العقارية بدون تمييز إثنى أو دينى أو جهوى.

- تعهد كل من ليبيريا وبوركينا فاسو بضبط الحدود السياسية مع كوت ديفوار ومنع التسلل عبر مناطق الحدود ومنع تهريب الأسلحة والمعدات.

- تعهدات من المؤسسات المالية والنقدية العالمية والأوروبية بتقديم معونات مالية عاجلة خلال سنوات المرحلة الانتقالية بشرط التنفيذ الشامل والكامل لنصوص الاتفاق.

كان رد الفعل عنيفا فى منطقة الجنوب التى تسيطر عليها الحكومة وفى مدينة أبيدجان فقد سارت المظاهرات لرفض الاتفاق جملة وتفصيلا، وصدرت عن القوات المسلحة بيانات ترفض تنفيذ الاتفاق، وترفض قبول سيطرة الشخصيات من أبناء الشمال على وزارتى الدفاع والداخلية، وترفض مبدأ تقاسم السلطة بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء الجديد، وتنادى هذه المظاهرات باستمرار وبقاء الأمر الواقع وهو سيطرة أبناء الجنوب وعلى المؤسسات الفعلية للحكم والإدارة على مؤسسات الضبط والقمع فى الدولة. وقال المتظاهرون علنا إنهم يساندون رئيس الجمهورية ضد الضغوط التى مارستها فرنسا عليه لقبول الاتفاق، وتداولت الأنباء عبر وسائل الإعلام إن المحرك الأول لتسيير المظاهرات هو الحزب الحاكم الذى يرأسه رئيس الجمهورية، وأن قوى سياسية وحزبية جنوبية تؤيده، وامتد التظاهر إلى شغب وحرائق وتدمير للمؤسسات الفرنسية التجارية والتعليمية، كما هاجم المتظاهرون الأحياء السكنية التى يقيم فيها أبناء الشمال، والقادمون من دول الجوار. وحدث هذا على الرغم من قرار الحكومة بمنع التجول والتظاهر.

تصاعدت أزمة الرفض الجنوبى إلى مواجهات مع القوات الفرنسية الموجودة فى القاعدة العسكرية المجاورة لمدينة أبيدجان، الأمر الذى دعا الرئيس شيراك إلى مناشدة الرئيس جباجبو أن يضبط الأمور والأحداث فى الدولة وأن ينفذ ما وافق عليه فى اجتماع القمة الفرنسية الإفريقية، وجرت المناشدة فى تصريح علنى لوسائل الإعلام، كما تشير الأنباء إلى أن سعيدوافضل ديارا رئيس الوزراء المكلف سوف يصل إلى ابيدجان قادما من السنغال خلال شهر فبراير ٢٠٠٣، ليبدأ فى تشكيل حكومته وممارسة مسئولياته المنصوص عليها فى اتفاق المصالحة السياسية.

إن كوت ديفوار فى أعماق أزمة عنيفة يختلط فيها العامل الإقتصادى بالعامل الإثنى ويختلط فيها العامل السياسى بالعامل الدينى، واعتقد أن اتفاق المصالحة السياسية الذى تم فى باريس هو الطريق الوحيد المفتوح حاليا للخروج من هذه الأزمة، والبديل هو القتال والحرب الأهلية.

٢٠٠٣/٢/١٠

المصالحة والسلام فى كوت ديفوار

استجاب طرفا الحرب الأهلية فى كوت ديفوار لمبادرة من الرئيس كومباورى بوركينا فاسو والرئيس الدورى لمنظمة ايكواس، فأرسلا وفدين للتفاوض فى واجادوجو العاصمة واستمرت المفاوضات طوال شهر فبراير من عام٢٠٠٧ في يوم ٤ مارس وقع الرئيس لوران جباجبو وقائد جيش المتمردين الشماليين جيوم سورو، اتفاقا لإنهاء الحرب الأهلية وبدء مرحلة تقاسم السلطة والمصالحة الوطنية وسمى الاتفاق باسم اتفاق واجادوجو.

هذه هى الاتفاقية رقم ١٤ التى يوقعها الجانبان والاتفاقيات السابقة لم تنفذ، على الرغم من وجود ضامن أو شريك أجنبى فى المفاوضات مثل فرنسا أو الاتحاد الإفريقى أو الأمم المتحدة أو ايكواس، كما أن دول جنوب إفريقيا قامت بدور الوسيط بين الجانبين بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (٧٢) الخاص بتفويض سلطات من رئيس الجمهورية إلى رئيس الوزراء الذى وافق عليه مجلس الأمن، ومن جانب أخر. فإن تفويض القوات الفرنسية وقوات الأمم المتحدة، طبقا لقرار مجلس الأمن، سوف ينتهى يوم ٣٠ يونية ٢٠٠٧ واستمرارها يتطلب قرارا جديدا من المجلس.

يتصف الاتفاق الأخير بأنه اتفاق شامل يحتوى على تفاصيل عديدة ومنوعة بالنسبة لتطبيقات الحل للقضايا الحساسة التى عطلت تنفيذ ما سبق من اتفاقيات مثل القوات المسلحة والجنسية ومستقبل الميليشيات التابعة لكل طرف وإعداد دفاتر وسجلات الناخبين وإصدار البطاقة الانتخابية لكل ناخب وأهم عناصر الاتفاق الأخير هى:

- تشكيل مجلس وزراء جديد على أساس مبدأ تقاسم السلطة وتعيين رئيس وزراء وحكومة جديدة تتولى مسئوليات تنظيم وإجراء انتخابات رئاسة الجمهورية التى تسبق انتخابات السلطة التشريعية.

- الاتفاق على جدول زمنى وتفاصيل نزع السلاح من ميليشيات الجانبين وينضم أفراد هذه الميليشيات إلى الجيش الوطنى الموحد وتقود الجيش قيادة مشتركة تضم أعدادا متساوية من الضباط الممثلين للجانبين ويتم إنشاء هذه القيادة خلال أسبوعين من تاريخ التوقيع.

- إنهاء وجود المنطقة الفاصلة بين الجانبين، الحكومة والمتمردين، وهى التى تشرف عليها

وتديرها قوات الأمم المتحدة والقوات الفرنسية، ويحل محلها خط أخضر متفق على موقعه وتنتشر حوله نقاط مراقبة يحددها الجانبان تشرف عليها قوات دولية، وأنه على قوات الأمم المتحدة والقوات الفرنسية الموجودة حاليا الانسحاب التدريجى، كما أن الجانبين يقومان بتشكيل قوات مراقبة مشتركة.

- إصدار قانون للعفو العام يغطى الفترة من ١٧ سبتمبر ٢٠٠٥ حتى يوم توقيع الاتفاق الحالى.

- الطلب من الأمم المتحدة رفع العقوبات المفروضة على شخصيات وأفراد من كوت ديفوار والطلب من المجتمع الدولى والأمم المتحدة إلغاء حظر توريد السلاح إلى كوت ديفوار الصادر طبقا لقرارات مجلس الأمن، على أن يكون رفع الحظر عن الأسلحة الخفيفة فور تشكيل الحكومة بهدف تسليح البوليس لحفظ الأمن والنظام وسلامة الانتخابات. وأن يتم رفع الحظر على باقى أنواع السلاح بعد مرور ٣ شهور بعد إجراء الانتخابات.

- تجرى الانتخابات الرئاسية الديمقراطية متعددة الأحزاب فى بحر عشرة شهور من تاريخ الاتفاق وتتلوها انتخابات تشريعية يحدد موعدها فيما بعد.

- يحتوى الاتفاق على جدول زمنى تفصيلى يغطى عشرة شهور، فيه تفاصيل ومواعيد نزع السلاح وتسجيل أسماء الناخبين وبرنامج منح الجنسية وتسليم بطاقات الانتخاب للناخبين.

- إنشاء هيئة مشتركة للرقابة والإشراف على تنفيذ بنود الاتفاق، طبقا للمواعيد المقررة ويرأس هذه الهيئة رئيس بوركينا فاسو الرئيس كومباورى وتضم جباجبو وسودو الموقعين على الاتفاق، كما تضم الحسن واتارا وهنرى كونان بيديه الزعيمين السياسيين اللذين لم يشاركا فى المفاوضات والتوقيع.

- التعليقات المنشورة فى وسائل الإعلام والتصريحات الصادرة عن دول إفريقيا والاتحاد الإفريقى تشير كلها إلى التفاؤل خاصة أن هذا أول اتفاق يوقع عليه رئيسا الجانبين جباجبو وسورو. كما أن الاتفاق استبعد دور الشريك أو الطرف الأجنبى وأن صياغة الاتفاق تقوم على أساس حلول وسطية وتنازلات متبادلة ومتوازنة. ويضاف إلى ما سبق إنشاء هيئة الرقابة والإشراف لأول مرة فى تاريخ الاتفاقيات المعقودة من قبل.

٢٠٠٧/٣/٢٦

انتهاء التمرد المسلح فى السنغال

فى منتصف مارس ٢٠٠١ أعلنت حكومة السنغال عن نجاح المفاوضات مع حركة القوى الديمقراطية لإقليم كازامانس، وأن الطرفين توصلا إلى حل سياسى للنزاع المسلح الذى بدأ بالإقليم منذ ديسمبر عام ١٩٨٢. وتقضى الاتفاقيات الموقعة مع قيادة الحركة وقيادات فصائل جبهة الجنوب وجبهة الشمال بما يلى:

- قبول مبدأ المشاركة فى الحكم والإدارة بالإقليم.
- وقف إطلاق النار وتسليم أسلحة المتمردين
- إطلاق سراح المعتقلين من أعضاء الحركة والمدنيين المتعاونين معهم.
- انسحاب الجيش السنغالى من الإقليم إلى ثكناته.

لقد بدأت المفاوضات بين الجانبين فى ديسمبر ٢٠٠٠، وجرت فى عاصمة جامبيا وبمعاونة من غينيا بيساو. وكان يرأس وفد الحكومة وزير الداخلية مامادو نيانج ووفد المعارضة المسلحة الأب أوجستين ديامكون سبخور، بعد أن أخذ موافقة قيادات جبهة الجنوب وجبهة الشمال التى كانت الحركة قد انقسمت إليها. كما أسهم فى تهيئة المناخ التفاوضى عدد من رجال الطرق الصوفية من التيجانية والمريدية. وكانت الحكومة قد أعلنت أنها تقبل مناقشة أى موضوع فى المفاوضات يطرحه المتمردون ما عدا مطلب الانفصال عن السنغال، وكانت نتائج وإفرازات طول الفترة الزمنية للتمرد المسلح، وحجم الدمار والخسائر التى لحقت بالإقليم وسكانه، قد أقنعت قيادات التمرد بعدم إمكانية تحقيق حل عسكرى.

ومن جانب آخر، فإن قيادات الدولة والحكومة قد تغيرت بعد انتخاب الرئيس عبد الله واد رئيسا للجمهورية فى الربع الأول من عام ٢٠٠٠، ثم طرح الرئيس تعديلات دستورية تم الاستفتاء عليها وحازت على موافقة شعبية فى مطلع عام ٢٠٠١، وأخيرا أعلن عن حل البرلمان (الجمعية الوطنية) والدعوة إلى انتخابات تشريعية يوم ٢٩ أبريل ٢٠٠١.

كما كان الحال فى أغلب الدول الإفريقية المستقلة فى الستينيات من القرن العشرين، كانت الأقاليم تشكو من سيطرة المركز على أمور السياسة والميزانية وبرامج التنمية وتخصيص الوظائف، وحدث هذا بالنسبة لإقليم كازامانس تجاه العاصمة داكار والطبقة السياسية الحاكمة بعد استقلال السنغال، خاصة أن أبناء إقليم كازامانس ينتمون إلى أصول إثنية ولغوية وقبلية فيها اختلاف عن الأوضاع فى باقى الدولة، وأن الموقع الجغرافى للإقليم يجعله مجاورا لدولتى جامبيا وغينيا بيساو وله قرابات وامتدادات قبلية ودينية مع الدولتين، ويضاف إلى هذا تأثيرات ونتائج حرب التحرير وتصفية الاستعمار البرتغالى التى قادها الحزب الإفريقى لاستقلال غينيا بيساو والرأس الأخضر حتى إعلان الاستقلال عام ١٩٧٤، وقد واجهت حكومة السنغال التمرد بالقوة المسلحة، إذ اعتبرته جزءا لا يتجزأ من صراعات الحرب الباردة بين المعسكرين الدوليين.

وعلى الرغم، من أن الحركة بدأت بعضوية تضم المسلمين والمسيحيين من أبناء الإقليم، إلا أنها انقسمت إلى فصيلين هما جبهة الشمال برئاسة ليوبولد سانجا وتضم غالبية من المسيحيين، وجبهة الجنوب برئاسة ساليف سايدو وتضم غالبية من المسلمين، ولكن الأوضاع فى جبهة الجنوب أصابها الضعف واستشرت فيها خلافات على مستوى القيادات والأجنحة نتيجة للحرب الأهلية التى نشبت فى غينيا بيساو بين قائد الجيش ورئيس الجمهورية، ثم مقتل قائد الجيش بعد فشل محاولة انقلاب عسكرى قام بها، وبعد ذلك جرى اغتيال رئيس جبهة الجنوب، وداهمت قوات غينيا بيساو ومخازن أسلحة الجبهة فى مناطق الحدود الفاصلة بين السنغال وغينيا بيساو واستولت عليها.

كل المتغيرات السابقة ساعدت الرئيس عبد الله واد فى سعيه لإنهاء التمرد قبل إجراء الانتخابات القادمة، وساعده فى ذلك وساطات إفريقية وأوروبية، كما أنه استفاد من عضوية بلاده فى تجمع دول الساحل والصحراء الذى تنضم إليه جامبيا، وأن التجمع على مستوى اجتماعات القمة قد فوض العقيد القذافى فى تنسيق عمليات السلام وتسوية النزاعات فى داخل فضاء التجمع، ولهذا فإن التوصل إلى هذا الاتفاق السياسى السلمى يعتبر انتصارا للرئيس عبد الله واد وحزبه الذى يتنافس فى المعركة الانتخابية، ومن جانب آخر يعتبر الاتفاق فألا حسنا للسيدة مام ماديوروبوى رئيسة وزراء السنغال، وهى وزيرة العدل فى أول وزارة

تشكلت فى عهد الرئيس عبد الله واد، وقد عينها الرئيس فى الأسبوع الأول من شهر مارس قبل إجراء الانتخابات القادمة بحوالى ثمانية أسابيع وكلفها بإجراء انتخابات حرة ونزيهة، خاصة أن الاتهامات بتزوير الانتخابات فى السنغال كانت أمرا شائعا فى الثقافة السياسية فى عهد الرئيس السابق عبدو ضيوف، ويريد الرئيس عبد الله واد أن يقدم للشعب السنغالى تجربة انتخابية جديدة تتصف بالنزاهة واحترام حقوق الإنسان.

٢٠٠١/٤/٩

شعار التغيير فى السنغال

فى عام ٢٠٠٠ رفع عبد الله واد شعار التغيير وفاز فى انتخابات رئاسة الجمهورية وبالأغلبية فى البرلمان وهزم الحزب الاشتراكى الحاكم وقتذاك بعد البقاء فى السلطة ٤٠ عاما متوالية منذ الاستقلال. وفى العام ٢٠٠٥ توافقت أحزاب المعارضة على إنشاء تحالف انتخابى ضد الحزب الحاكم ورفعت شعار التغيير بهدف إخراج الرئيس عبد الله واد من رئاسة الجمهورية فى الانتخابات ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

المحرك الأساسى فى التحالف المعارض هو إدريس شيخ الذى شغل منصب رئيس الوزراء فى عهد الرئيس مراد، وغضب عليه الرئيس فعزله من منصبه، ثم عزله من منصب نائب رئيس الحزب الحاكم، وقام بتصفية أنصاره ومؤيديه من جميع المستويات الحزبية والحكومية. وانتقل إدريس شيخ إلى صفوف المعارضة بإعلانه أنه سينافس الرئيس عبد الله واد فى انتخابات الرئاسة عام ٢٠٠٧، وحتى الآن نجح فى الترتيب لإنشاء تحالف يجمع أحزاب المعارضة لخوض معركة الانتخابات البرلمانية فى مايو ٢٠٠٦، ومنطق المعارضة أن هزيمة الحزب الحاكم على مستوى المعركة البرلمانية سوف يؤدى إلى نجاح جهودهم فى هزيمة رئيس الجمهورية فى معركة الرئاسة الأولى، ولهذا أعلن الرئيس واد بأن أى هزيمة لحزبه فى الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٦ سوف تؤدى إلى تقديم موعد الانتخابات الرئاسية والدعوة إلى انتخابات مبكره عام ٢٠٠٦ بدلا من ٢٠٠٧.

يرفع تحالف المعارضة شعار التغيير وهو يضم أحزابا معارضة ومجموعة من المنشقين عن حزب الرئيس عبد الله واد. وقد تعهد التحالف المعارض بتقديم قائمة واحدة بأسماء المرشحين للانتخابات البرلمانية حتى لا تتنافس أحزاب المعارضة ضد بعضها بعضا ويتمكن الحزب الحاكم من الفوز فى الانتخابات التشريعية، وتفيد الأنباء المتداولة أن الرئيس عبد الله واد قد استخدم المادة(٨٠) من قانون الإجراءات الاستثنائية (قانون الطوارئ) ضد عدد من زعماء المعارضة، كما أن طلب التحقيق فى تهم بالفساد منسوبة إلى إدريس شيخ فى قطاعات الإنفاق الحكومى عندما كان يشغل منصب رئيس الوزراء، وقد سبق أن طلب الاتحاد الأوروبى

إلقاء هذه المادة إذ إنها سلاح يستخدم ضد أى نقد للحكومة، وقد سبق أن حكم على الرئيس واد بالسجن بموجب هذه المادة فى عهد رئيس الجمهورية السابق عبده ضيوف.. وقد انضمت منظمات حقوق الإنسان لمساندة طلب الاتحاد الأوروبى وأحزاب المعارضة.

وعلى الرغم من هذا الصخب والصوت المرتفع الذى تتحدث به المعارضة أحزابا وقيادات فإن الرئيس عبد الله واد قد حقق إنجازات ظاهرة، لقد نجح فى التوصل إلى مصالحة سياسية مع قيادة التمرد فى إقليم كازامانس، كما أنه استفاد كثيرا بأسلوب غير مباشر من الأزمة الداخلية التى تعصف بأوضاع واستقرار ساحل العاج، إذا انتقلت منظمات إقليمية ودولية لإقامة مقار عملها من عاصمة كوت ديفوار إلى داكار عاصمة السنغال، وصاحب هذا حركة رواج اقتصادى وتوسع فى الخدمات الداخلية والخارجية على مستوى الإسكان والمدارس والاتصالات والوظائف.. الخ، ومن جانب آخر ، نجح فى استثمار علاقاته الإسلامية مع دول الخليج والمملكة المغربية لعقد اتفاقات وإنشاء شركات مشتركة فى ميادين الاستثمار والتنمية، ومن الأمثلة إنشاء شركة طيران السنغال الدولى، وتوسيع خدمات مطار سنغور فى داكار، وتقديم خدمات وتسهيلات لشركات التنقيب عن البترول فى مياه دول الجوار بالمحيط الأطلسى، وهى خدمات تتعلق بالتخزين والتدريب وصيانة المعدات والآلات...الخ.

ومع كل هذا النشاط الإقتصادى والتنموى فقد أفادت التقارير الدولية أن معدل نمو الدخل القومى العام وصل إلى ٦٪ سنويا، وأن هذا المعدل ما زال أقل من احتياجات ومتطلبات إعداد الشباب والخريجين الذين يطلبون العمل والوظائف الجديدة، ولكن الآراء والمؤشرات المنشورة فى الإعلام الدولى تفيد بأن الرئيس عبد الله واد سوف يفوز بالرئاسة الأولى لدورة ثانية ومتصلة طبقا للدستور السنغالى فى الانتخابات المقبلة عام ٢٠٠٧ أو فى عام ٢٠٠٦ إذا حدث تقديم لموعد عقدها.

٢٠٠٥/٨/٨

انتخاب زعيم المعارضة رئيسا فى سيراليون

في يوم ٨ سبتمبر ٢٠٠٧ اجريت الجولة الثانية فى انتخابات رئاسة الجمهورية، وكان المتنافسان اللذان حصلا على أعلى عدد من الأصوات فى الجولة الانتخابية الأولى هما:

- ارنست كوروما، رئيس حزب كل الشعب المعارض الذى حصل على ٤٤,٣٪ من إجمالى أصوات الناخبين قبلا.

- سولومون بيريوا، نائب رئيس الجمهورية المنتهية ولايته ومرشح حزب كل شعب سيراليون، وحصل علي ٣٨,٢٪ من أصوات الناخبين قبلا.

يوم ٢٠٠٧/٩/١٧ أعلنت اللجنة الانتخابية الوطنية فوز كوروما زعيم المعارضة برئاسة الجمهورية لحصوله علي ٥٤,٦٪ من إجمالى أصوات الناخبين، بينما حصل منافسه علي ٤٥,٤٪ من الأصوات. وفى نفس اليوم أقر بيريوا بهزيمته فى الانتخابات وهنأ الفائز، ثم أدى كوروما اليمين الدستورية أمام النواب فى المجلس وتقلد السلطة لمدة خمس سنوات .

ما يلفت النظر فى عملية إعلان النتيجة هى تصريحات رئيسة اللجنة الانتخابية فى مؤتمر صحفى فقد ذكرت أن عدد اللجان الانتخابية فى الدولة هو «٦٠٠٠» لجنة، وإنها قررت إلغاء فرز الأصوات في «٤٧٧» لجنة انتخابية، بسبب أن هذه اللجان بها بطاقات اقتراع فى الصناديق أكثر عددا من أسماء المقترعين فى تلك الانتخابات وأن اللجان الانتخابية التى انطبق عليها قرار الإلغاء تقع فى مناطق قبيلة وعشائر المندى التى هى الموطن للتأييد القوى للحزب الحاكم.

قبل إعلان النتيجة بيوم واحد قدم الحزب الحاكم دعوى قضائية أمام المحكمة العليا يطلب فيها إصدار حكم قطعى يمنع اللجنة الانتخابية من إعلان النتائج. وأمام وجهة نظر رئيسة اللجنة، قررت المحكمة رفض الطلب المقدم من الحزب الحاكم، وساند موقف اللجنة المكونة من خمسة أعضاء - تقريران صدرا عن وفد الاتحاد الأوروبى ووفد المعهد الديمقراطى الأمريكى، وقال التقريران إنه على الرغم من تصاعد العنف إلا أن الحوادث التى وقعت قليلة ولا تؤثر فى إعلان النتيجة لأن عمل اللجنة اتصف بالشفافية، وإن جميع الأطراف المتنافسة التزمت بإجراءات ديمقراطية سليمة.

كانت نتائج الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية والتشريعية تشير إلى أن حزب كل الشعب قد

حصل على أغلبية المقاعد فى مجلس النواب ٥٩ مقعدا من ١١٢ وأنه يتنافس على المقاعد التى تقررت إعادة الانتخابات فى دوائرها، أما نتائج انتخاب رئيس الجمهورية، قد حصل كوروما على ٤٤,٣٪ من إجمالى الأصوات، وحصل بيريوا على ٣٨,٢٪ من أصوات المقترعين، وحصل المرشح التالى وهو مازجاى على ١٣,٨٪ من الأصوات، وتراجعت نسب التأييد للمرشحين الباقين إلى أقل من ١٪ من إجمالى الأصوات.

وفى الفترة الزمنية التى فصلت بين موعد الجولتين الانتخابيتين، جرت مساومات واتفاقات بين المرشحين الذين تقررت إعادة الانتخابات بينهما وباقى المرشحين فى الجولة الأولى، وكان حزب الحركة الشعبية للتغيير الديمقراطى الذى يقوده ماوجاى هو محور الاتصالات والمساومات، ونظرا للعداء بين جنوب الحركة الشعبية والحزب الحاكم، فقد أعلنت قيادة الحزب دعوة أنصارها لتأييد كوروما، وقد ترك هذا التأييد أثره على الرأى العام ومجموع الناخبين، إذا كان الحزب الحاكم يعتمد على تأييد قبائل المندى بينما حزب كوروما يعتمد على تأييد قبائل التمنى، وفى الجولة الثانية انضمت أصوات الإثنيات والقبائل تأييدا لهذا الطرف أو ذاك.

تحدث رئيس الجمهورية يوم أداء اليمين الدستورية فقال إنه تسلم ميراثا حكوميا سيئا، كانت الدولة مفلسة وفاشلة وقد مزقتها الحرب الأهلية، وقال مخاطبا رئيس الجمهورية الجديد إنه يسلمه وضعا كامل الاستقرار ومؤسسات حكومية تعمل فى جميع ميادين الحياة فى الدولة، ورد عليه الرئيس لمنتخب بأنه يعرف تطلعات المواطنين وإنه سوف يشكل حكومة وحدة وطنية، وإنه لن يسكت على الفساد المنتشر ولن يتوانى عن استئصاله.

تمثل العملية الانتخابية فى سيراليون نموذجا ناجحا فى مسيرة التحول الديمقراطى فى دول إفريقيا جنوب الصحراء، فقد أجمعت تقارير المراقبين الدوليين ومنظمات المجتمع المدنى على اتصاف الانتخابات بالحرية والنزاهة والشفافية، وإن ما حدث من تجاوزات وأحداث عنف يمثل هامشا لا يؤثر فى النتائج المعلنة، ورحبت الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقى والاتحاد الأوروبى بالنتائج واعتبرتها دليلا على نجاح دور المجتمع الدولى فى إعادة تأهيل سيراليون بعد الحرب الأهلية، كذلك انتقال الدولة من مرحلة الدولة الفاشلة إلى مرحلة الدولة النامية التى تتصف بالاستقرار، مع تأكيد ضرورة مكافحة واستئصال الفساد المنتشر فى أجهزة الدولة.

٢٠٠٧/١٠/١

المصالحة السياسية فى أنجولا

بمناسبة مرور أربعين يوما على مقتل سافيمبى، زعيم حركة يونيتا وقائد الحرب الأهلية ضد حكومة أنجولا منذ عام ١٩٧٥، قام الممثلان العسكريان للحكومة والحركة في ابريل ٢٠٠٢بتوقيع الاتفاق الرسمى لوقف إطلاق النار وإحلال السلام التام وإنهاء الحرب الأهلية فى جميع أنحاء الدولة. وجرى التوقيع فى احتفال كبير حضره رئيس جمهورية أنجولا والوزراء وأعضاء السلطة التشريعية وقيادة الجيش، كما شارك فيه رؤساء دول إقليم الجنوب والشرق الأوسط الإفريقى، وممثلو دول الترويكا وهى الولايات المتحدة وروسيا والبرتغال، وممثلو الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الأوروبى.

وقد سبق إتمام هذه المصالحة التاريخية عدد من الخطوات والإجراءات المتبادلة بين الجانبين:

- تحرك سريع وضغوط سياسية من جانب الولايات المتحدة وجنوب إفريقيا والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبى ودول إفريقية منوعة، على الطرفين لانتهاز فرصة غياب سافيمبى لإرساء السلام فى البلاد، على أساس ما سبق عقده من اتفاقيات جرى نقضها وعدم تنفيذها مثل اتفاق ١٩٩١ فى البرتغال واتفاق ١٩٩٤ فى زامبيا.

- فى الأسبوع الأول من مارس٢٠٠٢ أصدرت الحكومة بيانا تأمر فيه الجيش بإيقاف الهجوم والعمليات العسكرية ضد حركة يونيتا مع عرض للتفاوض من أجل السلام وتأكيد الاستعداد لإصدار عفو عام مقابل نزع سلاح القوات المعارضة.

- أصدرت حركة يونيتا بيانا ترحب فيه بعرض الحكومة وتستجيب لاتصالات الأمم المتحدة لتنظيم لقاء بين الجانبين، وفعلا قامت الأمم المتحدة بإعداد الاجتماع الذى حضره القادة الميدانيون من العسكريين، وصدر بيان مشترك يوم ١٥ مارس يعلق الاتفاق المبدئى حول إنهاء القتال، وبدأ الجانبان فى إعداد مجموعة الوثائق والتفاصيل التى يجب أن يتضمنها الاتفاق النهائى، وهى خطة تسريح القوات المتمردة، وخطة دمج المقاتلين فى الجيش الأنجولى، ومشروع العفو العام.. الخ، وفى هذا الإطار أسهم مجلس الأمن فى تهيئة الأجواء فأصدر

فى الأسبوع الأخير من مارس بيانا يدعو الحكومة إلى الانفتاح الديمقراطى ويدعو يونيتا إلى انتهاز فرصة التسوية السياسية، كما أصدر قرارا بتمديد مهمة بعثة المراقبة الدولية التابعة للأمم المتحدة حتى يوم ١٥ يوليو ٢٠٠٢.

- أصدر البرلمان الأنجولى بالإجماع يوم ٢ أبريل قانونا بالعفو العام عن جميع المقاتلين والمتمردين وأنصارهم ومؤيديهم من العسكريين والمدنيين الانجوليين والأجانب عما ارتكبوه من جرائم ضد الدولة، كذلك إسقاط جميع الاتهامات والملاحقات القضائية الصادرة من قبل، كذلك الإفراج عن جميع الأسرى والمسجونين باتهامات خاصة بالحرب الأهلية، والعفو عن جميع الأشخاص الفارين من الخدمة العسكرية الحكومية أو الوظائف الحكومية، ومبدأ هذا القانون الخاص بالعفو العام موجود فى نصوص اتفاقيات ١٩٩١ و ١٩٩٤ السابقة بين الجانبين الانجوليين.

ترتب على هذه الخطوات اتمام التوقيع على السلام الرسمى والنهائى فى البلاد، كما أتاحت هذه الخطوات الفرصة القانونية لمشاركة عدد من القيادات العسكرية والمدنية فى حركة يونيتا وحضورهم فى احتفال يوم ٤ أبريل، وكان يتقدم هذه القيادات الجنرال لوكامبا (جاتو) الذى يرأس حاليا اللجنة الإدارية لقيادة يونيتا بعد مقتل سافيمبى، وتذكر وسائل الإعلام أن الجنرال حضر بدون أن يحمل سلاحه الخاص وبدون حراسة خاصة، واعتبر هذا الحضور مؤشرا وتعبيرا عما يحدث فى أنجولا حاليا، واستطرادا نشير إلى أن القانون الأساسى لحركة يونيتا ينص على تشكيل اللجنة الإدارية للقيادة من ١١ عضوا من العسكريين والمدنيين، وأن التشكيل يكون لمدة عام واحد يتم فيه انعقاد المؤتمر العام للحركة لانتخاب القيادة الشرعية الجديدة.

ونستطيع القول، فى ثقة، بأن أنجولا دخلت فى مرحلة جديدة وهى المصالح السياسية، وهى عملية متعددة الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية، ولها مشكلاتها وقضاياها من بينها:

- عمليات عسكرية خاصة بنزع الألغام الموجودة والتى يحسب عددها بالملايين، وترميم الطرق والكبارى، وقد أعدت الحكومة برنامجا يمول بالملايين من الدولارات لتنفيذ هذه العمليات وسوف تستعين فى تنفيذه بالمسرحين من حركة يونيتا.

- عمليات سياسية خاصة بفرض الأمن والنظام فى مناطق إنتاج الالماس ومسارح الحرب وإيقاف التجارة غير المشروعة، واقتضى هذا قيام الحكومة بتغيير عدد من حكام الأقاليم الذين يمثلون جناح التشدد فى الحرب الأهلية السابقة، وعينت عددا من المستقلين ومؤيدى الحكومة الذين يتصفون بالدعوة للتفاهم والمصالحة، ومن جانب آخر، أعلنت الحكومة عن إجراء الانتخابات المحلية والإقليمية قبل إجراء الانتخابات الرئاسية فى نهاية ٢٠٠٢ أو أوائل ٢٠٠٣.

كما تواجه البلاد قضية إعادة تشكيل وبناء الطبقة السياسية الحاكمة، وإعادة توزيع المناصب ومغانم الحكم بانضمام نخبة يونيتا إلى هذه الطبقة الحاكمة، ولكل من شرائح وفئات النخبة الحاكمة قواعد وانتماءات قبلية وإثنية وجهوية مختلفة، وفيها الأجيال القديمة والأجيال الجديدة، كذلك إجراء تعديلات دستورية تؤدى إلى مزيد من السلطات على مستوى حكم الأقاليم والمحليات ونقل السلطات من المركز إلى الأطراف.

٢٠٠٢/٥/١٣

متى الانتخابات فى أنجولا؟

يوم ١١ نوفمبر ٢٠٠٥ احتفلت أنجولا بالعيد الثلاثين لإعلان استقلال الدولة وتصفية الاستعمار البرتغالى. كما أن البلاد شهدت نهاية الحرب الأهلية عام ٢٠٠٢ وتنعم حاليا بالأمن والاستقرار والمصالحة الوطنية.

كانت المناسبة منطلقا لعديد من التقارير والتصريحات الحكومية عن الاستقرار والأمن والتنمية وبناء الأمة الأنجولية، ومما نشر أن أنجولا هى ثالث اقتصاد قوى وكبير الحجم فى إفريقيا جنوب الصحراء بعد جنوب إفريقيا ونيجيريا، وأن معدلات التنمية، كما رصدتها تقارير المنظمات الدولية والإقليمية، هى ١٤,٧٪ لعام ٢٠٠٥ والتوقعات للعام القادم هى ٢٧,٦٪ وازدياد عوائد البترول والتدفقات المالية نتيجة الارتفاع المستمر فى أسعار النفط ومشتقاته وأن هدف الحكومة هو زيادة الإنتاج من النفط الذى يقدر حاليا بـ ١,٣ مليون برميل يوميا إلى ٢ مليون برميل يوميا عام ٢٠٠٨.

وأضافت البيانات عن نشاط الحكومة فى عقد الاتفاقات مع الصين والبرازيل والبرتغال والاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة، وأن هذه الاتفاقات يجرى تنفيذها فى ميادين التنمية وبناء البنية التحتية مثل رصف الطرق وبناء المدارس والمساكن والكبارى وإنشاء مطارات ومحطات توليد الكهرباء، خاصة فى مناطق ومدن الساحل الممتد على طول المحيط الأطلسى مع التوجه نحو الداخل حيث مناجم الألماس، وإضافة إلى هذا أشارت وسائل الإعلام إلى أن الصين تشترى حاليا ٣٠٪ من الإنتاج البترولى وأن الولايات المتحدة تشترى ٤٠٪ منه سنويا.

كل هذه الأحاديث والتصريحات لم تتطرق بوضوح وتفصيل إلى الأوضاع السياسية والدستورية فى الدولة ومقترحات التطوير والتحديث والوفاء بالوعود التى تنتظرها أحزاب وقوى المعارضة. فمشروع الدستور الجديد للدولة ما زال متوقفا لم تتم مناقشته والموافقة عليه فى البرلمان، والأسباب هى أنه يلزمه للمصادقة ثلثا أصوات أعضاء البرلمان، ولكن المعارضة ما زالت ممتنعه عن الموافقة، لأنها تطلب نقل سلطات كثيرة من رئيس الجمهورية إلى الحكومة التى يرأسها رئيس الوزراء كما تطلب نقل سلطات واسعة إلى الولايات المتحدة بدلا من المركزية الشديدة الموجودة حاليا، ومن ناحية ثانية فقد شكلت الحكومة هذا العام لجنة انتخابات منذ ثلاثة شهور لتسجيل أسماء الناخبين التى تقدر بنحو ٧ ملايين ناخب وما زالت الانجازات فى هذا الميدان بطيئة وقليلة.

ولكن القلق الذى تتحدث عنه المعارضة يشير إلى أن ميدان العلاقات بين الحكومة وصندوق النقد الدولى، فالعلاقات بين الجانبين مقطوعة وتمر بأزمة بعد اتفاق تم بينهما بعد انتهاء الحرب الأهلية، إذ أن الصندوق راجع حسابات الحكومة فاكتشف أن مبلغ ٤,٦ مليار دولار أمريكى من عوائد النفط تسلمتها الحكومة ولم تسجل إنفاقها فى حسابات الحكومة، ولما أذاع الصندوق هذا التقرير غضبت الحكومة وأوقفت التعاون. والآن يطالب الصندوق الحكومة بتوقيع اتفاقية معه بشأن جدولة الديون وبشرط أن تكشف بشفافية عن المبالغ التى تسلمتها وأين أنفقتها. خاصة أن أقساط خدمة الدين تتضخم ولا تسدد فى مواعيدها المقررة.

عن هذه القضية تفرعت قضية الفساد والإفراط فى الإسراف الإنفاقى وضآلة المخصصات المالية للإنفاق على التعليم والصحة ورفع مستوى المعيشة، خاصة أن تقارير الأمم المتحدة تقول إنه فى العام الحالى ما زال ٧٠٪ من السكان يعيشون تحت خط الفقر، وأن برنامج الغذاء العالمى أصدر فى سبتمبر ٢٠٠٥ نداء للعالم يطالب بمعونات غذائية وصحية لأطفال أنجولا بمقدار ٣٠ مليون دولار عام ٢٠٠٦. وفى هذا المجال تنشط منظمات المجتمع المدنى والأحزاب الصغيرة فى تعقب ونشر أخبار وقضايا الفساد خاصة فى المجال البترولى. ولكن هذه المنظمات والأحزاب قوتها صغيرة وبدون قواعد شعبية واسعة.

ينضم إلى هذا القلق عدم الحديث الحكومى عن موعد الانتخابات البرلمانية والرئاسية، فقد سبق للحكومة عام ٢٠٠٢ أن أعلنت أن الانتخابات البرلمانية موعدها ٢٠٠٦ والرئاسية فى عام ٢٠٠٧، كما أعلن رئيس الجمهورية عن رغبته عدم ترشيح نفسه فى الانتخابات المقبلة ولكن الحديث عن هذا الموضوع اختفى نهائيا من وسائل الإعلام ومن التصريحات السياسية الحكومية المعلنة أخيرا، فهل تلتزم الحكومة بالمواعيد المعلنة وتجرى انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة؟ وأن هذه الانتخابات يجب أن يسبقها إتمام سجلات الناخبين وإعداد صناديق الانتخابات وفتح باب الترشيح التنافسى أمام أحزاب المعارضة والمستقلين لمواجهة الحزب الحاكم.

هذا هو السؤال الذى يشغل الدراسات المتخصصة فى أوضاع أنجولا كما يشغل زعماء المعارضة خاصة حزب يونيتا: متى يتحدد موعد الانتخابات البرلمانية والرئاسية؟.

٢٠٠٥/١٢/٥

انتخاب الرئيس فى كينيا

يوم ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٧ يتوجه الناخبون فى كينيا إلى صناديق الاقتراع لانتخاب رئيس الجمهورية الجديد وأعضاء البرلمان، ويقدر عدد الناخبين بحوالى ١٠,٥ مليون ناخب. وهذه الانتخابات تعتبر أمرا حاسما فى تاريخ البلاد على المستوى الداخلى وعلى المستوى الخارجى، وهذا للاعتبارات التالية:

- قرار رئيس الجمهورية الحالى الرئيس دانيال اراب موى عدم ترشيح نفسه للفوز بالمنصب. وهذا القرار استلزم عدم تعديل الدستور السارى. وينص على شغل المنصب لدورتين متتاليتين، كل منهما خمس سنوات، ومع ذلك فإن الرئيس موى قد حكم كينيا لمدة ٢٤ سنة متتالية منذ عام ١٩٧٨، شهدت البلاد فيها نظام الحزب الواحد ثم نظام التعدد الحزبى منذ ١٩٩٢.

- أبرز المتنافسين على منصب الرئاسة الأولى هما مرشح حزب كانو الحاكم أهوروكينياتا (٤١ سنة). ومرشح تحالف أحزاب المعارضة المعروف باسم تحالف قوس قزح الوطنى مواى كيباكى (٧١ سنة)، وطبقا لنص الدستور السارى حاليا فإن الفائز يلزمه الحصول على أصوات مقدارها، على الأقل، ٢٥٪ من إجمالى المقترعين فى خمس مقاطعات من مقاطعات الدولة الثمانى.

المعركة الانتخابية ساخنة للغاية، فتحالف المعارضة يضم ١٤ حزبا تعمل جاهدة على إنهاء حكم حزب كانو الذى حكم البلاد باستمرار منذ إعلان استقلال كينيا عام ١٩٦٣، أما الحزب الحاكم فقد اختار مؤسس الدولة المستقلة جومو كينياتا، ومع معارضة كثير من قيادات الحزب الحاكم فقد أصر الرئيس موى على هذا الاختيار، وقام بفصل المعارضين من الحزب، وعقد المؤتمر الوطنى للحزب الذى وافق بالإجماع على ترشيح أوهوروكينياتا، وتنشط مؤسسات الحزب الحاكم والدولة على المستوى القومى وعلى المستوى المحلى والدعاية والإعلام لضمان فوزه فى الانتخابات المقبلة، أما المعارضون فقد تعلموا من دروس الانتخابات السابقة التى خاضتها الأحزاب منفردة ومتنافسة، لذلك انضم المنشقون على الحزب الحاكم مع الأحزاب المعارضة الأخرى، وشكلوا التحالف المعارض واتفقوا على ترشيح كيباكى. وهو ليس جديدا

فى ميدان التنافس الحزبى فقد رشحه الحزب الديمقراطى فى الانتخابات السابقة وخسر المعركة أمام الرئيس موى. كما أن له تاريخا طويلا فى العمل السياسى، فقد كان نائب رئيس الجمهورية فى أوائل عهد الرئيس موى ثم شغل منصب وزير المالية، ولما انشق على الحزب الحاكم عام ١٩٩١ شكل الحزب الديمقراطى المعارض.

- ينتمى كلا المرشحين إلى قبائل الكيكويو، أكبر قبائل البلاد. والتى عمل أبناؤها وقادتها جاهدين على الفوز بالمنصب بعد وفاة جومو كينياتا عام ١٩٧٨. ولكن هذه المحاولات فشلت جميعها لأن نظام حكم الرئيس موى قام على أساس تجميع وتحالف القبائل الصغيرة لمنع هيمنة وسيطرة قبائل الكيكويو على الحكم، ومن ثم فإن المعركة الحالية أدت إلى انشقاقات فى داخل القبائل الكبرى والصغرى وانضم العديد من أبنائها وقياداتها إلى كلا الجانبين المتنافسين، ومن هنا يقول كل من المرشحين إنه يعبر عن وحدة وطنية وإنه سوف يشكل حكومة وحدة وطنية بعد فوزه بالمنصب.

- القضايا الأساسية التى يدور حولها الصراع السياسى هى الديمقراطية ومكافحة الفساد وتغيير الدستور الذى تعمل حاليا لجنة دستورية لصياغته. والمنتظر أن تفرغ من إعداده فى الربع الأول من عام ٢٠٠٣، أما قضايا السياسة الخارجية فالمتوقع هو عدم حدوث أى تغيير فى حالة فوز أى من المرشحين، فكلاهما يؤيد استمرار التحالف الوثيق مع الولايات المتحدة، واستمرار الصداقة والتحالف مع إسرائيل بصفتها الحليف القوى للسياسة الأمريكية فى شرق إفريقيا. كما سوف تستمر كينيا فى ممارسة دورها فى عملية المصالحة السودانية (ماشاكوس) والمصالحة الصومالية (ألدوريت)، لأن السياسة الأمريكية هى الفاعل الأساسى فى هذه المصالحة، حتى ولو تغيرت أسماء الوسطاء الكينيين فى هاتين العمليتين، وسوف يستمر دور الرئيس موى فى تسيير الأمور السياسية لأنه يحتفظ برئاسة حزب كانو، ولأنه يتفاهم مع السياسة الأمريكية ودول الأنجلوفون الإفريقى فى حالة فوز مرشح الحزب الحاكم اوهودو كينياتا.

هكذا تصل موجة التغيير وترتيب الأوضاع بالمعنى السياسى إلى كينيا بعد أن سبق ظهورها من قبل فى دول الشرق الإفريقى.

٢٠٠٢/١٢/١٦

عهد الرئيس كيباكى فى كينيا

جرى حفل تنصيب كيباكى وهو جالس على كرسى طبى، لأنه لم يبرأ بعد من آثار حادث تصادم لسيارته خلال المعركة الانتخابية، ومع هذا أصدر عددا من القرارات خلال الأسبوع الأول من ولايته الرئاسية، الأمر الذى اعتبره المراقبون بداية موجة التغيير الواسع فى حياة كينيا. فقد منح جميع المواطنين أجازة يومى أول وثانى شهر يناير عام ٢٠٠٣ للابتهاج بفوز المعارضة، وأعلن يوم ٣ يناير قائمة أسماء القيادات العليا للدولة وأعضاء مجلس الوزراء، ودعا البرلمان للانعقاد لمناقشة ثلاث قضايا عاجلة أعدت لها الحكومة مشروعات القوانين، وهى الإصلاح الإقتصادى ومكافحة الفساد ومجانية التعليم الابتدائى.

لقد سارعت الدول المانحة والمؤسسات المالية والنقدية العالمية إلى تهنئة الرئيس كيباكى بتولى منصبه وتعهدت بالتعاون معه فى ميدان الإصلاح الإقتصادى، وكان الرئيس فى خطاب تنصيبه قد ذكر التغييرات المتعددة التى يرغب فى القيام بها على مستوى الداخل، وأكد أيضا عدم تغيير السياسة الخارجية لبلاده، وهذا دعا بريطانيا إلى إرسال وزيرة الدولة لشئون التنمية الدولية إلى كينيا، كما أرسلت الولايات المتحدة مساعد وزير الخارجية للشئون الإفريقية لزيارة الرئيس والتحدث إلى كبار معاونيه الجدد، وفى الأسبوع الثانى من شهر يناير ٢٠٠٣ زار البلاد وفد رفيع المستوى من مسئولى صندوق النقد الدولى وقدم طلباته إلى وزير المالية الجديد وهى اتفاقات سابقة عقدها الصندوق مع رئيس الجمهورية السابق ولم تنفذ حتى اليوم، وقد ترتب على عدم تنفيذها أن أوقف الصندوق ثم البنك والدول المانحة التعاون والتدفقات المالية منذ عامى ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ حتى اليوم.

لقد بدأ وزير المالية بالاستعداد للمفاوضات القادمة مع الجهات المانحة والمؤسسات الدولية، ويقوم بإعداد برنامج اقتصادى جديد، ومن جانب آخر، قدمت الحكومة مشروعات القوانين إلى البرلمان ودعته لمناقشتها فى جلسة يوم ٢٨ يناير ٢٠٠٣ وهى أربعة قوانين:

- قانون السلوك الوظيفى بإقرار قانون «من أين لك هذا» وتقديم إقرارات الثروة والذمة المالية

- قانون خصخصة عدد من المؤسسات الحكومية مثل مؤسسة الاتصالات تليكوم ومؤسسة الموانئ والسكك الحديدية والبنك التجارى الكينى.

- إنشاء مؤسسة مستقلة لمكافحة الفساد وتشكيل فريق من المحققين فى جرائم الرشوة والفساد والاستيلاء على أموال وممتلكات الحكومة.

- قانون متابعة الجرائم الاقتصادية السابقة واستعادة أموال الدولة.

القضية الثانية هى وعد انتخابى التزم به الرئيس الجديد وهو إقرار مجانية التعليم الابتدائى لجميع الأطفال فى الدولة، ويوم بدء العام الدراسى الجديد فى ٧ يناير ٢٠٠٣ تقاطر أولياء الأمور بأطفالهم إلى المدارس يطلبون قيدهم وانتظامهم فى الدراسة، وتقول الأنباء إن متوسط كثافة الفصول قد ارتفع من ٤٠-٥٠ تلميذا إلى حوالى ١٥٠ تلميذا، ولهذا يطلب الرئيس من البرلمان إقرار القانون والإجراءات اللازمة لتنفيذه، ويقدر وزير التعليم الجديد أن تطبيق المجانية سوف يكلف ميزانية الدولة حوالى ٣٥ مليون دولار سنويا، ومن ناحية ثانية، فإن الحكومة الجديدة مطالبة بسداد مرتبات المدرسين المتأخرة منذ شهور عديدة، وتقدر قيمة المتأخرات بحوالى ٣,٥ مليون دولار، وكانت الحكومة السابقة قد عقدت اتفاقا مع نقابة المعلمين لسداد هذه المتأخرات على أربعة أقساط تبدأ اعتبارا من شهر يوليو ٢٠٠٣، ويضاف إلى هذا ميزانية لإنشاء مدارس جديدة وتعيين المدرسين.

القضية الثالثة، التى تجمع عليها جميع أحزاب المعارضة قبل وبعد فوزها فى الانتخابات الأخيرة، هى قضية الإصلاح الدستورى وإصدار الدستور الجديد قبل نهاية العام الحالى، ولذلك انشأ الرئيس كيباكى وزارة جديدة باسم وزارة العدل والشئون الدستورية وألحق بها كل مؤسسات مكافحة الفساد فى الإدارة الحكومية، وطلب الرئيس انتظام المناقشات حول صياغة الدستور، ويشمل المشروع الجديد تنظيمات وترتيبات جديدة مثل تعيين رئيس للوزراء طبقا للنموذج الفرنسى الحالى الذى يجعل السلطة العليا قسمة بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، مع إقرار قواعد التوازن والضوابط بين المنصبين، ووضع قواعد جديدة لانتخاب رئيس الجمهورية تختلف عن القواعد السارية حاليا، والنص على إعداد سجلات انتخابية جديدة، وإعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات، وإعادة تقسيم الدوائر الانتخابية وتوزيعها بين الريف

والحضر، لأن التوزيع الحالى يعطى الثقل الانتخابى لدوائر الريف، وهذا – فى نظر المعارضة والحكومة الحالية – غير عادل طبقا لإحصاءات السكان والانتقال إلى حياة المدن والمراكز الحضرية.

إن الذى يدفع الكينيين إلى التفاؤل بالعهد الجديد هو أن الرئيس كيباكى قد شكل فريقا من القياديين ذوى السمعة الطيبة والكفاءة، وأنه بدأ موجة التغيير منذ الأسبوع الأول من يناير، وأنه على علاقات حسنة مع الدول المانحة التى أعلنت مساندتها واستعدادها للتعاون من أجل نجاح التجربة الكينية.

٢٠٠٣/٢/٣

كينيا والدور الإقليمى الصاعد

خلال شهر سبتمبر٢٠٠٣ سافر الرئيس كيباكى إلى واشنطن فى زيارة دولة، ورافق رئيس كينيا وفد كبير العدد من رجال الدولة ومن رجال الأعمال والإعلام، وتفيد وسائل الإعلام الدولية إن الرئيس كيباكى لاقى استقبالا حافلا من جانب الرئيس بوش وكبار المسئولين فى الإدارة وفى الكونجرس. ويعرض المقال عددا من الملاحظات السياسية حول وقائع الزيارة ونتائجها على المستوى الثنائى وعلى المستوى الإقليمى.

تكشف الكلمات المتبادلة بين الرئيسين الأمريكى والكينى عن المستوى المرتفع للعلاقات الثنائية بين الدولتين فالرئيس بوش قال إن كينيا تبنى مستقبلا يتصف بالازدهار وإن الولايات المتحدة شريكة لها فى بناء هذا المستقبل، وإن البلدين يعملان معا منذ زمن سابق فى ميادين نشر الحرية ومكافحة الإرهاب ومجالات أخرى من الصداقة والتعاون فى أيام وسنوات الحرب الباردة بعد إعلان استقلال كينيا، ولقد وجدت الولايات المتحدة فى الرئيس كيباكى رئيسا تعمل معه خاصة انه يقوم بتنفيذ برامج الإصلاح ومكافحة الفساد فى إطار الديمقراطية التعددية، وقد أكدت أحاديث الرئيس كيباكى، فى أكثر من مناسبة خلال الزيارة، تمسك حكومته بالديمقراطية وحقوق الإنسان ومكافحة الفساد والشفافية وحكم القانون وأنها تقدر تمام التقدير السياسة الأمريكية التى تعاون دول إفريقيا فى مجال التنمية والتجارة من خلال قانون الفرص والنمو(أجوا).

وفى ثنايا الإطار العام لهذه الكلمات الحارة المتبادلة يبرز الاهتمام الأمريكى والاستجابة الكينية بالنشاط فى مجالات مكافحة الإرهاب، طبقا لما تراه السياسة الأمريكية، فإن كينيا تتعاون تعاونا كاملا مع الأساطيل الأمريكية والأوروبية التى تجوب المحيط الهندى وتطلب تسهيلات فى موانيء الدول المطلة على المحيط، كذلك تتعاون فى مجال التحقيقات المستمرة حول ما سبق أن حدث من حوادث الإرهاب فى كينيا، وأشارت أصابع الاتهام الكينى والأمريكى إلى منظمة القاعدة التى تتسلل من الصومال إلى دول الجوار الإفريقى.

ومن ناحية ثانية، فإن الدور الإقليمى لكينيا فى المصالحات السياسية يلقى الدعم الأمريكى بكل أنواعه، والدبلوماسية الكيفية نشطة فى مجالات المصالحة السودانية والمصالحة الصومالية، وأخيرا انضمت إلى تنزانيا ودولة جنوب إفريقيا فى إتمام المصالحة البوروندية التى ينعقد

مؤتمر خاص بها في ديسمبر ٢٠٠٣، وهو خاص بالمفاوضات مع الفصيل البوروندى الأخير الذى لم ينضم بعد إلى ما سبق من مصالحات بين الفصائل المتمردة للهوتو وحكومة بوروندى.

ويضاف إلى هذا أن كينيا تنشط فى مجال تعزيز وتنمية عملية الشراكة الجديدة فى إفريقيا (نيباد) على الرغم من أنها ليست من الدول المؤسسة لهذه الخطة منذ بدايتها. ولكنها دعت إلى قمة إقليمية حضرها رؤساء دول شرق إفريقيا ومنظمة ايجاد، بهدف تعزيز ودعم إجراءات التطبيق فى إقليم الشرق الإفريقى عامة، وكل هذا النشاط يلقى الترحيب والرضا من السياسة الأمريكية، وصارت نيروبى هى مركز كل هذه الاتصالات والنشاط.

ويضاف إلى ما سبق أن كينيا تطلب زيادة المعونات الأمريكية فى مجالات وبرامج التعليم والصحة والبنية الأساسية، كما أنها تطلب تغيير موقف سابق للبنك الدولى وصندوق النقد الدولى بشأن إيقاف تدفق المعونات والقروض والتسهيلات إلى كينيا. وقد شرح الرئيس كيباكى التغيير الكبير الذى يحدث فى بلاده وهو، فى جوهره، استجابة لمطالب وشروط البنك والصندوق والدول المانحة التى سبق إعلانها قبل نجاح الرئيس كيباكى فى انتخابات الرئاسة الأولى فى ختام عام٢٠٠٢، فقد أجاز البرلمان عدة قوانين لمكافحة الفساد وإعلان الذمة المالية سنويا لأعضاء الحكومة والبرلمان، كما أن الرئيس أصدر قرارات بعزل أعداد من القضاة فى جميع مستويات المحاكم والتقاضى، طبقا لتوصيات لجان مختصة أصدرت تقارير بانغماسهم فى الرشوة والفساد.

كما أشار الرئيس كيباكى إلى أن الدول المانحة بوجه عام قد رحبت بهذه الإجراءات، وقال إن الترحيب ليس كافيا، إنما يجب انسياب المعونات والقروض، لأن اقتصاد كينيا يعانى ضعفا واضحا؛ ولهذا أصدر صندوق النقد الدولى فى شهر نوفمبر الماضى قراره بإعادة الإقراض إلى كينيا، وأعلن عن الدفعة الأولى التى تقدر بحوالى ٢٥٢,٨ مليون دولار خلال السنوات الثلاث المقبلة، كما أعلن البنك الدولى عن استعداده للتحرك فى هذا الاتجاه.

لقد أعلن الرئيس بوش ووزير خارجيته عن الثناء على سياسة الرئيس كيباكى، مع دعم الدور الإقليمى المتصاعد لكينيا فى الشرق الإفريقى وفى القرن الإفريقى وفى حوض نهر النيل؛ ولهذا فمن المتوقع زيادة المعونات الأمريكية إلى كينيا وزيادة التعاون فى المجالات الأمنية والسياسية بين البلدين.

٢٠٠٣/١٢/٢٢

معركة انتخابات الرئاسة فى كينيا

فى منتصف شهر سبتمبر٢٠٠٧ أعلن الرئيس كيباكى ترشيح نفسه فى انتخابات رئاسة الجمهورية المقررة، قانونا، فى النصف الثانى من شهر ديسمبر ٢٠٠٧، ويسمح النص الدستورى للرئيس الحالى بأن يشغل المنصب فترتين رئاسيتين متصلتين متتاليتين. وصاحب إعلان الترشح تصريحات بأنه سوف يشكل تحالفا سياسيا جديدا بديلا عن التحالف السابق الذى سانده للفوز برئاسة الجمهورية فى انتخابات ٢٠٠٢. كما أن الحزب الديمقراطى الذى يرأسه سوف يشرع فى تنظيم ماكينات انتخابية على مستوى المحافظات والمحليات فى الدولة.

فى شهور الصيف من عام ٢٠٠٣ أعلن الرئيس صدورتصريحات متعددة من زعماء فى صفوف المعارضة عن ترشيح أنفسهم فى انتخابات ٢٠٠٧، ولهذا كان السؤال الذى طرحته الدراسات المتخصصة عن أسباب تأخر الرئيس فى الإعلان رسميا عن ترشيحه؟ والإجابة هى أن الرئيس وقيادات حزبه والأحزاب الموالية كانوا يعقدون اجتماعات جانبية ويجرون اتصالات سرية عن أعداد من الزعامات والقيادات على المستوى الوطنى وعلى مستويات المحافظات والمحليات، والسبب هو أن البنية السياسية فى الدولة قائمة على قواعد إثنية وقبلية وجهوية، وأن كل زعيم وقيادة على المستويات الوطنية والمحلية له قدرات لاستقطاب هذه القواعد فى الانتخابات، كما أنها تمثل أيضا جماعات للمصالح وجماعات للضغط.

ومن هنا فإن الرئيس كيباكى يريد رسم خريطة انتخابية تؤمن له الفوز بأوسع تأييد خارج قبائل الكيكويو، التى ينتمى إليها ويضمن أصواتها.

ومن ناحية ثانية، فإن الفوز برئاسة الجمهورية يتطلب أن يحصل الرئيس على أغلبية عددية من أصوات الناخبين على المستوى الوطنى، بشرط أن تحتوى هذه الأغلبية الوطنية على حد أدنى من أصوات الناخبين فى خمس محافظات من المحافظات الثمانى فى الدولة، وهذا الحد الأدنى هو٢٥٪ من إجمالى الأصوات. وطبقا للبيانات الرسمية فإن تعداد الناخبين المسجلين فى جداول الانتخابات هو٥ , ١٤ مليون مواطن.

ولهذا تهدف الخريطة الانتخابية للرئيس إلى تفكيك المواقف فى داخل تحالف المعارضة التى يرأسها رأيلا اودنجا الذى انشق عن تحالفه السابق مع رئيس الجمهورية وأسس تحالفا جديدا هو حركة الاورانج الديمقراطية، ويعرف معسكر رئيس الجمهورية أن هذا التحالف العارض يمثل خطرا إذا ظل متماسكا ودخل الانتخابات فى صورة كتلة واحدة لها قواعد إثنية وقبلية وجهوية صامدة ضد التحالف الجديد الذى أعلن الرئيس عن تشكيله لمناسبة انتخابات ٢٠٠٧.

يعتمد تحالف رئيس الجمهورية على الإنجازات التى حققها الرئيس كيباكى فى متنوع المجالات بالدولة، وخاصة فى ميدان التنمية والخدمات. ولكن المعارضة لم تنتظر الهجوم من جانب تحالف الرئيس، إذ بدأت تشن حملة مؤتمرات ومسيرات تتهم الرئيس والحكومة بالسكوت عن الفساد المنتشر فى الدولة وخاصة فى عهد الرئيس السابق دانيال أراب موى، وأن نشاط الحكومة فى هذا المجال هو مجرد وعود أو مجرد لافتات أو تستند المعارضة فى حملتها الانتخابية على التقارير المنشورة والتى تشرح مدى استشراء الفساد وأن الحكومة الحالية تضم أعدادا من الوزراء والقيادات السياسية المتهمة فى مجالات سرقة المال العام والعمولات.. الخ.

المعضلة الأساسية التى تهدد موقف المعارضة ووحدتها هى موضوع الاتفاق على اختيار مرشح واحد لمنافسة الرئيس كيباكى فى انتخابات ٢٠٠٧. وقد أدى الاختلاف العميق فى تحالف المعارضة إلى خروج زعامات وأحزاب من التحالف وإعلان تأييدها للرئيس كيباكي، فقد أعلن اهورو كينياتا، زعيم حزب كانو، عن انشقاقه بسبب اصرار أودنجا على أن يكون المرشح الوحيد للمعارضة، ثم أعلن عن تأييده للرئيس كيباكى فى الانتخابات القادمة، وحدث هذا التحول بعد زيارة قام بها الرئيس السابق موى للرئيس كيباكى وإعلان تأييده له فى المعركة الانتخابية، وتلا هذا إعلان ميوسوكا خروجه وأنصاره من تحالف المعارضة، وأنه يرشح نفسه فى الانتخابات الرئاسية، وتتداول الأنباء العالمية والوطنية أخبارا عن رغبة زعماء آخرين فى تحالف المعارضة ترشيح أنفسهم ضد الرئيس كيباكي، ومن هؤلاء الزعماء موادافادى وروتو ونيونجو.. الخ.

هذه الإعلانات والانشقاقات وتغيير المواقف يصاحبها حديث فى وسائل الإعلام عن صفقات ووعود ومساومات حول المناصب فى الحكومة المقبلة، وحول تخصيص الميزانيات على مستوى

المحليات وطبقا لوزن وقيمة أعداد القواعد الإثنية والقبلية والجهوية فى مختلف المحافظات الثمانى، علما بأن انضمام حزب كانو وزعيمه لتأييد الرئيس كيباكى يؤمن الاجماع فى داخل قبائل الكيكويو وقبائل الكالينجين وشرائح انتخابية منوعة فى محافظات الدولة، من جانب آخر غاب عن الساحة السياسية المعارضة معنى الدرس السياسى الذى عرفته الدولة فى انتخابات ٢٠٠٢، فقد وقف تكتل المعارضة خلف الرئيس كيباكى الذى فاز بالرئاسة وهزم الرئيس الأسبق موى.

أعتقد أن الظروف الموضوعية فى الساحة السياسية الكينية عامة لا تحمل أى إشارة بإمكانية تكرار ما حدث فى الانتخابات السابقة، ولهذا فى تقديرى سوف يفوز الرئيس كيباكى فى انتخابات العام الحالى وتولى الرئاسة فى يناير ٢٠٠٧، وعلى المعارضة أن تنتظر حتى عام ٢٠١١.

٢٠٠٧/١٠/٨

انتخاب الرئيس فى توجو

يوم أول يونية ٢٠٠٣ توجه الناخبون فى دولة توجو لانتخاب رئيس الجمهورية من بين ستة مرشحين أجازت اللجنة العليا للانتخابات ترشيحهم وقبلت أوراقهم، بينما رفضت أوراق ترشيح جيلكريست أوليمبيو ابن سيلفانوس أوليمبيو قائد الاستقلال وأول رئيس للجمهورية، الذى جرى اغتياله عام ١٩٦٣ فى أول محاولة للانقلاب العسكرى فى تاريخ إفريقيا فى مرحلة الاستقلال والتحرر الوطنى وتصفية الاستعمار.

وتتوقع جميع الدراسات المتخصصة ووسائل الإعلام أن ينجح الرئيس إياديما، وبهذا يحصل على ثلاث ولايات متصلة لشغل منصب رئيس الجمهورية فى ظل الدستور التعددى الحالى، وهو دستور تم وضعه عام ١٩٩١، وكان ينص على فترتين رئاسيتين متتاليتين فقط، ولكن الرئيس إياديما وحزبه الحاكم قاما بتعديلات دستورية فى ديسمبر ٢٠٠٢، استنادا إلى الأغلبية الكبرى التى فاز بها حزب الرئيس فى الانتخابات التشريعية فى أكتوبر ٢٠٠٢، وحصل بموجبها على ٧٢ مقعدا من إجمالى مقاعد البرلمان وهى ٨١ مقعدا، وتنص التعديلات على إمكانية شغل منصب الرئاسة ثلاث دورات متتالية، وأن يعلن فوز الفائز بالمنصب بأغلبية أصوات المشاركين فى الانتخابات بدلا من النص السابق الذى كان يتطلب ألا تقل الأغلبية عن نصف عدد الناخبين المسجلين فى سجلات الناخبين، كما أجرى التعديل أيضا تخفيض الحد الأدنى لعمر المرشح الأمر الذى يتيح إمكانية ترشيح مرشحين من الأجيال الجديدة فى البلاد، وفى هذا المجال تنتشر الشائعات حول أسماء عديدة يجرى إعدادها للانتخابات المقبلة، ومن بينها الأبناء الأربعة لرئيس الجمهورية الجنرال اياديما.

لقد تولى الجنرال اياديما الحكم فى توجو بانقلاب عسكرى فى يناير ١٩٦٧، ثم تحولت البلاد إلى نظام الحزب الواحد فى عام ١٩٨٠، ولما انتهت الحرب الباردة نجح الضغط الأوروبى الأمريكى فى تحويل النظام السياسى إلى نظام دمقراطى متعدد الأحزاب وتشكلت حكومة انتقالية تولت الحكم فى عام ١٩٩٣، ثم فاز الرئيس اياديما وحزبه بالرئاسة الأولى والأغلبية البرلمانية فى انتخاب ١٩٩٣، وفى عام ١٩٩٨ جرت الانتخابات الرئاسية وتمكن الرئيس من الفوز للمرة الثانية.

لقد ندد الاتحاد الأوروبى بسير العملية الانتخابية عام ١٩٩٨ لما شهدته من انحرافات وتزوير وترهيب، وقرر إيقاف المعونات والقروض كما فعل هذا أيضا البنك الدولى، وأيدت فرنسا الموقف. ويقال إنها حصلت على وعد من الرئيس اياديما بعدم تعديل الدستور وعدم ترشيح نفسه فى انتخابات عام ٢٠٠٣، ولكن الظروف الدولية والإقليمية المتغيرة أعطت الرئيس فرصة للتعديل والترشيح، وإن كان الاتحاد الأوروبى والبنك الدولى نددا بالإجراءات التى تمت، إلا أن هذا لم يمنع اياديما من السير فى إجراءات التعديل والترشيح، ويقال إن الأسباب عديدة من بينها أن سياسة فرنسا الحالية فى إفريقيا لا تلتزم مبدأ عاما واحدا تجاه القضية الديمقراطية وإنما تفضل أن تبحث كل حالة على حدة فى إطار متطلبات الوضع الدولى، ومن ناحية ثانية فإن اياديما ساعد السياسة الفرنسية مساعدة عظيمة فى تسوية قضية كوت ديفوار، فقد ترأس اللجنة التى شكلتها منظمة ايكواس للتفاوض بين المتمردين ورئيس الجمهورية، ونجح فى ترتيب لقاء وتفاهم بين رئيس كوت ديفوار ورئيس ليبيريا تايلور لضبط الحدود الغربية المشتركة بين الدولتين وضمان عدم انتقال المتمردين من ليبيريا إلى غرب كوت ديفوار، وحدث هذا أخيرا فى شهر أبريل ٢٠٠٣، واعتبرت منظمة ايكواس هذه المجهودات نجاحا لها ولدورها فى المنظمة التى لها تأثير فى مجريات الأمور فى منطقة غرب إفريقيا مثل نيجيريا وغانا والسنغال، ويضاف إلى هذا أن اتفاقات التسوية بين الحكومة والمتمردين فى كوت ديفوار اعترفت بوجود قوات فرنسية لحفظ السلام بين الجانبين بجوار قوات منظمة ايكواس.

والرأى المنتشر فى وسائل الإعلام أن الرئيس اياديما يتمتع بقبول وصداقة السياسة الفرنسية، وإن أعلنت عن تأييدها لموقف الاتحاد الأوروبى، كما تضيف وسائل الإعلام إلى هذا وجود مخاوف أو قلق لدى الرئيس اياديما من رفع دعاوى قضائية ضده فى المحكمة الجنائية الدولية لتنفيذ نظامها الأساسى، إلا أن الاختصاص لا يسرى على رؤساء الدول الذين يشغلون مناصبهم الرسمية، فهم يتمتعون بالحصانة طالما يشغلون هذه المناصب، ولكن خروجهم من المناصب أو انقضاء فترة شغل المنصب يجعلهم خاضعين لاختصاص المحكمة، ولهذا يريد الرئيس اياديما أن يظل شاغلا للمنصب.

٢٠٠٣/٦/٩

وفاة الرئيس فى توجو

توفى الرئيس اياديما يوم ٥ فبراير ٢٠٠٥ قبل نقله بالطائرة إلى فرنسا لتلقى العلاج وبهذا انتهى حكم الجنرال القوى الذى حكم البلاد ٢٨ عاما متتالية، بعد أن استولى على السلطة يوم ١٣ يناير ١٩٦٧، ودامت له السيطرة على مؤسسات الحكم فى عهد الحزب الواحد وفى عهد التعدد الحزبى، خاصة بعد تعديل الدستور عام ١٩٩١..

كانت الأنباء المنشورة فى الدراسات المتخصصة منذ عام ٢٠٠٣ تتحدث عن ترتيبات خلافة الابن للأب فى منصب رئاسة الجمهورية، خاصة بعد إعادة انتخاب الرئيس اياديما لمدة رئاسية جديدة تنتهى فى عام ٢٠٠٨. وتفيد الأحاديث المنشورة أن الابن الأول أوفست، الضابط السابق مريض وملازم الفراش ولذلك تحولت الأنظار نحو الابن الثانى «فور» الذى أكمل دراسته بالولايات المتحدة الأمريكية – وعين وزيرا للمناجم والطاقة وله نشاط فى الحزب الحاكم وينشر أفكارا إصلاحية متنوعة فى إطار التحديث والتطوير لنظام الحكم با لبلاد.

ولكن الوفاة المفاجئة أعطت الفرصة لعدم تطبيق النص الدستورى الذى ينص صراحة على تولى رئيس مجلس النواب سلطة الرئاسة الأولى لفترة انتقالية لا تزيد على شهرين تجرى فيها انتخابات رئاسة الجمهورية. وانتهز المعارضون لتطبيق النص الدستورى وجود رئيس مجلس النواب فى رحلة بالخارج فأغلقوا المطارات والموانئ ونفذوا ما يريدون فى موضوع خلافة الابن.

لقد تفاهم رجال العشيرة وأبناء القبيلة فى الجيش والأمن على عدم نقل السلطة طبقا للنص الدستورى خشية أن تنتقل مقاليد الحكم نهائيا من أيديهم وهم الذين يحكمون البلاد ويسيطرون على مؤسساتها طوال هذه المدة منذ عام ١٩٦٧، خاصة أن الأحزاب المعارضة والعشائر والقبائل الأخرى بالدولة نافست الرئيس المتوفى فى انتخابات ٢٠٠٣ وأثبتت وجودها بالمعنى الانتخابى. كما أن الحزب الحاكم يتهم أحزاب المعارضة بأن لها علاقات خارجية بالمعنى السياسى والتمويلى: لذلك أقدمت قيادات الحكومة والحزب الحاكم على إقامة حكومة الأمر الواقع وعينوا «فور» الابن الثانى رئيسا للجمهورية، ثم عقدوا جلسة مجلس النواب التى أجرت التعديل فى النص الدستورى بما يضفى على الرئيس الجديد شرعية قانونية شكلية تضمن له البقاء فى السلطة استكمالا لفترة رئاسة والده المتوفى حتى عام ٢٠٠٨.

كان رد الفعل الخارجى متعددا وعنيفا فقد أدان الاتحاد الإفريقى ومنظمة ايكواس الإجراء باعتباره انقلابا عسكريا لا تقبل به أحكام ميثاق الاتحاد الإفريقى، وأيدت فرنسا والولايات المتحدة موقف وقرارات منظمة ايكواس وشجعت قيادات المنظمة على التدخل لإعادة الأمور إلى مجراها القانونى المنصوص عليه قبلا فى الدستور. كما تشجعت أحزاب المعارضة بالداخل نتيجة للموقف الخارجى ودعت إلى مظاهرات ومسيرات سلمية للشجب والتنديد وأعلنت الحكومة منع التظاهر وأغلقت الموانئ والمطارات وقطعت الاتصالات بالخارج.

وعندما قررت منظمة ايكواس إرسال وفد من الرؤساء إلى توجو طلبا للعودة إلى الشرعية الدستورية، أغلقت الحكومة المطار فى وجه طائرة الرئيس تانجا رئيس النيجر بصفته رئيس منظمة ايكواس، ولذا صدرت البيانات بالتنديد بإجراء حكومة توجو والتهديد بفرض عقوبات عليها من جانب المنظمات الإفريقية، ومن جانب مجلس الأمن خاصة أن دول الاتحاد الأوروبى وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية كلها تؤيد موقف وطلبات منظمة ايكواس والاتحاد الإفريقى.

وصل الموقف الآن إلى مستوى التصلب، حكومة الأمر الواقع فى توجو ترفض التراجع والموقف الإفريقى متماسك فى التهديد بفرض العقوبات الإفريقيه والدولية، فضلا عن هذا فإن حكومات الفرانكفون فى غرب إفريقيا والمنظمة الفرانكفونية العالمية تدين الإجراءات الانقلابية فى توجو، وأن فرنسا لن تتدخل عسكريا تحت أى غطاء أو تبرير ويكفيها تعقيدات الموقف فى كوت ديفوار. ولهذا فإن الرأى الراجع عندى أنه فى الفترة المقبلة سوف ينفذ كل طرف داخلى وخارجى ما يقوله بشأن التصلب الداخلى والعقوبات الخارجية، خاصة أن توجو لديها تجربة سابقة بشأن العقوبات التى فرضها الاتحاد الأوروبى ضدها لفترة طويلة، وكانت تحت حكم الجنرال الأب، وسوف نرى تطورات الموقف وتداعيات السياسات المعلنة من الجانبين الداخلى والخارجى فى الفترة المقبلة.

٢٠٠٥/٢/٢١

المصالحة وتقاسم السلطة فى بوروندى

فى الأسبوع الأول من شهر أكتوبر ٢٠٠٣ وقع ممثلو حكومة بوروندى وأكبر الفصائل المتمردة فى اجتماعهم بدولة جنوب إفريقيا، على الاتفاق النهائى لوقف إطلاق النار فورا وإنهاء الحرب الأهلية التى بدأت عام ١٩٩٣ حتى هذا الشهر.

اشتملت وثائق الاتفاق على التفاصيل المتعلقة بتقاسم السلطة بين الحكومة والمتمردين من الهوتو، فقد تحددت النسب المئوية الخاصة بدمج قوات المتمردين فى جيش الحكومة ومستويات القيادات لأفرع القوات المسلحة، وتحددت أعداد الوزارات والمناصب العليا التى سوف يشغلها ممثلو المتمردين، وكذلك تم الاتفاق على إنشاء منصب نائب ثان لرئيس الجمهورية يشغله زعيم حركة المتمردين، نظرا لأن النائب الأول يشغله ممثل التوتسى حاليا.

وبهذا الاتفاق تكون كل الفصائل المتمردة الرئيسية والصغرى قد وقعت على المصالحة وتقاسم السلطة فيما عدا فصيل واحد صغير العدد من الهوتو يتصف بالتشدد الإثنى. وهكذا تتوقف الحرب الأهلية التى بدأت عام ١٩٩٣، وراح ضحيتها من المدنيين حوالى ٣٠٠ ألف إنسان، طبقا لتقديرات الأمم المتحدة، فضلا عن عمليات التخريب والتدمير التى عمت مناطق الريف والمدن حتى وصلت إلى ضواحى العاصمة، وهى المناطق التى دار فيها القتال خلال عام ٢٠٠٣.

ويسجل تاريخ الحرب الأهلية فى بوروندى ظاهرتين: الأولى هى انقسامات متعددة فى قوات المتمردين إلى فصائل وجماعات وأحزاب، ويعود هذا إلى تعدد الجهات والحكومات الإفريقية والخارجية التى كانت تدعم هذه الفصائل والقيادات بالمال والسلاح وتقدم لها الملاذ الآمن من دول الجوار الجغرافى، الذى تنطلق منه لشن الهجوم والقتال فى داخل بوروندى.

والظاهرة الثانية، هى تعدد الوساطات الإفريقية والدولية باسم منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقى والأمم المتحدة. لقد بدأت هذه الوساطات باختيار الرئيس الراحل نيريرى وسيطا. وبعد وفاته تولى الوساطة الرئيس نيلسون مانديلا حتى عام ٢٠٠٢، ثم تولاها فى الفترة الأخيرة رئيس جنوب إفريقيا مبيكى ونائبه جاكوب زوما. وفى نفس الفترة الزمنية تشكلت مجموعة دول منطقة البحيرات العظمى برعاية الاتحاد الإفريقى وتضم دولا من

الوسط والشرق والجنوب. وقدمت مبادرة لإيقاف إطلاق النار وتقاسم السلطة. وهذه الوساطات تبلورت فى عقد عدد من الاجتماعات والقمم الإفريقية أغلبها عقد فى تنزانيا وأخرها فى جنوب إفريقيا، وهى اجتماعات ديسمبر ٢٠٠٢، ويوليو ٢٠٠٣، وسبتمبر ٢٠٠٣، وأخيرا تم الاتفاق فى بريتوريا فى أكتوبر ٢٠٠٣.

وتقول وسائل الإعلام الأجنبية إن توقيع هذا الاتفاق يعنى أن مناخ السلام قد اكتمل وانتشر فى منطقة هضبة البحيرات العظمى، كما يعنى أن دولة جنوب إفريقيا قد أكدت دورها السياسى والعسكرى بالمنطقة وأن الدور الإقتصادى والاستثمارى يتلو الأمن والاستقرار والمصالحة، وتشير وسائل الإعلام إلى دور دولة جنوب إفريقيا فى المصالحة الوطنية فى الكونغو الديمقراطية وتوقيع اتفاق تقاسم السلطة بحضور الرئيس مبيكى وتشكيل الحكومة الانتقالية وبدء الفترة الانتقالية، ومن ناحية ثانية، فإن دور جنوب إفريقيا اعتمد على مساندة وتأييد جماعة الانجلوفون فى هضبة البحيرات وشرق إفريقيا. وتعرض وسائل الإعلام أمثلة على انتشار وتنامى دور جنوب إفريقيا فتقول إنها أرسلت حوالى ١٤٠٠ جندى للانضمام لقوات حفظ السلام الدولية فى الكونغو الديمقراطية، وأنها أرسلت مجموعتين من القوات إلى بوروندى لحماية السياسيين الذين تفاوضوا وتصالحوا مع الحكومة وانتقلوا للإقامة فى بوجومبورا العاصمة، كما أنها أرسلت عددا من القوارب الحربية إلى بحيرة تنجانيقا لمنع تهريب الأسلحة من الكونغو الديمقراطية إلى بوروندى، وأرسلت أعدادا من المراقبين للانضمام إلى قوات المراقبة الدولية على الحدود بين إثيوبيا واريتريا، وبالإضافة إلى هذا فلها دور سياسى فى مفاوضات المصالحة والحل السياسى فى كوت ديفوار وساوتومى وبرنسيب وغينيا بيساو، ولها مراقبون يحضرون اجتماعات المصالحة الصومالية والمصالحة السودانية فى كينيا.

وقد ذكرت وسائل الاعلام أن العبء المالى الذى تحملته جنوب إفريقيا طوال السنوات٢٠٠٠-٢٠٠٣ فى بوروندى وصل إلى حوالى ١٨٠ مليون دولار، منها جزء دفعته الدول المانحة، ودفعت مساهمات مالية اخرى فى عمليات الكونغو الديمقراطية والحدود الإثيوبية والاريترية، والواقع الإفريقى يقول إن مثل هذا الإنفاق لا يذهب سدى، فالأسواق مفتوحة والصادرات والاستثمارات متزايدة وميزان القوى السياسى فى القارة الإفريقية يميل لصالحها جنوب الصحراء.

٢٠٠٣/١٠/٢٠

التحول الديمقراطى فى بوروندى

بدأت، خلال عام ٢٠٠٥، خطوات تنفيذ اتفاق المصالحة الوطنية وتقاسم السلطة بين حكومة بوروندى ومنظمات الهوتو المتمردة التى تقاتل بالسلاح منذ عام ١٩٩٣، عقب اغتيال رئيس الجمهورية المنتخب نداداى، وطبقا لاتفاقية أروشا عام ٢٠٠١، التى كان الوسيط الإفريقى فيها نيلسون مانديلا، كان المفترض أن تبدأ هذه الخطوات وتتم عام ٢٠٠٤، ولكن نتيجة للتفاوض حول تفاصيل تقاسم السلطة وعملية بناء الثقة بين المتحاربين تأخر جدول التنفيذ، وخلال هذه الفترة تعدد تدخل دول منطقة البحيرات العظمى ومعها دولة جنوب إفريقيا التى استمرت تقوم بدور الوسيط بعد تنحى الرئيس السابق مانديلا.

وفى شهر مايو ٢٠٠٥ اجتمع رؤساء دول المنطقة فى تنزانيا وأعلنوا المبادرة الإقليمية للسلام فى بوروندى، وأيدت المبادرة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقى، ووقعت آخر منظمات الهوتو، التى كانت ممتنعة عن القبول والتوقيع، وهى منظمة قوات التحرير الوطنى، وكان يمثلها رئيسها اجاتون رواسا، وبهذا القبول صارت جميع منظمات الهوتو تقبل وتوافق على أحكام الفترة الانتقالية التى بدأت عام ٢٠٠١، وفى مقدمتها أكبر هذه المنظمات، المجلس الوطنى للدفاع عن الديمقراطية وقوات الدفاع عن الديمقراطية. وجدول الخطوات المتتالية لإقرار الحكم الديمقراطى الدائم وانتهاء المرحلة الانتقالية هو:

- ٢٨ فبراير ٢٠٠٥ الاستفتاء على مشروع الدستور.
- ٣ يونيه انتخاب مجالس المحليات.
- ٤ يوليو انتخاب أعضاء مجلس النواب.
- ١٩ يوليو انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ.
- ١٩ أغسطس انتخاب رئيس الجمهورية.
- فى مطلع شهر سبتمبر ٢٠٠٥ يعلن انتهاء المرحلة الانتقالية.

وقد شهدت البلاد إجراء الاستفتاء على الدستور والقبول العام بالموافقة، ثم جرت يوم٣ يونيه انتخابات مجالس المحليات، وخلال شهر يوليو جرى انتخاب أعضاء مجلس النواب،ثم يتلوه انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ، وقد شارك فى العملية الانتخابية مراقبون من الاتحاد الأوروبى والأمم المتحدة والاتحاد الإفريقى، واتفقت فرق المراقبة على أن الانتخابات كانت حرة ونزيهة، على الرغم من التجاوزات القليلة والأحداث العنيفة التى جرت، ويقال إن السبب هو أن عديدا من أنصار ومقاتلى المتمردين خاصة قوات التحرير الوطنى كانوا فى الغابات والأحراش ولم تصلهم أنباء المصالحة وتوقيع وثائق تقاسم السلطة، وأن هؤلاء الأنصار والمقاتلين يتبعون منظمات وفصائل متنوعة، والدليل على ذلك- كما ورد فى التقارير- أن الانتخابات على مستوى المحليات استمرت من يوم ٣ يونيه حتى يوم ٧ يونيه، ولم تتوقف أو تنقطع طوابير الناخبين من المواطنين الذين رفضوا الترهيب وأصروا على إنهاء التاريخ الدموى الذى عاشته البلاد منذ عام ١٩٩٣، وتتأرجح أعداد القتلى ما بين ربع مليون ونصف مليون قتيل من التوتسى والهوتو خلال هذه الفترة.

وتقول الأنباء المتداولة إن أكبر منظمات الهوتو، المجلس الوطنى للدفاع عن الديمقراطية، وجناحه العسكرى، قوات الدفاع عن الديمقراطية، هو الذى حاز أغلبية الأصوات من جانب المقترعين. وإن باقى منظمات وأحزاب الهوتو وأحزاب التوتسى تقاسمت الأصوات الباقية، طبقا لنص الدستور الذى يوزع السلطة ومقاعد البرلمان بين ممثلى الشعبين. واستطرادا تقول هذه الأنباء أن رئاسة الجمهورية سوف تكون من نصيب مرشح هذا المجلس الذى تحول إلى حزب سياسى، وإن الأسماء المتداولة فى قياداته هى بيير نكورونزيرا، وحسن رجبو، ورمضان كيرنجا.

إن نجاح عملية التحول الديمقراطى والمصالحة الوطنية فى بوروندى سوف يؤدى إلى توسع دائرة الاستقرار والأمن فى منطقة البحيرات العظمى، وهى أيضا مؤشر إلى توقعات نجاح عملية التحول الديمقراطى وانتهاء الفترة الانتقالية فى الكونغو كينشاسا التى تأجلت خطوات تنفيذها من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠٠٦.

٢٠٠٥/٧/١٨

مشكلات التغيير فى القرن الإفريقى

تواجه دول القرن الإفريقى ثلاث مشكلات كبرى هى عودة وتوطين اللاجئين والمشردين، وإعادة بناء هياكل الدولة، وضبط أوضاع القوات والميليشيات المسلحة. وتصب هذه المشكلات بتعقيداتها المنوعة، فى التصورات السياسية المطروحة فى هذه الدول لبناء مجتمعات وطنية تقوم على أساس الديمقراطية والتنمية. والإطار العام لهذه المشكلات يجمع بين دول إثيوبيا واريتريا وجيبوتى والصومال، وإن كانت التفاصيل والمكونات الفرعية تختلف من دولة لأخرى بالنسبة لكل مشكلة. ونتيجة للأوضاع العالمية المعاصرة فإن دور العامل الدولى والخارجى ظاهر ومؤثر فى التوجه والتوصل لحلول مرحلية أو نهائية لهذه المشكلات على المستوى الوطنى أو المستوى الإقليمى..

إن عودة وتوطين اللاجئين والمشردين هى مجموعة مترابطة من المشكلات تنشغل بها منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية المنوعة وتطلب فيها تعاون السلطات الحكومية القائمة.. فى هذه الدول خاصة فى ميادين الإغاثة والتأهيل، وتكشف الأرقام المعلنة من جانب هذه المنظمات عن وجود (٨) مليون إثيوبى و ١/٢ ٤ صومالى يتعرضون لخطر الموت جوعا أو مرضا خلال هذا العام، ووجود نصف مليون اريترى لاجئ بالسودان لم تنظم عودتهم لبلادهم حتى الآن، وفضلا عن هذا تشكو كينيا من تدفق عشرات الألوف يوميا على مناطقها الشمالية قادمين من الصومال والسودان وإثيوبيا. كما تذكر جيبوتى وأوغندا أعداد اللاجئين إلى بلادها فى فترات سابقة من تاريخ الحروب والنزاعات المسلحة فى المنطقة. ومن جانب آخر عقدت اللجنة الخاصة بالصومال والمنبثقة عن مؤتمر القمة لرؤساء دول القرن الإفريقى اجتماعا فى أديس أبابا الأسبوع الماضى، وكان الموضوع الرئيسى فى جدول الأعمال هو تأمين ممرات إرسال المعونات وتوزيعها داخل الصومال، وقد ناشد الرئيس زيناوى، عند افتتاح الاجتماع ممثلو الفصائل الصومالية الحضور لحل خلافاتهم لتأمين تدفق الإغاثة للبلاد. وفى هذه المناسبة وصف ممثل الأمين العام للأمم المتحدة الصومال بأنها دولة بدون دولة وأرض مكدسة بالسلاح والدم والجوعى..

وتعقيدات هذا الجانب الإنسانى تتداخل وتهدد عمليات إعادة بناء هياكل الدولة ومؤسسات الحكم والنظم السياسية الجديدة فى المنطقة. إذ أن المفترض إتمام عملية إعادة البناء على أسس الديمقراطية التعددية وفى مقدمتها ضبط الأمن والاستقرار وضمان وجود وحياة المواطنين ثم حرياتهم وحقوقهم وبعد ذلك تتم عمليات تسجيل أسماء المواطنين فى جداول الانتخابات، تمهيدا لإجراء عمليات الاقتراع على مستوى الأقاليم ثم على مستوى الدولة وهذه الانتخابات هى الأسلوب المتفق عليه لاستطلاع رأى المواطنين حول المستقبل السياسى وصياغة الدساتير وتوزيع السلطات وبناء المؤسسات الحكومية. وأخيرا الانطلاق فى تنفيذ خطط وبرامج التنمية. ودور العامل الدولى الخارجى أساسى فى تنفيذ ومتابعة هذه التطورات السياسية، إذ أنه يرفض الأسلوب التسلطى ونظام الحزب الواحد وتركيز السلطات فى العاصمة وحرمان الأقليات والقوميات من المشاركة السياسية.. وفى هذا الإطار تأخذ إثيوبيا مركزا متقدما عن باقى دول المنطقة بشأن الخطوات المتوالية للتحول الديمقراطى وتشير وسائل الإعلام العالمية إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية ستقدم لإثيوبيا حوالى (٨٠٠) مليون دولار فى صورة منح وقروض ومعونات إسهاما فى عمليات بناء هيكل الدولة الجديدة. خلال الاسبوع الثالث من شهر يونيه ١٩٩٢ تم تقديم (٩٥) مليون دولار لشراء أغذية وإصلاح ميزان المدفوعات وتتضح قيمة الإجراء الأمريكى فى دعم ومساندة نجاح النموذج الإثيوبى فى الداخل والدور الإثيوبى فى المنطقة وفى الإطار العام للمنطقة يعتبر النموذج الإثيوبى نقطة جذب وتأثير فى تطور الدول المجاورة..

ومن ناحية ثانية، فإن مشكلات اللاجئين تهدد العلاقات السلمية المتبادلة بين دول المنطقة، إذ أن التعاون بينها يضمن تأمين الحدود وعدم اختراقها أو تعرضها لهجمات مسلحة. وقد شهدت الأسابيع الماضية تصاعد التوتر بين كينيا والصومال، نتيجة لتوالى هجوم المسلحين الصوماليين على الأراضى الكينية. وقد هددت كينيا بالرد العسكرى، إذا لم تتوقف هذه الاختراقات المسلحة. واستطرادا نشير إلى وجود اتفاقية تعاون عسكرى بين كينيا وإثيوبيا مازالت سارية المفعول.

أما قضية القوات والميليشيات المسلحة فهى من مواريث الحرب الأهلية والنزاعات المسلحة فى هذه الدول. وتقتضى التهدئة السياسية والتغيير السياسى إدماج واستيعاب أفراد هذه

المنظمات العسكرية فى وظائف السلك العسكرى أو السلك المدنى. وقد واجهت بلاد إفريقية كثيرة هذه الحالات مثل نيجيريا والسودان وأنجولا. وتشير عملية الاندماج والاستيعاب مشكلات وشكاوى وتوترات منوعة، نتيجة للصراعات التاريخية بين الأطراف القومية أو القبلية فى دول القرن الإفريقى. وفى هذا المقام نشير إلى المقترح الأمريكى الذى قبلته أطراف النزاع الداخلية فى إثيوبيا. وأعتقد أنها تجربة جديرة بالدراسة والمتابعة، إذ يقضى بتشكيل قوات مسلحة على مستوى الأقاليم يحدد فيها عدد الأفراد ونوعية السلاح ومستويات القيادة الإقليمية أو القومية، كما يتم تشكيل جيش اتحادى يشارك فيه أبناء القوميات جميعا بنسب معينة على مستوى التشكيلات والقيادات العسكرية الاتحادية. وإن نجاح تنفيذ هذه الفكرة فى هذه المرحلة من تاريخ إعادة البناء الإثيوبى سوف يجنب إثيوبيا مخاطر منوعة وسوف يدفع بعملية التحول الديمقراطى المدنى إلى الأمام، نتيجة لتهدئة القطاعات المسلحة والعسكرية فى الدولة وقيام الولايات المتحدة الأمريكية بالإنفاق على التنفيذ، ومن ناحية ثانية يمكن أن تكون التجربة نموذجا يستفاد منه أو من نتائجه فى بلاد أخرى من المنطقة..

١٩٩٢/٦/٢٢

الخريطة السياسية فى القرن الإفريقى

تتوالى حركة المتغيرات فى منطقة القرن الإفريقى، وتظهر التراكمات والنتائج فى صورة مترابطة أو متناقضة فى إطار الخريطة السياسية الداخلية لكل دولة، وفى إطار الخريطة السياسية للعلاقات المتبادلة بين دول المنطقة، وهذه الظاهرة ليست وفقا على أوضاع دولة بعينها، بل هى ظاهرة عامة موجودة فى كل الدول، ويهدف كلا النوعين إلى إعادة رسم الخريطة السياسية ويظهر النوع الأول فى صور التشرذم والانقسام بداخل الأحزاب والتنظيمات السياسية سعيا وراء تحالفات جديدة تؤدى إلى إعادة توزيع السلطة والثروة، ويظهر النوع الثانى فى صورة الانشقاق والتمرد القومى والقبلى عن الجامعة الوطنية، طلبا لحق تقرير المصير والانفصال لتكوين دول جديدة.

فى إثيوبيا: منذ ١٩٩١، كانت الأوضاع تتحرك فى إطار تصور معلوم المسارات والغايات خلال مرحلة الميثاق الوطنى الإثيوبى، فقد تكونت الحكومة الانتقالية والبرلمان الاتحادى الانتقالى، وتمت الانتخابات على مستوى الأقاليم وتشكلت فى كل منها سلطة تشريعية وسلطة تنفيذية، وكان المقرر انتهاء المرحلة الانتقالية فى آخر ديسمبر ١٩٩٣ بإصدار الدستور الاتحادى وتشكيل الأجهزة الاتحادية المنتخبة ديمقراطيا، ولكن التأخير وعدم الالتزام بالموعد المقرر جعل الأحزاب والمنظمات المعارضة التى عقدت مؤتمرها الثانى، فى أديس أبابا فى ديسمبر ١٩٩٣، تعتبر الحكومة الحالية غير شرعية لانقضاء فترة الولاية الانتقالية وهى سنتان ونصف.

والجديد فى الخريطة السياسية الإثيوبية منذ سبتمبر ١٩٩٣ هو ظهور الانقسام فى داخل جبهة تحرير أوجادين الحاكمة فى الصومال الإثيوبى، والتشرذم بين الأجنحة المعتدلة والمتشددة حول قضايا العجز الإدارى والفساد المالى والسياسى، وتطورت الأزمة إلى سحب الثقة من رئيس المجلس التنفيذى واستقالة الحكومة الإقليمية، وانتخاب السيد حسن قلنلى رئيسا لحكومة جديدة حظيت برضاء الحكومة الاتحادية فى أديس أبابا، ولكن التطورات استمرت فى الاندفاع وجعلت الانقسام يتحول إلى انشقاق، فقد اجتمع البرلمان الإقليمى فى فبراير ١٩٩٤ واتخذ بالإجماع قرارا يدعو لإجراء استفتاء عام حول حق تقرير المصير، إما البقاء فى

الاتحاد الإثيوبى وإما الانفصال والاستقلال، وبهذا الإجراء تواجه الحكومة الانتقالية الأزمة الكبرى الثانية على مستوى القوميات التى تتحول من مستوى التحالفات إلى مستوى الانشقاق، وكانت الأزمة الأولى مع قومية الأورومو فى عام ١٩٩٢، وإن كان تدخل الدول المانحة - أوروبية وأمريكية - قد منع الأزمة من أن تنفجر فى صورة حرب أهلية.

وظاهرة الانقسام والتشرذم ليست وقفا على الجبهات القومية وهى جبهة تحرير الاوجادين وجبهة تحرير الأورومو، فقد ظهرت أيضا فى داخل الجبهات الإسلامية وهى الإتحاد الإسلامى الأوجادينى والجبهة الإسلامية لتحرير أوروميا، وقد حدث هذا خلال عام ١٩٩٣ فى داخل كل من الجبهتين، وكان بين تيارات المعتدلين والمتشددين حول موضوعات العلاقة مع الحكومة الاتحادية الانتقالية، وحول آثار إقامة زعامة كل منهما خارج إثيوبيا، مما ترتب عليه خلافات فى الرأى بين قيادات الداخل والخارج. ومن ناحية ثانية شهدت جبهة تحرير الأورومو، أخيرا، خلافا بين قيادات الداخل والخارج، وقد حدث الخلاف نتيجة لقيام الحكومة الانتقالية باعتقال أحد قيادات الجبهة القادمين من الخارج للمشاركة فى مؤتمر المعارضة فى ديسمبر ١٩٩٣، بدعوى أنه يدعو إلى العمل المسلح لتغيير النظام السياسى فى البلاد، ولكن تدخل أحد قيادات الداخل لدى الحكومة أدى إلى إسقاط التهمة بعد التأكيد بعدم تأييد العمل المسلح، وقد رفضت قيادات الخارج هذه التسوية وأقالت المسئول الداخلى من منصبه الحزبى فى الجبهة.

فى الصومال: تشهد الساحة الصومالية متغيرات لها تأثير على مستقبل أوضاع البلاد، ولها آثار على مفهوم الأمن القومى الإثيوبى:

فى جمهورية أرض الصومال أعلن رئيس الحكومة أنه أجرى اتصالات مع الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن ومع دول الجوار بشأن طلب التمويل والإشراف على عملية استفتاء عام حول حق تقرير المصير فى البلاد فى مايو ١٩٩٤ أو يونية ١٩٩٤.

الجنرال محمد فارح عيديد يقيم منذ آخر ديسمبر ١٩٩٣ فى كينيا، وهناك يجرى اتصالات ومحادثات مع أطراف أمريكية وأوروبية وصومالية وإفريقية. وأفادت الأنباء أن الحكومة المصرية وجهت إليه دعوة لزيارة القاهرة حملها إليه السفير المصرى فى نيروبى. والسؤال ما أسباب هذه الإقامة الطويلة فى نيروبى؟ وما نتائج الاتصالات والمحادثات التى تمت هناك قبل أن يصل للقاهرة؟

تظهر فى داخل الصومال نتائج التسويات والمصالحات على مستوى العشائر والقبائل وزعماء الميليشيات المسلحة، كما تظهر نتائج قرار مجلس الأمن الصادر فى فبراير ١٩٩٤ بشأن تغيير مسئوليات ومهام قوات الأمم المتحدة، وصارت الأولوية للإغاثة الدولية وإعادة اللاجئين وتنظيم أجهزة الشرطة والقضاء والمعاونة فى تشكيل حكومة ديمقراطية، وفى الوقت الذى يتوالى فيه انسحاب القوات الأمريكية والأوروبية، يتزايد وجود وأعداد القوات من الدول الإفريقية والإسلامية وتصبح القيادة لجنرال من ماليزيا.

فى عام ١٩٩٢ كان عمر عرته غالب رئيسا لوزراء الحكومة المؤقتة فى الصومال وكان مقيما فى السعودية وأدلى بتصريح لوسائل الإعلام استبعد فيه نجاح أى حل لمشكلة الصومال، قبل تسوية الوضع فى إثيوبيا وعودة إثيوبيا قوية فى القرن الإفريقى، والسبب فى رأيه كان هو الارتباط بحسابات دولية!

والسؤال الآن هل تغيرت الأوضاع والسياسات الدولية بشأن ترتيب أوضاع الصومال قبل ترتيب أوضاع إثيوبيا؟ أم أن التسوية السياسية والترتيبات تتزامن فى كل من البلدين؟

١٩٩٤/٣/٧

محتويات الكتاب

الفصل الثانى: قضايا

منافذ توزيع إصدارات مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع

▪ القاهرة

- ١٦٥ شارع محمد فريد — ت : ٢٣٩٠٤٤٩٩
- مكتبة الأوبرا - ميدان الأوبرا - العتبة — ت : ٢٥٩٠٦٢٧٢
- مكتبة الأهرام - أركاديا مول — ت : ٢٥٧٧٥٤٤٨

▪ الفنادق السياحية

- شيراتون القاهرة ٨٨ — ت : ٢٧٧٠٤٥٧٤ - ٣٣٣٦٩٨٠٠
- جراند حياة القاهرة - داخلى ٦٣١٥ — ت : ٢٣٦٢١٧١٧ - ٢٣٦٤٨٢٣٠
- هيلتون رمسيس (السوق التجارى) — ت : ٢٧٧٠٤٦٤٦ - ٢٥٧٧٧٤٤٤
- سميراميس انتركونتيننتال — ت : ٢٧٩٢٢٥٣٧
- إنتركونتيننتال هليوبوليس مدينة نصر — ت : ٢٤٨٠٠١٠٠

▪ بنها

- شارع الشهيد فريد ندى — ت : ٠١٣/٣٢٢٣٨٤٨

▪ الإسكندرية

- طريق الزعيم جمال عبد الناصر — ت : ٠٣/٤٨٤٨٥٦٣


▪ الزقازيق

- شارع ٢٣ يوليو - عمارة الأوقاف — ت : ٠٥٥/٢٣٠٦٦٥٧

▪ أسيوط

- مبنى جامعة أسيوط — ت : ٠٨٨/٢٣٣١٠٦٥

مطابع الأهرام التجارية - قليوب



كتب الأستاذ الدكتور عبد الملك عودة المقالات التى ننشرها فى هذا الكتاب فى وقت سابق. ولكن الكتاب يصدر فى وقته. فالجميع فى مصر مشغولون بقضية مياه النيل. وهذه قضية إفريقية من حيث موضوعها وأطرافها. ولذلك فإذا كنا قد قصَّرنا فى معالجتها لفترة غير قصيرة، فما هذا التقصير إلا جزء من خلل فى سياستنا تجاه القارة التى كنا ذات يوم عمدتها وقبلتها.

لذلك فمن الطبيعى أن تكثر الاجتهادات سعيا إلى تفسير ما حدث وكيفية تداركه، ليس فقط بشأن مياه النيل ولكن أيضا فيما يتعلق بسياسة مصر الخارجية فى أفريقيا والعلاقات مع دولها. غير أن ما قد لا يجوز الخلاف عليه فى هذا المجال هو أن معرفتنا بأفريقيا تراجعت كثيرا. فقد قلت الدراسات والأبحاث والتقارير التى تقدم معرفة صحيحة وعميقة بالقارة السمراء. وحدث هذا التراجع فى مؤسساتنا الأكاديمية والإعلامية والسياسية على حد سواء. وتناقص الخبراء المميزون الذين يعد الأستاذ الدكتور عبد الملك عودة أحد الروَّاد الكبار بينهم. ويقدم هذا الكتاب مساهمة فى معرفة ما حدث فى أفريقيا خلال العقدين الأخيرين على مستوى نظمها السياسية.

الناشر

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر